



قائمة المحتويات

2	رسالة المؤسسة
3	المؤشرات المالية
5	أعضاء مجلس الإدارة
7	كلمة رئيس مجلس الإدارة
9	كلمة الرئيس التنفيذي
11	التقرير الاقتصادي
37	التقرير المالي
41	إدارة المخاطر
53	إفصاح بازل 3
69	البيانات المالية المجمعة
113	بيان المركز المالي المستقل
114	الاستثمارات المباشرة
115	الدليل الإداري للمؤسسة
116	العنوان

رسالة المؤسسة

إن رسالتنا هي المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع التنوع الاقتصادي وتطوير الأسواق الرأسمالية في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المؤشرات المالية

(مليون دولار أمريكي) للسنة المالية			
2022	2021	2020	
169	183	96	إيرادات التشغيل والإيرادات الأخرى
47	47	46	مصاريف التشغيل
131	130	(35)	صافي الربح / (الخسارة)
			في نهاية العام
3,331	3,189	3,285	إجمالي الموجودات
355	539	794	أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة
608	437	414	أسهم وصناديق إدارة
1,926	1,711	1,573	استثمارات ومساهمات في مشاريع
431	314	418	الودائع
2,688	2,608	2,367	حقوق المساهمين
			نسب مختارة (%)
			الربحية
6.2	6.2	-	العائد على رأس المال المدفوع
4.6	4.8	-	العائد على متوسط حقوق المساهمين المعدلة
			كفاءة رأس المال
			(حسب معايير بنك التسويات)
30.7	41.3	37.5	- إجمالي كفاءة رأس المال
30.7	41.3	37.5	- كفاءة الفئة الأولى من رأس المال
80.7	81.8	72.1	نسبة حقوق المساهمين لمجموع الموجودات
			جودة الموجودات
19.6	22.8	28.8	نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات
71.5	77.9	78.2	نسبة مخاطر دول مجلس التعاون إلى إجمالي الموجودات
			السيولة
39.6	42.6	48.5	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
			الإنتاجية
3.6	3.9	2.1	إيراد التشغيل كمضاعف على مصاريف التشغيل

أعضاء مجلس الإدارة

مملكة البحرين

سعادة السيد هشام عبد الغفار خنجي *** **

مدير أول - إدارة الأصول العالمية
شركة ممتلكات البحرين القابضة



سعادة السيد مازن إبراهيم عبد الكريم **** *

رئيس مجلس الإدارة
رجل أعمال



المملكة العربية السعودية

سعادة السيد تركي بن إبراهيم المالك **** *

نائب رئيس مجلس الإدارة - رئيس اللجنة التنفيذية
نائب الرئيس التنفيذي - شركة سنابل للاستثمار



سعادة السيد وليد حمد الراشد الحميد *** **

الرئيس التنفيذي - الراجحي المالية



سلطنة عمان

سعادة السيدة ثريا بنت أحمد البلوشي **** **

رئيسة لجنة التدقيق
مديرة - استثمارات التنويع الاقتصادي
جهاز الاستثمار العماني



معالي السيد عبدالسلام بن محمد المرشدي **** *

رئيس جهاز الاستثمار العماني



دولة قطر

سعادة الدكتور حسين علي عبدالله *** **

رئيس لجنة المخاطر
وزير الدولة



سعادة الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني **** *

وزير الدولة



دولة الكويت

سعادة السيد وليد عبدالله الروضان *** **** *

رئيس لجنة المكافآت والموارد البشرية
رجل أعمال



دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد ماجد علي الشامسي **** **

رجل أعمال



سعادة السيد سعيد راشد اليتيم *** *

وكيل الوزارة المساعد لشؤون الموارد والميزانية
وزارة المالية



* عضو اللجنة التنفيذية

** عضو لجنة التدقيق

*** عضو لجنة إدارة المخاطر

**** عضو لجنة المكافآت والموارد البشرية

كلمة رئيس مجلس الإدارة



يسرني وبالنسبة عن أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي والذي يتضمن أنشطة المؤسسة ونتائجها المالية كما هي في 31 ديسمبر 2022.

لقد واجهت الأسواق العالمية والإقليمية تحديات اقتصادية وسياسية عديدة خلال العام، وتغيراً في السياسات المالية والنقدية في العديد من دول العالم، كما تقلب أداء مؤشرات الأسواق بصورة كبيرة، إلا أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق صافي أرباح بلغت 131 مليون دولار أمريكي مقارنةً بصافي أرباح بلغت 130 مليون دولار أمريكي في عام 2021، حيث جاءت هذه النتائج في وسط تحديات صعبة نتيجة لاجودة المحافظ الاستثمارية المملوكة للمؤسسة، وحسن إدارتها، إضافةً إلى سياسة التنوع الاستثماري التي تنتهجها المؤسسة والرامية إلى تحقيق معدلات ربحية مرتفعة مقابل مستويات مخاطر مقبولة.

وتستمر المؤسسة في القيام بدورها الريادي في دعم عملية التنمية الاقتصادية الخليجية، فقد بلغ حجم ميزانية المؤسسة 3.3 مليار دولار أمريكي تقريباً في نهاية عام 2022، وبصافي ارتفاع قدره 142 مليون دولار أمريكي مقارنةً بالعام السابق. ونتيجة لهذا الأداء المتميز فقد ارتفع رصيد حقوق المساهمين بقيمة 80 مليون دولار أمريكي ليصل إلى 2.7 مليار دولار أمريكي تقريباً في نهاية عام 2022. ويشمل التغير في حقوق المساهمين أرباح السنة المالية البالغة 131 مليون دولار أمريكي، والارتفاع في احتياطي التقييم والذي بلغ 54 مليون دولار أمريكي، مقابل التوزيعات النقدية على المساهمين بمبلغ 105 مليون دولار أمريكي عن عام 2021.

ولقد رسخت مؤسسة الخليج للاستثمار موقعها الإقليمي الرائد وأثبتت قدرتها على مواجهة التطورات الاقتصادية، ومرونتها في التأقلم مع التحديات الاقتصادية، وذلك بفضل مركزها المالي القوي ومواردها البشرية المتميزة، بالإضافة إلى سعي المؤسسة المستمر في تحسين الكفاءة التشغيلية، وزيادة القيمة المضافة للاستثمارات.

وتحقيقاً لهدف المؤسسة بأن تصبح مؤسسة مالية ذات مكانة دولية مرموقة، وحرصاً على تنوع المخاطر وتنوع مصادر الدخل، فقد استمرت المؤسسة في التركيز على نشاط مجموعة الاستثمارات المباشرة، والذي يعتبر أداة رئيسية للمؤسسة في تحقيق أهدافها، وذلك من خلال المساهمة في مشاريع جديدة وشركات قائمة بدول مجلس التعاون وبالإشتراك مع مستثمرين خليجيين وعالميين، إضافةً إلى التخرج من استثمارات أخرى. هذا إلى جانب تنوع عمل مجموعة الأسواق العالمية وسعيها إلى الاستثمار في محافظ وصناديق استثمارية مختلفة والقيام بتوزيع الأصول المستثمرة بهدف زيادة العوائد مع الأخذ بعين الاعتبار معدل المخاطرة المستهدف وتحقيق مقاييس أداء تفوق أداء المؤشرات القياسية المستهدفة.

وخلال العام، وتأكيداً على مدى الثقة بأداء المؤسسة ومثانة مركزها المالي، فقد أكدت وكالة التصنيف الائتماني موديز تصنيفاتها على المدى الطويل لمؤسسة الخليج للاستثمار عند مستوى A2، وتصنيفها قصير الأجل عند مستوى P1، إضافةً إلى نظرة مستقبلية مستقرة. كما أكدت وكالة فيتش تصنيفها على المدى الطويل للمؤسسة عند مستوى BBB+، وعلى المستوى قصير الأجل عند F1 مع نظرة مستقبلية مستقرة. هذا وجدت وكالة RAM الماليزية تأكيد التصنيف الائتماني للمؤسسة عند AAA مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وفي الختام، يطيب لي وبالنسبة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة الموقرين أن أعرب عن تقديري لأصحاب السمو والفضامة الملوك والأمراء قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربي على دعمهم المستمر والمتواصل لأنشطة المؤسسة وأهدافها. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى دولة قطر، الكويت، لاستضافتها وتوفير كافة أشكال الدعم اللازم لنجاح عمل المؤسسة. هذا ويطيب لي أيضاً أن أتوجه بخالص التقدير لأصحاب المعالي وزراء المالية في دول المجلس لحرصهم المستمر على دعم المؤسسة.

كما أود أن أقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على جهودهم القيمة، وإلى جميع العاملين في المؤسسة على التزامهم في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة.

مازن إبراهيم الكريم

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي



مع نهاية عام آخر استمرت خلاله تحديات اقتصادية عديدة كان من أبرزها التوترات الجيوسياسية وارتفاع معدلات التضخم لمستويات عالية، مما ترتب عليها اتباع البنوك المركزية سياسات نقدية متشددة انعكست على التوقعات المرتبطة بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وبالرغم من كل ذلك، تمكنت مؤسسة الخليج للاستثمار - وبفضل من الله تعالى، أن تحقق أرباحاً صافية بلغت 131 مليون دولار مقابل 130 مليون دولار في العام السابق، حيث استطاعت المؤسسة مواجهة هذه العوائق نتيجة سياسة الاستثمار الحصيفة المتبعة وجودة المحافظ الاستثمارية المملوكة للمؤسسة وكفاءة إدارتها.

وبلغ حجم الميزانية 3.3 مليار دولار في نهاية العام، بصافي ارتفاع قدره 142 مليون دولار عن العام الماضي. كما ارتفع رصيد حقوق المساهمين من 2,608 مليون دولار في نهاية عام 2021 إلى 2,688 مليون دولار في نهاية عام 2022، بصافي ارتفاع قدره 80 مليون دولار. هذا ويشمل التغير في حقوق المساهمين أرباح السنة المالية البالغة 131 مليون دولار، وارتفاع احتياطي التقييم والذي بلغ 54 مليون دولار، مقابل التوزيعات النقدية على المساهمين البالغة 105 مليون دولار لعام 2021.

وفي حين سجلت محفظة الاستثمارات العالمية خسائر بلغت 93 مليون دولار نتيجة لخسائر غير محققة ناجمة عن تراجع أداء أسواق الأسهم والسندات العالمية، فقد حققت محفظة الاستثمارات المباشرة إيرادات إجمالية قدرها 266 مليون دولار، وذلك بالمقارنة مع 108 مليون دولار في العام السابق.

لقد ساهم النمو الاقتصادي الملحوظ في دول مجلس التعاون الخليجي في تحسن الأداء التشغيلي لكثير من شركات محفظة الاستثمارات المباشرة ومن أهمها شركة فولاذ، حيث أدى نجاح الشركة بالوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى وفتح قنوات جديدة للبيع واستقرار توريد المواد الخام إلى تحقيق الشركة لأرباح قياسية، كما ساهمت مشاريع البنى التحتية في تحقيق أرباح مستقرة نظراً لطبيعة التشغيل إضافة إلى الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة وبين الجهات الحكومية.

كما استمرت مجموعة الاستثمارات المباشرة في تعزيز دورها في قطاع البنية التحتية في المنطقة، وهو قطاع يتميز بقيمة مضافة كبيرة والذي تتمتع المؤسسة بخبرة جيدة فيه، إذ يستمر تنفيذ مشروع المرحلة الخامسة للطاقة الشمسية من هيئة كهرباء ومياه دبي حيث تم تشغيل المرحلة الثانية من المشروع والبالغ 600 ميغاواط من إجمالي 900 ميغاواط، ومشروع الجبيل 3 لتحلية المياه في المملكة العربية السعودية بطاقة إنتاجية تصل إلى 600 ألف متر مكعب يومياً والذي بدء تشغيله في آخر فبراير من عام 2023. هذا وأبرم تحالف المؤسسة للاتفاقيات التعاقدية الخاصة بمشروع الوكرة والوكير لتحلية المياه في دولة قطر، إضافة إلى استعداد تحالفات المؤسسة لتقديم عطاءات لمشاريع تخزين وأنابيب نقل المياه في المملكة العربية السعودية.

وانطلاقاً من حرص المؤسسة على الاستثمار في القطاعات الناشئة، فقد استثمرت مجموعة الاستثمارات المباشرة في شركة الطبي وشركة جست كلين خلال عام 2022، إضافة إلى البحث عن فرص استثمارية أخرى في القطاعات الواعدة.

من جانب آخر، سجل أداء المحافظ المالية أداءً سلبياً، حيث تراجعت أصول المحفظة بنسبة 9.14% في نهاية 2022. وعلى الرغم من هذا التراجع، إلا أن أداء هذه المحافظ قد تفوق على المؤشر المستهدف والذي سجل انخفاضاً بلغ 12.96%، كما تراجعت محفظة السندات بمقدار 9.37% مقارنة بالمؤشر المقارن والذي انخفض بمقدار 12.05%. هذا وحقت صناديق التحوط أداءً إيجابياً بمقدار 2.57% مقارنة بالمؤشر المعتمد والذي تراجع بنسبة 3.05%.

واستمرت المؤسسة في جهودها الهادفة إلى ترشيد المصاريف العمومية، حيث بلغت 47 مليون دولار محافظة بذلك على مستواها مقارنة بالعام السابق وأقل من تلك المعتمدة في الميزانية. كما نجحت المؤسسة في تحقيق معدلات التدفقات النقدية المستهدفة، وحافظت أيضاً على قوة القاعدة الرأسمالية، وتعزيز مستويات السيولة العالية والذي بناءً عليه أكدت وكالات التصنيف الائتماني العالمية تصنيفاتها للمدى الطويل لمؤسسة الخليج للاستثمار عند مستوياتها السابقة، حيث يأتي هذا تأكيداً على مدى ثقة وكالات التصنيف بمتانة وقوة الوضع المالي لمؤسسة الخليج للاستثمار.

وفي الختام، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأقدم بخالص امتناني وشكري الجزيل للسادة المساهمين، ومجلس الإدارة، واللجان الفرعية، على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم السديدة. كما أود أن أعبر عن تقديري لجهود والتزام موظفي مؤسسة الخليج للاستثمار.

إن أداء المؤسسة ونجاحها في العام 2022 وسط التحديات العديدة، لهو موضع فخر لنا جميعاً ودافعاً للاستمرار في مواصلة مسيرة النجاح والمساهمة بصورة فاعلة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتحقيق قيمة مضافة لمساهميننا الكرام.

إبراهيم علي القاضي

الرئيس التنفيذي

التقرير الاقتصادي

مقدمة

تأثر الاقتصاد العالمي في عام 2022 سلباً بالعديد من العوامل كان من أهمها ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبقة واندلاع الأزمة الأوكرانية في الوقت الذي تجددت فيه حالات الإصابة بفيروس كورونا بالصين. وشهد الناتج المحلي الإجمالي العالمي انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة والصين. إلا أن أواخر العام شهدت نمواً ملحوظاً في الناتج الإجمالي الحقيقي في العديد من دول العالم كالولايات المتحدة ومنطقة اليورو وكبرى دول الأسواق الناشئة والنامية. ويأتي هذا التحسن نتيجة نمو حجم الاستهلاك الخاص والاستثمار مع ازدهار سوق العمل واستمرار الدعم المالي من قبل حكومات الدول. كما أدى التخفيف من اختناقات جانب العرض وانخفاض تكاليف النقل على الحد من ارتفاع أسعار المدخلات فيما شهدت أسعار الطاقة استقراراً نسبياً في أعقاب اندلاع الأزمة الأوكرانية.

هذا وأدى الارتفاع المتتالي في معدلات التضخم إلى انتعاج سياسة نقدية متشددة وبشكل سريع في معظم دول العالم. وفي حين هدفت الزيادات المتوالية في أسعار الفائدة إلى استقرار الأسعار، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تقييد الأوضاع المالية العالمية وكذلك الحد من النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين. كما تأثرت العديد من الأسواق الناشئة والدول النامية بالارتفاع في أسعار الفائدة من خلال انخفاض قيمة عملاتها أمام الدولار ونزوح رؤوس الأموال منها، وانخفاض أرباح الشركات العاملة بها¹.

1. الاقتصاد العالمي

1.1. النمو الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2022 تراجعاً في النمو حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.4% مقابل نمو بلغ 6.2% في عام 2021 بعد التعافي من جائحة كورونا. ويعزى هذا التباطؤ في النمو أساساً إلى الآثار الناجمة عن الحرب الدائرة في أوكرانيا وصعوبة الحصول على تمويل في بيئة تتسم بتزايد المخاطر وحالة عدم اليقين. وظلت معدلات التضخم مرتفعة خلال العام خاصة في الدول التي تنتهج سياساتها النقدية معتدلة للتضخم. وأدى اتباع الدول المتقدمة لسياسات نقدية صارمة وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى إلى جانب زيادة التوترات الجيوسياسية في تقليل الاستثمار في الأصول التي تتسم بالمخاطرة ونزوح رؤوس الأموال من مجموعة دول الأسواق الناشئة والنامية وانخفاض حجم إصدارات سندات الدين بها، خاصة تلك الدول التي تعاني من انخفاض درجة جدارتها الائتمانية وسوء أوضاعها المالية. وأدت هذه العوامل إلى زيادة صعوبة قيام العديد من تلك الدول بالوفاء بمتطلبات خدمة الديون المتراكمة والتي حصلت عليها مؤخراً خاصة أثناء جائحة كورونا. وعلى الرغم من ذلك، فقد قامت العديد من الدول باتخاذ خطوات ملموسة للتيسير على قطاع الشركات والقطاع العائلي للتخفيف من أثر الارتفاع الحاد في الأسعار بالتزامن مع تخفيض برامج المساعدات المالية التي تم منحها في أعقاب الجائحة².

جدول 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

معدل نمو الناتج الحقيقي	متوسط النمو 2019-2023	2020	2021	2022
العالم	3.4	-3.4	5.9	3.1
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2.2	-4.7	5.6	2.8
الولايات المتحدة الأمريكية	2.4	-3.4	5.9	1.8
منطقة اليورو	1.9	-6.5	5.3	3.3
اليابان	0.8	-4.6	1.6	1.6
دول بخلاف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	4.4	-2.2	6.2	3.4
الصين	6.8	2.3	8.1	3.3
الهند	6.8	-7.3	8.7	6.6
البرازيل	-0.4	-4.4	4.9	2.8
معدل نمو التجارة العالمي الحقيقي	3.4	-8.4	10.0	5.4

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «التوقعات الاقتصادية»، العدد 2، نوفمبر 2022، وإدارة البحوث في المؤسسة.

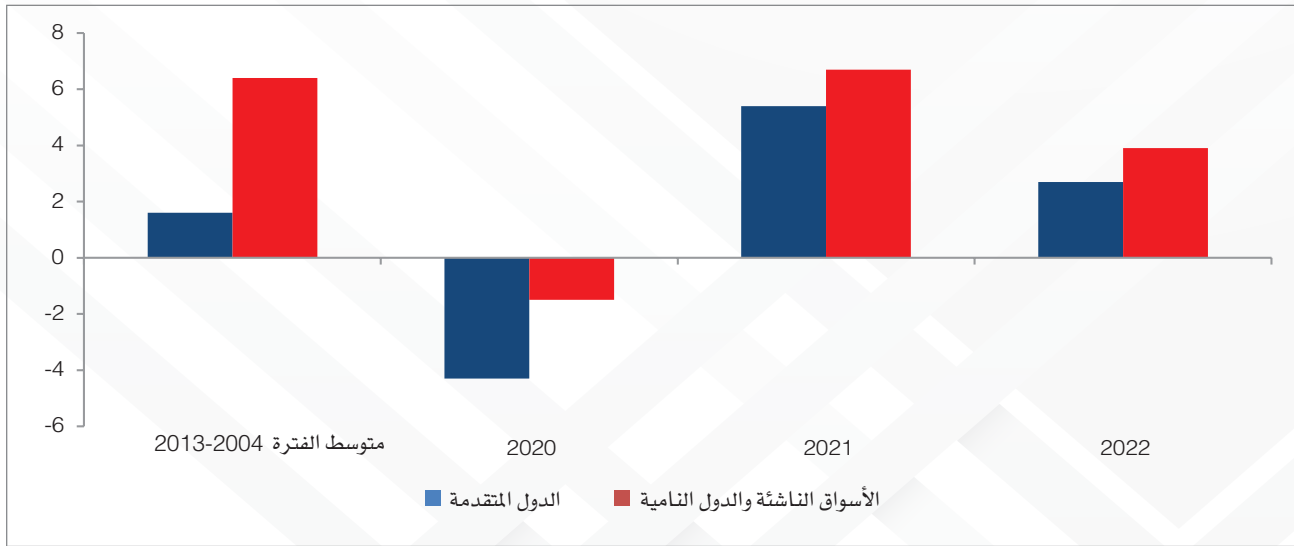
وفي الاقتصادات المتقدمة، تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.7% في عام 2022 من 5.4% في عام 2021، والتي يعتبر رابع أسرع تباطؤ في العقود الخمسة الماضية، وذلك نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب ارتفاع معدلات التضخم واتباع سياسات نقدية صارمة مع تقليص حجم الدعم المالي الحكومي واضطراب أسواق الطاقة بأوروبا. وزادت حدة التدهور بشكل كبير خلال النصف الثاني من العام حيث أدى ارتفاع التضخم إلى تآكل القوى الشرائية للقطاع العائلي مع انخفاض الثقة من قبل المستثمرين بينما تأثر حجم الطلب الداخلي برفع أسعار الفائدة بوتيرة أسرع من المتوقع. وفي حين تراجعت أسعار المساكن والعقارات نسبياً، فقد زادت أسعار الطاقة خاصة أسعار الغاز في منطقة اليورو كنتيجة لظروف الحرب في أوكرانيا وانخفاض حجم الناتج الصناعي وزيادة حالة عدم اليقين³.

1. البنك الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي»، يناير 2023.

2. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «التوقعات الاقتصادية»، العدد 2، نوفمبر 2022.

3. صندوق النقد الدولي، «التوقعات الاقتصادية العالمية» تحديث، يناير 2023 والبنك الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي»، يناير 2023.

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة والدول النامية (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، وإدارة البحوث في المؤسسة.

وانكمش النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة في النصف الثاني من العام، متأثراً بضعف نمو الطلب المحلي خاصة في قطاع الاستثمار السكني كنتيجة لارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبقة بفعل ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، قبل انخفاضها بنهاية العام، وكذلك ارتفاع أجور العمال نتيجة لارتفاع الطلب مع انخفاض حجم البطالة إلى مستويات تاريخية، الأمر الذي دفع السلطات النقدية إلى رفع أسعار الفائدة لمستويات هي الأعلى منذ نحو أربعين عاماً. هذا وقد انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2% في عام 2022، بعد نموه بنسبة 5.9% في عام 2021، كنتيجة لخفض الدعم المالي والمقدر بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك لتأثر الأداء الاقتصادي سلباً بالسياسات النقدية المشددة⁴.

أما في منطقة اليورو فقد كان النمو الاقتصادي أكثر مرونة من التوقعات فيما يرتبط بمواجهة الصدمات الناشئة عن الحرب في أوكرانيا وذلك نظراً للدعم المالي الكبير والمقدر بنحو 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والذي وفرته الحكومات للقطاع العائلي والشركات المتضررة من أزمة الطاقة، وكذلك لعودة حركة البضائع والأفراد إلى طبيعتها. وتجاوز النمو الاقتصادي في النصف الأول من العام التوقعات حيث وصل إلى 3.5%، إلا أنه جاء أقل من مثيله في عام 2021 والبالغ 5.3%. ومع حلول النصف الثاني من العام فقد انخفض النشاط الاقتصادي بشكل كبير نظراً لارتفاع أسعار الطاقة وتزايد حالة عدم اليقين فيما يتعلق باختناقات جانب العرض بالتزامن مع ارتفاع تكلفة الاقتراض كنتيجة لقيام البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا المركزي برفع أسعار الفائدة. وارتفع معدل التضخم إلى 10% بسبب نقص إمدادات الغاز الطبيعي وارتفاع أسعار الطاقة⁵.

أما في المملكة المتحدة، فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.1% في عام 2022، وذلك بعد أن شهد نمواً ملحوظاً بلغ 7.6% في عام 2021. ويأتي هذا التراجع نتيجة لاتباع سياسة نقدية صارمة وتأثر نمو الانفاق الاستهلاكي بها مع انخفاض القوى الشرائية للأفراد، وأدى ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل إلى تباطؤ نشاط السوق العقاري وارتفاع أسعار التجزئة لموارد الطاقة، فيما ظل حجم الاستثمار ضعيفاً في قطاع الأعمال متأثراً بارتفاع تكلفة رأس المال وتزايد حالة عدم اليقين⁶.

وشهد أداء الاقتصاد الياباني تراجع النمو الاقتصادي ليصل إلى 1.4% في عام 2022، بعد بلوغه 2.1% في عام 2021 على الرغم من توفر بيئة مالية مواتية للاستثمار مع توافر الدعم المالي الحكومي، وذلك نتيجة لانخفاض حجم الاستهلاك وانخفاض القوى الشرائية بفعل ارتفاع أسعار السلع وتراجع النشاط الاقتصادي خارجياً واستمرار اختناقات جانب العرض، بالإضافة إلى انخفاض حجم الطلب العالمي وتراجع النمو في حجم التجارة الخارجية⁷.

كما شهد اقتصاد الدول النامية والأسواق الناشئة انخفاضاً في النمو بلغ النصف تقريباً ليصل إلى 3.9% في عام 2022، مقابل 6.7% في عام 2021، ويعد هذا التباطؤ هو الأكثر حدة بعد فترات الركود العالمي في عامي 2009 و2020. ويأتي هذا التباطؤ نتيجة تقييد الأوضاع المالية العالمية وتأثر الانفاق الاستهلاكي بالتضخم وانخفاض الطلب الخارجي بسبب تراجع نمو الاقتصادات الكبرى بالإضافة إلى استمرار الآثار السلبية الناتجة عن الحرب الروسية-الأوكرانية. كما أدى الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي إلى خفض تقديرات النمو للعديد من مجموعة دول الأسواق الناشئة والدول النامية⁸.

وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين ليصل إلى 3% في عام 2022، مقابل تحقيق نمو قدره 8.4% في عام 2021، ومنخفضاً عن متوسط النمو العالمي لأول مرة منذ نحو أربعين عاماً. وشهد الربع الرابع من العام انخفاضاً ملحوظاً في الأنشطة الاقتصادية كنتيجة لتجدد عمليات الإغلاق مع ظهور العديد من حالات الإصابة بفيروس كورونا. وتزامن ذلك مع انكماش الاستثمار العقاري كنتيجة لاستمرار أزمة سوق العقارات وحدوث موجات من الجفاف الغير مسبوق والتي أثرت سلباً على حجم الاستهلاك والانتاج والاستثمار السكني في ظل انخفاض معنويات المستهلكين ورجال الأعمال. هذا وساعدت التدابير الحكومية المتمثلة في الاستثمار في البنية التحتية وضخ سيولة مالية قصيرة الأجل مع خفض متطلبات الاحتفاظ باحتياطي نقدي وتقديم الدعم النقدي وتخفيض متطلبات الدفعات المقدمة في منع حدوث تباطؤ اقتصادي أكثر حدة وكذلك التخفيف من الضغوط المالية⁹.

4. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» تحديث. يناير 2023 والبنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2023.

5. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» -تحديث. يناير 2023.

6. بنك إنجلترا المركزي «تقرير السياسة النقدية». نوفمبر 2022.

7. بنك اليابان المركزي. «آفاق الأداء الاقتصادي والأسعار». يناير 2023.

8. البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2023.

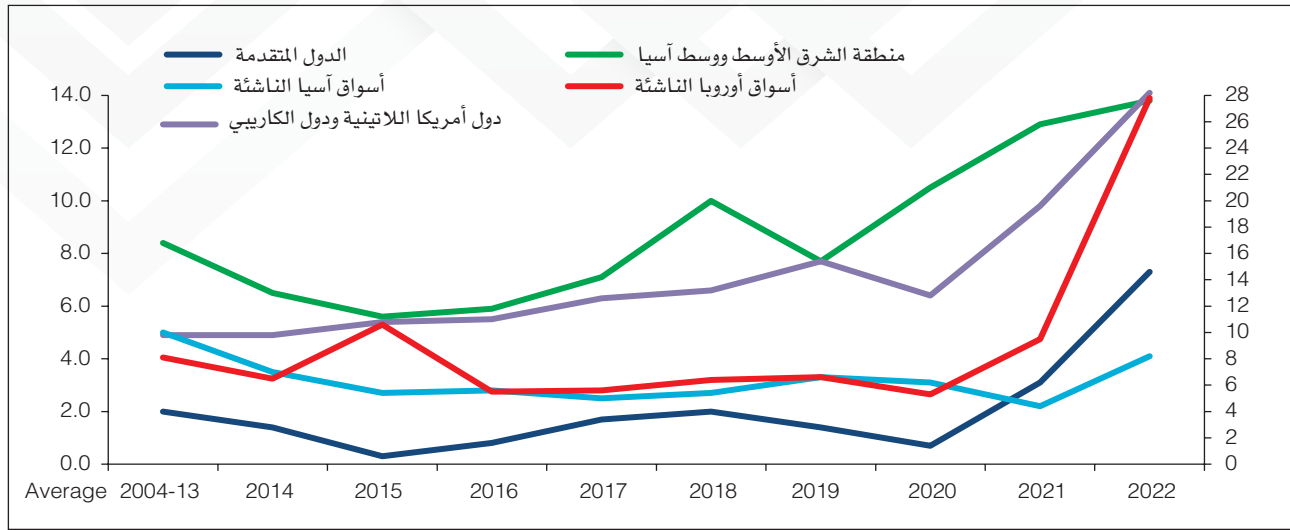
9. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» يناير 2023.

1.2. معدلات التضخم

ارتفعت معدلات التضخم عالمياً ووصلت إلى أعلى مستوياتها في الربع الثالث من عام 2022 بفعل اختناقات جانبي العرض والطلب بينما واصلت معدلات التضخم الأساسية ارتفاعاتها في معظم دول العالم وظلت أعلى من مستوياتها قبل جائحة كورونا. ويعزى ذلك إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بالتوازي مع ارتفاع أجور العمال كنتيجة لزيادة الانفاق الاستهلاكي. وبينما تأثرت معدلات التضخم بعوامل العرض والطلب في الولايات المتحدة بصورة أكبر من تأثرها باتجاهات السياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي، فقد تأثرت معدلات التضخم بمنطقة اليورو بصورة أكبر بارتفاع أسعار الطاقة والغذاء إلى جانب تأثرها بارتفاع الطلب وإن كان بصورة أقل كنتيجة للحرب في أوكرانيا ليتجاوز معدل التضخم الإجمالي متوسطه التاريخي. إلا أن تلك الضغوط التضخمية قد خفت حدتها مع اقتراب نهاية العام لتعكس ضعف الطلب خاصة من جانب الصين وانخفاض أسعار السلع من الوقود وغيره من السلع الأخرى¹⁰.

وارتفعت معدلات التضخم ارتفاعاً كبيراً في معظم دول العالم ليتجاوز معدل التضخم الإجمالي 9% في المتوسط خلال النصف الثاني، وهو الأعلى منذ عام 1995. وبلغ المتوسط السنوي للتضخم 10% في مجموعة الأسواق الناشئة والدول النامية، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008، مقابل متوسط سنوي للتضخم بلغ 7% في الدول المتقدمة، وهو الأعلى منذ عام 1982. وظل معدل التضخم الفعلي أعلى من المعدل المستهدف من قبل البنوك المركزية عالمياً. وتراوح معدل التضخم بين 8.4% في أوروبا و8% في الولايات المتحدة و2% في الصين. أما إقليمياً، فقد تراوح معدل التضخم بين 27.8% في أسواق أوروبا الناشئة و14.1% في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي و13.8% في أسواق دول الشرق الأوسط ووسط آسيا و4.1% في أسواق آسيا الناشئة والنامية¹¹.

شكل 2: معدلات الأسعار (التغير السنوي %)



المصدر: صندوق النقد الدولي وإدارة البحوث بالمؤسسة.

1.3. التطورات المالية والنقدية

تحولت الأوضاع المالية العالمية لتصبح أكثر تقييداً مع اتجاه المستثمرين لخفض حجم المخاطر المالية نظراً لتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع وتيرة الضغوط التضخمية التي صاحبت سياسة نقدية متشددة والتي فاقت التوقعات. وارتفعت عائدات السندات الحكومية طويلة الأجل في كل من الولايات المتحدة وألمانيا بوتيرة هي الأسرع منذ ما يقارب ثلاثة عقود لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2007 وذلك في شهر أكتوبر 2022. وفي المملكة المتحدة، قام بنك إنجلترا المركزي بالتدخل في سوق السندات على أثر النقص الحاد في حجم السيولة المحلي وذلك بغرض تحقيق الاستقرار المالي. كما ارتفع سعر صرف الدولار بشكل ملحوظ خلال العام بمقدار 14% في أكتوبر مرجحاً بأوزان الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة قبل أن تخف حدة ارتفاعه بنهاية العام. وانخفضت قيم عملات الأسواق الناشئة والدول النامية مقابل الدولار خاصة تلك التي تعاني من عجز مالي نسبيته تزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي حيث شهدت انخفاض قيم عملاتها بأكثر من ثماني مرات خلال العام. وكان لارتفاع سعر صرف الدولار أكبر الأثر في إحداث ضغوط تضخمية في تلك الدول خاصة تلك الدول التي حصلت على قروض مقومة بالدولار. ولتجنب حدوث المزيد من انخفاض قيم عملاتها ونزوح رؤوس الأموال للخارج، فقد عملت سلطات تلك الدول على اتباع سياسات نقدية تقييدية واستخدام احتياطات النقد الأجنبي لتخفيف حدة التراجع في سعر صرف عملاتها أمام الدولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم إصدارات سندات الدين العام إلى أقل مستوياته خلال السنوات العشرة الماضية¹².

ومع ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة فقد قامت البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة بمعدلات أسرع من المتوقع خاصة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة، حيث قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة وبداية من شهر مارس من العام بمقدار 425 نقطة أساس ليستقر ما بين 4.25% و4.50% بنهاية شهر ديسمبر. هذا وقام البنك المركزي الأوروبي بالبدء في رفع أسعار الفائدة في شهر يوليو وأربع مرات متتالية بمقدار 250 نقطة أساس ليستقر سعر الفائدة عند 2.5% بنهاية شهر ديسمبر. وقام بنك إنجلترا برفع سعر الفائدة بمقدار 275 نقطة أساس خلال العام ليستقر عند 3.5% بنهاية شهر ديسمبر وهو أعلى مستوى له منذ أربعة عشر عاماً¹³.

10. البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2023.

11. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية»، تحديث يناير 2023 وأكتوبر 2022.

12. البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2023.

13. رويترز، يناير 2023.

جدول 2: أسعار الفائدة قصيرة الأجل للبنوك المركزية الكبرى (%)

التاريخ	الولايات المتحدة	كندا	منطقة اليورو	المملكة المتحدة	اليابان	الصين	الهند
الربع الأول 2017	1.00	0.50	0.00	0.25	0.10	2.45	5.75
الربع الثاني 2017	1.25	0.50	0.00	0.25	0.10	2.45	6.00
الربع الثالث 2017	1.25	1.00	0.00	0.25	0.10	2.45	5.75
الربع الرابع 2017	1.50	1.00	0.00	0.50	0.10	2.50	5.75
الربع الأول 2018	1.75	1.25	0.00	0.50	0.10	2.55	5.75
الربع الثاني 2018	2.00	1.25	0.00	0.50	0.10	2.55	6.00
الربع الثالث 2018	2.25	1.50	0.00	0.75	0.10	2.55	6.25
الربع الرابع 2018	2.50	1.75	0.00	0.75	0.10	2.55	6.25
الربع الأول 2019	2.50	1.75	0.00	0.75	0.10	2.55	6.00
الربع الثاني 2019	2.50	1.75	0.00	0.75	0.10	2.55	5.50
الربع الثالث 2019	2.00	1.75	0.00	0.75	0.10	2.55	5.15
الربع الرابع 2019	1.75	1.75	0.00	0.75	0.10	2.50	4.90
الربع الأول 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	4.00
الربع الثاني 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الثالث 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الرابع 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الأول 2021	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الثاني 2021	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الثالث 2021	0.25	0.25	0.00	0.10	0.10	2.20	3.35
الربع الرابع 2021	0.25	0.25	0.00	0.25	0.10	2.20	3.35
الربع الأول 2022	0.50	0.50	0.00	0.75	0.10	2.10	3.35
الربع الثاني 2022	1.75	1.50	0.00	1.25	0.10	2.10	3.35
الربع الثالث 2022	3.25	3.25	1.25	2.25	0.10	2.00	3.35
الربع الرابع 2022	4.50	4.25	2.50	3.50	0.10	2.00	3.35

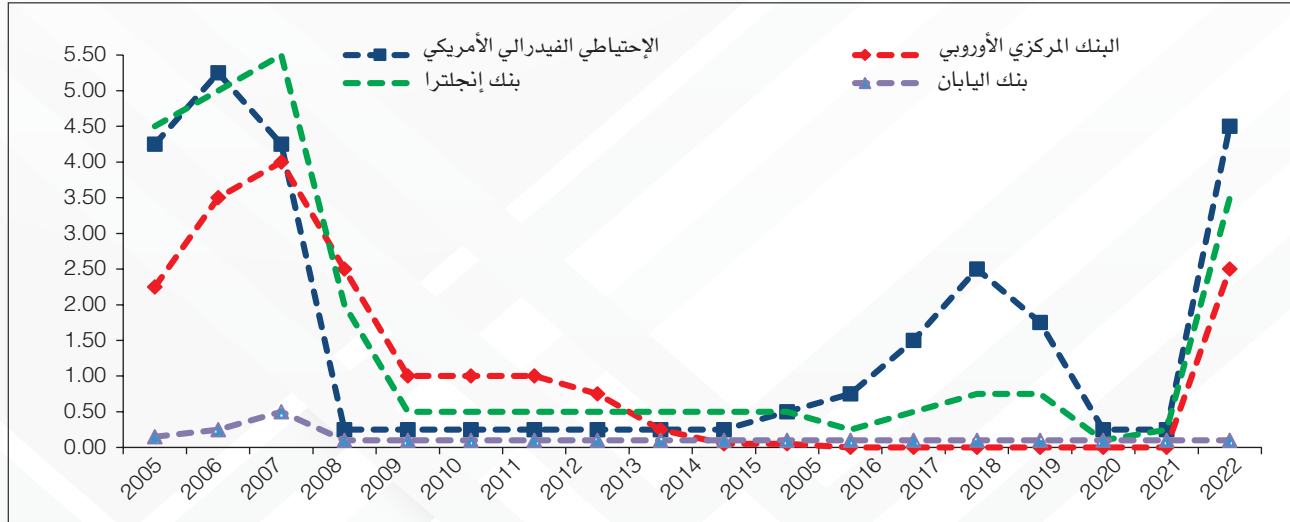
* سعر الفائدة المستخدم للصين والهند هو سعر إعادة الشراء العكسي لمدة أسبوع.

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وانخفض حجم الأصول المالية لدى البنوك المركزية الكبرى ليصل بنهاية شهر ديسمبر 2022 إلى 28.1 تريليون دولار، وبانخفاض سنوي قدره 9.2% عن مستواه في ديسمبر 2021 والبالغ 31 تريليون دولار. وانخفض إجمالي أصول الاحتياطي الفيدرالي ليصل إلى 8.4 تريليون دولار وبانخفاض سنوي قدره 3.5%، فيما انخفض إجمالي أصول البنك المركزي الأوروبي ليصل إلى 8.5 تريليون دولار وبانخفاض سنوي قدره 12.4%، وانخفض أيضاً في اليابان ليصل إلى 5.2 تريليون دولار وبانخفاض سنوي قدره 18.8%، كما انخفض إجمالي أصول بنك الصين المركزي ليصل إلى 6 تريليون دولار وبانخفاض سنوي بلغ 3.2%. وبنهاية الربع الرابع من عام 2022، انخفضت موجودات مجلس الاحتياطي الفيدرالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى 32.9%، بينما انخفضت أصول بنك الصين المركزي إلى 33.1% من الناتج المحلي الإجمالي للصين. أما بحلول الربع الثالث من عام 2022، فقد وصلت موجودات البنك المركزي الأوروبي إلى ما يعادل 65.5% من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو، بينما وصلت في اليابان إلى ما يعادل 127.6% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الياباني¹⁴.

14. يارديني للبحوث. البنوك المركزية: التقرير الشهري للميزانية. يناير 2023.

شكل 3: أسعار الفائدة قصيرة الأجل للبنوك المركزية الكبرى (%)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

1.4. أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال

1.4.1. تحركات أسعار الصرف

ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقابل كل العملات الرئيسية الأخرى تقريباً إلى مستوى هو الأعلى منذ عقود وبما نسبته 12% في عام 2022، بل وارتفع بنسبة 20% بحلول شهر سبتمبر، قبل انخفاضه بعد ذلك، وهو الأعلى منذ عقدين من الزمان ليعكس الارتفاع غير المسبوق في معدل التضخم بالولايات المتحدة مع تسابق بنوك العالم المركزية لرفع أسعار الفائدة الخاصة بها. وقد أدى هذا الارتفاع التاريخي للدولار إلى انخفاض قيمة اليورو بنسبة 17% وانخفاضه إلى ما دون سعر الصرف التعادلي، متأثراً أيضاً بالصراع الروسي الأوكراني. كما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوياته مقابل الدولار في شهر سبتمبر بعد أن أعلنت الحكومة عن سلسلة من التخفيضات الضريبية، وتجاوز سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار حاجز 150 في أكتوبر مسجلاً أدنى مستوى له منذ 32 عاماً كنتيجة لاتساع العجز التجاري وسياسات بنك اليابان التوسعية حيث انخفضت قيمته بنسبة 18% في عام 2022. وأنهت الروبية الهندية العام كواحدة من أسوأ عملات الأسواق الناشئة بآسيا، منخفضة بنحو 10.1% وهو المستوى الأعلى سنوياً منذ عام 2013 ومتأثرة بالسياسة النقدية التقييدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي¹⁵.

1.4.2. تدفق المحافظ في الأسواق الناشئة

تأثرت تدفقات رؤوس الأموال للأسواق الناشئة، وبصفة خاصة الصين، بالسياسة النقدية التقييدية المتبعة في الاقتصادات المتقدمة حيث شهدت أسواق الدين بها نزوح تدفقات نقدية كبيرة إلى الخارج في عام 2022 بلغت حوالي 58.1 بليون دولار. وفي حين تمكنت الأوراق المالية في الأسواق الناشئة من جذب تدفقات نقدية داخلية بمقدار 58 بليون دولار في عام 2022، منها 49.5 بليون دولار في شكل تدفقات لأسواق الدين و8.5 بليون دولار في شكل تدفقات لأسواق الأسهم، إلا أنها كانت منخفضة عن مستواها في عام 2021 والبالغ 396.3 بليون دولار وبنسبة أكثر من 85%، ليعكس الارتفاع غير المسبوق في أسعار الفائدة عالمياً ومصحوباً بارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وبلغت تدفقات الأسهم والدين عبر أمريكا اللاتينية حوالي 60.1 بليون دولار، تليها الأسواق الناشئة في آسيا بنحو 16.7 بليون دولار، ثم منطقة أوروبا الناشئة بتدفقات داخلية بلغت 0.44 بليون دولار، في حين شهدت منطقة أفريقيا والشرق الأوسط تدفقات نقدية خارجة بلغت 19.3 بليون دولار. وفي شهر ديسمبر، وبينما شهدت الأسواق الناشئة بخلاف الصين تدفقات ديون وأسهم خارجة بلغت 7.7 و2 بليون دولار على الترتيب نظراً لارتفاع أسعار الفائدة بالولايات المتحدة وانخفاض عوائد الديون مقومة بالدولار، فقد استقبلت الصين تدفقات داخلية بلغت 5.1 بليون دولار، إضافة إلى تدفقات لشراء الأسهم بلغت 6.3 بليون دولار¹⁶.

15. جي بي مورجان، 23 ديسمبر 2023.

16. معهد التمويل الدولي. «تقرير تدفق رأس المال». يناير 2023.

جدول 3: صافي تدفقات غير المقيمين للأسهم والسندات الخاصة بالأسواق الناشئة (بليون دولار)

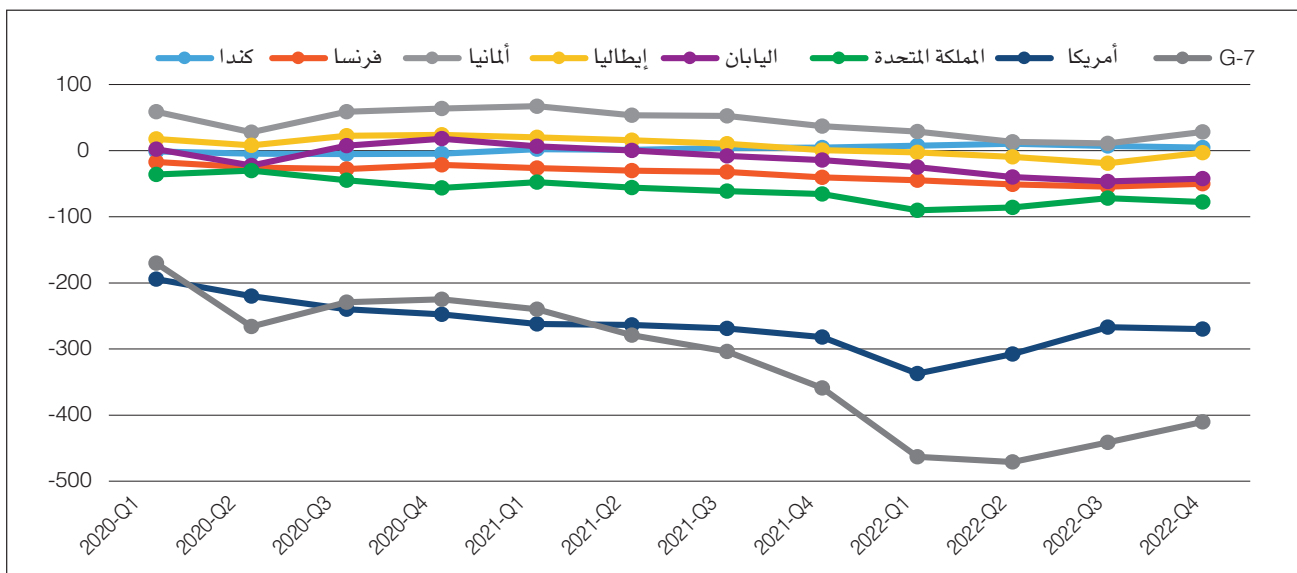
تدفقات الديون	آسيا الناشئة	أمريكا اللاتينية	أوروبا الناشئة	منطقة أفريقيا والشرق الأوسط	الإجمالي
تدفقات الديون					
2019	154.99	72.76	38.93	34.85	301.54
2020	134.76	78.09	52.13	98.62	363.61
2021	160.16	73.81	38.80	66.28	339.05
2022	24.66	32.94	6.70	-14.80	49.50
الإجمالي	474.57	257.61	136.56	184.95	1053.70
تدفقات الأسهم					
2019	65.74	1.75	1.25	-8.47	60.26
2020	-55.50	10.99	40.55	23.14	19.19
2021	-57.37	27.71	58.60	28.32	57.27
2022	-7.93	27.15	-6.26	-4.47	8.49
الإجمالي	-55.06	67.60	94.15	38.53	145.21
إجمالي المحفظة (أسهم وديون)					
2019	220.73	74.51	40.17	26.38	361.80
2020	79.26	89.08	92.68	121.77	382.80
2021	102.79	101.52	97.41	94.60	396.33
2022	16.73	60.09	0.44	-19.27	58.00
الإجمالي	419.52	325.21	230.71	223.48	1198.92

المصدر: معهد التمويل الدولي، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

1.5. التجارة العالمية

ومع تدني حجم النشاط في معظم الاقتصادات الكبرى انخفض النمو في حجم التجارة العالمي، خاصة خلال النصف الثاني من العام، ليعكس تباطؤ نمو الإنتاج الصناعي عالمياً مدفوعاً بتحول جانب الطلب نحو قطاع الخدمات. وعلى الرغم من هذا التراجع فقد وصل حجم التجارة في السلع والخدمات إلى مستوياته قبل الجائحة مع نهاية عام 2022. هذا وتأثر حجم التجارة بشكل كبير بالتحول التدريجي في الطلب على قطاع الخدمات حيث انتعشت حركة السياحة استجابة لقيام الدول بتخفيف القيود على السفر. وفي حين خفت اختناقات العرض بحلول منتصف العام فقدت ظلت عند مستويات أعلى من مستوياتها قبل الجائحة كما يتضح من انخفاض تكاليف النقل وعودة المخزونات لمستوياتها الطبيعية.

شكل 4: صافي التجارة في السلع خلال الفترة ما بين الربع الأول 2020 وحتى الربع الرابع 2022 (بليون دولار)



المصدر: إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فبراير 2023.

وانخفض متوسط النمو في حجم التجارة العالمية إلى 5.4% في عام 2022، بعد أن شهد نمواً قدره 10.4% في عام 2021. وتزايد حجم التجارة في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 6.6% مقابل نمو بلغ 3.4% في الأسواق الناشئة والنامية بعد ارتفاع بلغت نسبته 9.4% و 12.1% على الترتيب في عام 2021. وسجل حجم الصادرات في الاقتصادات المتقدمة نمواً بلغ 4.2% في عام 2022، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 8.7% في عام 2021، مرتفعاً عن المتوسط طويل الأمد والبالغ 2.5%. وبالمثل، سجل حجم الصادرات في الأسواق الناشئة والدول النامية نمواً قدره 3.3% في عام 2022، مرتفعاً عن مستواه البالغ 11.8% في عام 2021. هذا وزاد حجم واردات الدول المتقدمة بنسبة 6% بعد ارتفاع قدره 9.5% في عام 2021، في حين ارتفع حجم واردات الأسواق الناشئة والدول النامية بنسبة 2.4% في عام 2022 مقابل زيادة بلغت 11.8% في عام 2021¹⁷.

جدول 4: حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)

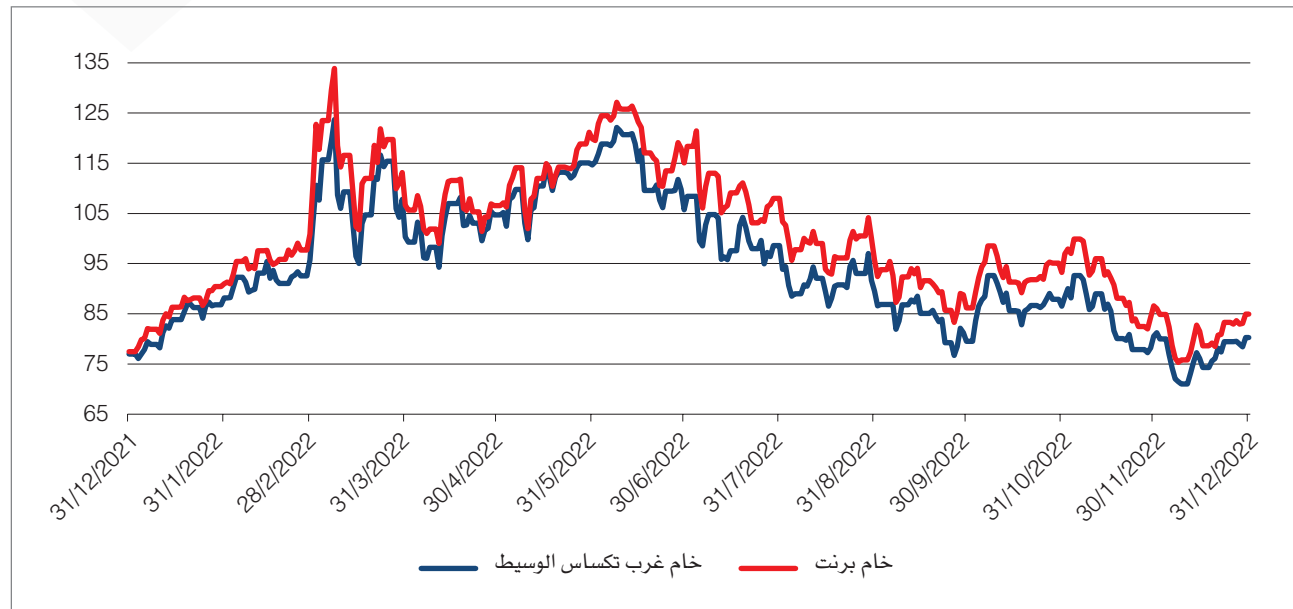
2022		2021		متوسط 2023-2014		حجم التجارة العالمية (%)
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
6.0	4.2	9.5	8.7	3.0	2.5	الدول المتقدمة
2.4	3.3	11.8	11.8	2.5	3.2	الأسواق الناشئة والدول النامية
5.4		10.4		2		حجم التجارة العالمية (%)

المصدر: دائرة البحوث بالمؤسسة وصندوق النقد الدولي.

2. ديناميكيات أسعار النفط

حقق النفط الخام بداية قوية لهذا العام على خلفية تراجع المخاوف المرتبطة بضعف الطلب، واستمرار الانتعاش الاقتصادي في الاقتصادات الرئيسية، وتقلص الإمدادات، والتوترات الجيوسياسية.

شكل 5: أسعار نفط خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت لعام 2022 (يومي - دولار/برميل)

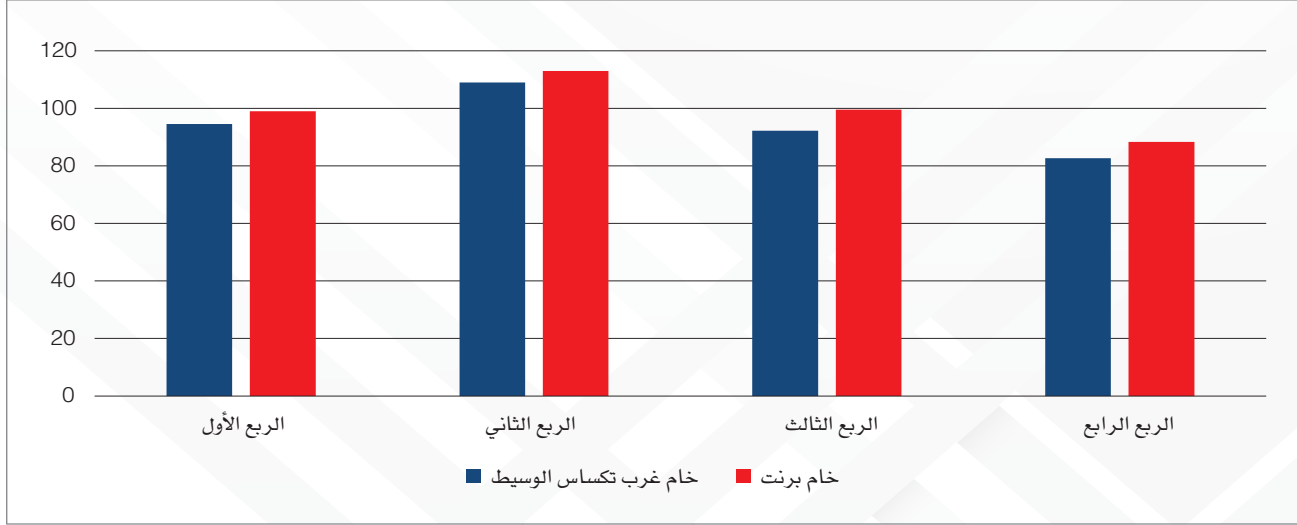


المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

افتتحت أسعار النفط الخام عام 2022 عند 77.45 دولار للبرميل و 76.99 دولار للبرميل لكل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط على التوالي. ومع حلول الأسبوع الثاني من شهر مارس، سجلت أسعار النفط مستوياتها الأعلى للعام، حيث بلغ خام برنت 133.89 دولار للبرميل بينما بلغ خام غرب تكساس الوسيط 123.7 دولار للبرميل. هذا واستمرت أسعار النفط بالتراجع لتختم العام عند 84.97 دولار للبرميل لخام برنت و 80.26 دولار للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط.

17. صندوق النقد الدولي. «توقعات الاقتصاد العالمي» إصدار أكتوبر 2022 & يناير 2023.

شكل 6: المتوسط السعري لخام غرب تكساس الوسيط وخام برنت لعام 2022 (ربع سنوي - دولار/برميل)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

واصلت أسعار النفط الارتفاع خلال الربع الأول، مدعومة بقوة الطلب العالمي والذي جاء بصورة أفضل من التوقعات، إضافة إلى تذبذب العرض، وتصاعد حدة التوترات الجيوسياسية. ومع نهاية الربع الأول، بلغ متوسط أسعار النفط 99.04 دولار للبرميل لخام برنت مقارنة بـ 60.66 دولار للبرميل لنفس الفترة من عام 2021 بينما بلغ متوسط خام غرب تكساس الوسيط 94.58 دولار للبرميل مقابل 57.86 دولار للبرميل خلال الربع الأول من عام 2021. هذا وأدى اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى تعزيز المخاوف المرتبطة بحدوث صدمات تضخمية.

ولقد حافظت أسعار النفط على زخمها في الربع الثاني على الرغم من إعلان نية الولايات المتحدة استخدام الاحتياطات الاستراتيجية وذلك بعد ارتفاع أسعار النفط جراء الأزمة الروسية-الأوكرانية. وبحلول منتصف شهر مايو، ارتفعت أسعار النفط بنحو 50% للعام، مدفوعة بارتفاع الطلب العالمي والاضطرابات الجيوسياسية المتصاعدة في أوروبا. إلا أن الحديث عن الإغلاق المحتمل في الصين نتيجة انتشار فايروس كورونا بشكل كبير، والتوقعات المتعلقة بتطبيق سياسات التشديد النقدي من قبل البنوك المركزية الرئيسية، والمخاوف حول ضعف نمو الاقتصاد العالمي، قد أدت مجتمعة إلى منع تهدة الارتفاع في أسعار النفط في نهاية الربع الثاني. وخلال الربع الثاني، بلغ متوسط سعر خام برنت 112.94 دولار للبرميل مقارنة مع 66.45 دولار للبرميل لنفس الفترة من عام 2021، بينما سجل متوسط خام غرب تكساس الوسيط 108.94 دولار للبرميل مقابل 63.49 دولار للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط في الربع الثاني من عام 2021.

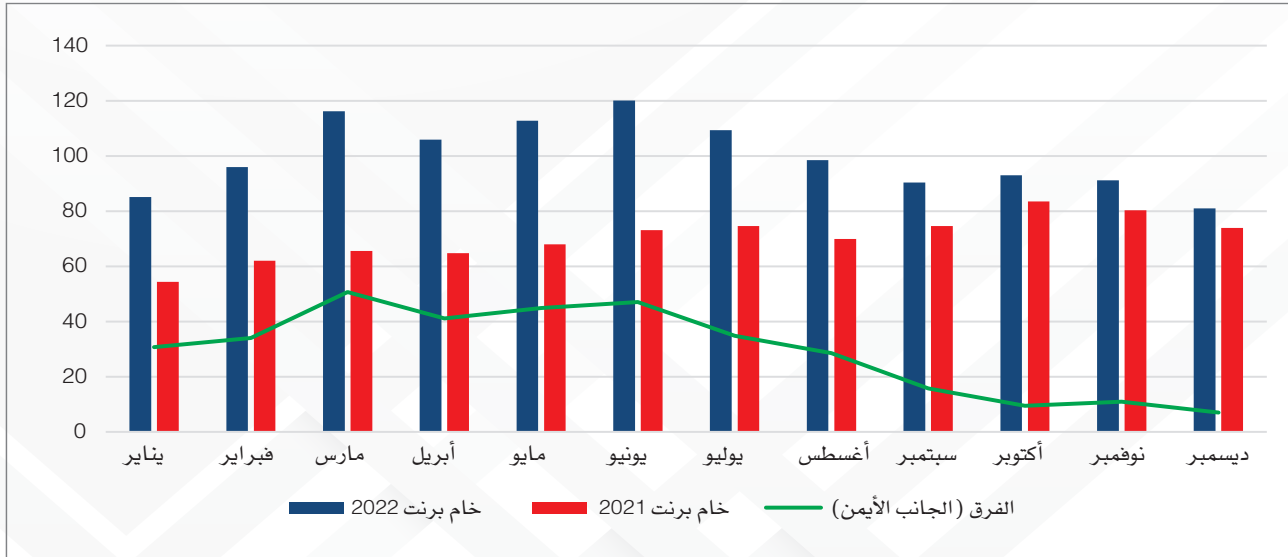
مع بداية الربع الثالث، سجلت أسعار النفط ارتفاعاً بأكثر من 50% للعام. إلا أن مخاوف حدوث ركود اقتصادي في الاقتصادات الكبرى والارتفاع المتسارع في أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي ساهمت في انخفاض أسعار النفط الخام تدريجياً، ومع حلول نهاية شهر يونيو، بلغت نسبة ارتفاع خام غرب تكساس الوسيط 28% للعام بينما ارتفع خام برنت بنسبة 40% للعام. وفي نهاية شهر أغسطس، فقدت أسعار النفط جميع مكاسبها منذ بداية الحرب. هذا وبلغ متوسط سعر خام برنت للربع الرابع 99.52 دولار للبرميل، مرتفعاً من 72.54 دولار للبرميل في الربع الثالث من عام 2021 بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط إلى 92.18 دولار للبرميل من 70.67 دولار للبرميل لنفس الفترة من عام 2021.

ولقد أثرت عدة عوامل على أسعار النفط في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام، وعلى الأخص التكهات حول أداء الاقتصاد العالمي، والمخاوف من فرض المزيد من القيود في الصين المتعلقة بمواجهة الجائحة، والسياسات النقدية المتشددة، وارتفاع سعر صرف الدولار. إلا أن تخفيف الإجراءات الاحترازية في الصين، والتزام منظمة أوبك وحلفائها في سياساتها الإنتاجية المتفق عليها، قد ساهمت مجتمعة في دعم أسعار النفط عند مستوياتها. وبلغ متوسط خام برنت 88.35 دولار للبرميل مقابل 78.13 دولار للبرميل في الربع الرابع من عام 2021، في حين حقق متوسط خام غرب تكساس الوسيط 82.65 دولار للبرميل مقارنة مع 75.91 دولار للبرميل لنفس الفترة من العام 2021.

كما بلغ متوسط سعر خام برنت 99.99 دولار للبرميل للعام 2022 مقابل 85.7 دولار للبرميل في عام 2021. وبلغ متوسطاً 106.14 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2022 و 93.98 دولار للبرميل في النصف الثاني، وذلك بالمقارنة مع 64.62 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2021 و 76.12 دولار للبرميل في النصف الثاني من عام 2021.

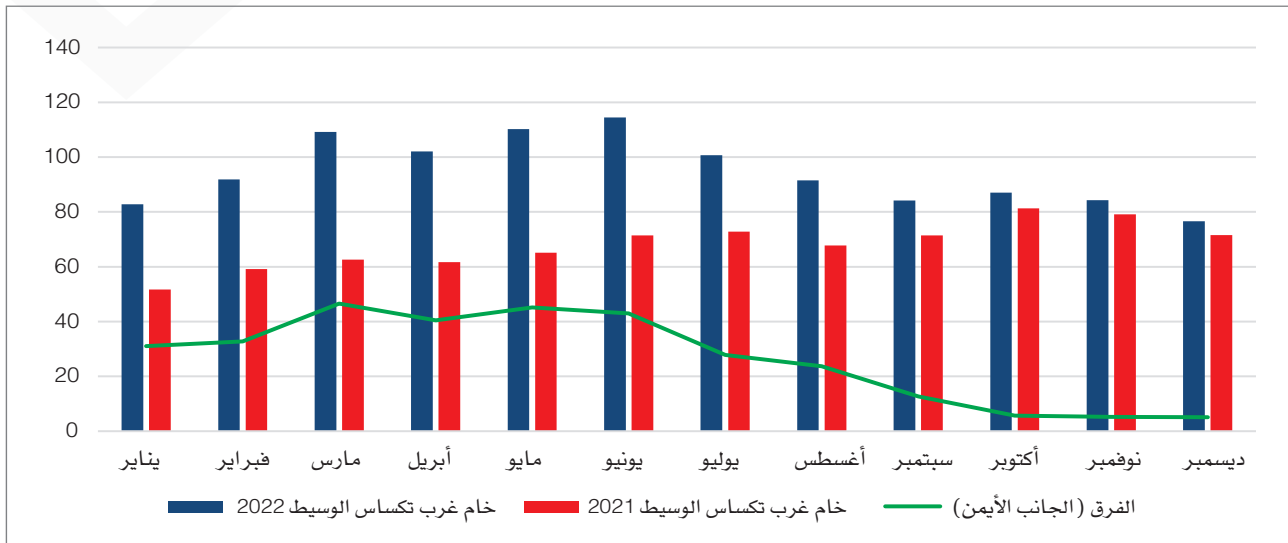
ولقد جاء هذا أعلى قليلاً من متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط، والبالغ 123.7 دولار للبرميل في عام 2022 مقابل 84.65 دولار للبرميل في عام 2021. وبلغ متوسط خام غرب تكساس الوسيط 101.89 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2021 و 87.45 دولار للبرميل في النصف الثاني، مقابل 61.95 دولار للبرميل في النصف الأول لعام 2021 و 73.97 دولار للبرميل في النصف الثاني من عام 2021.

شكل 7: المتوسط الشهري لأسعار خام برنت في عامي 2021 و2022 (دولار/برميل)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

شكل 8: المتوسط الشهري لأسعار خام غرب تكساس الوسيط في عامي 2021 و2022 (دولار/برميل)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

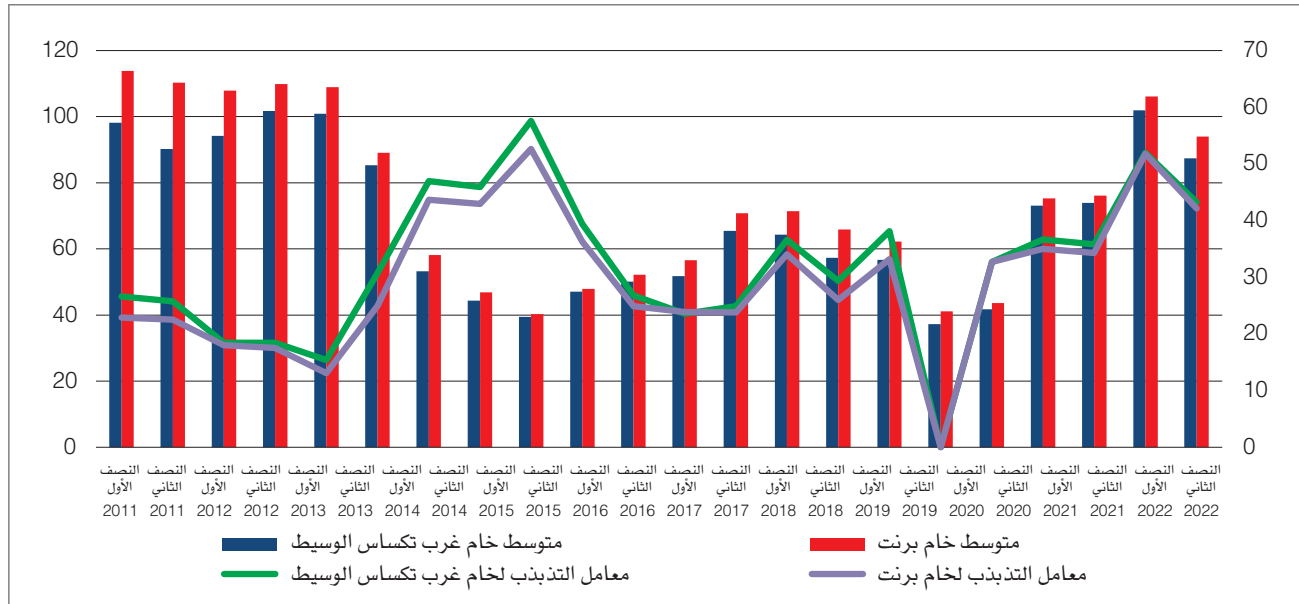
وبالمقارنة مع النصف الأول من العام، انخفض سعر خام برنت بحوالي 14.1% خلال النصف الثاني من عام 2022 فيما خسر خام غرب تكساس الوسيط حوالي 11.4% من سعره. هذا وارتفع متوسط معامل التذبذب السنوي لخام برنت من 33.76% في عام 2021 إلى 47.23% في عام 2022، بينما ارتفع من 34.31% في عام 2021 إلى 47.78% في عام 2022.

جدول 5: متوسط أسعار وتقلبات خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت (دولار/برميل)

خام برنت		خام غرب تكساس الوسيط		
معامل التذبذب (%)	المتوسط	معامل التذبذب (%)	المتوسط	
22.88	113.80	26.60	98.14	النصف الأول 2012
22.50	110.26	25.75	90.19	النصف الثاني 2012
17.99	107.84	18.41	94.23	النصف الأول 2013
17.51	109.82	18.44	101.73	النصف الثاني 2013
13.09	108.90	15.40	100.91	النصف الأول 2014
24.93	89.08	30.75	85.36	النصف الثاني 2014
43.67	58.11	46.93	53.23	النصف الأول 2015
42.93	46.82	45.90	44.34	النصف الثاني 2015
52.64	40.23	57.58	39.48	النصف الأول 2016
36.30	47.92	39.39	47.02	النصف الثاني 2016
24.92	52.20	26.81	50.06	النصف الأول 2017
23.84	56.60	23.55	51.77	النصف الثاني 2017
23.77	70.79	24.91	65.44	النصف الأول 2018
34.05	71.46	36.59	64.28	النصف الثاني 2018
25.97	65.88	29.35	57.36	النصف الأول 2019
33.21	62.27	38.11	56.66	النصف الثاني 2019
103.59	41.15	486.84	37.28	النصف الأول 2020
32.68	43.57	32.68	41.74	النصف الثاني 2020
35.02	75.28	36.66	73.11	النصف الأول 2021
34.26	76.12	35.8	73.97	النصف الثاني 2021
51.78	106.15	51.94	101.90	النصف الأول 2022
42.15	93.93	43.27	87.41	النصف الثاني 2022

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

شكل 9: متوسط أسعار وتقلبات خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت (دولار/برميل، %)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

2.1. أساسيات سوق النفط والأسعار

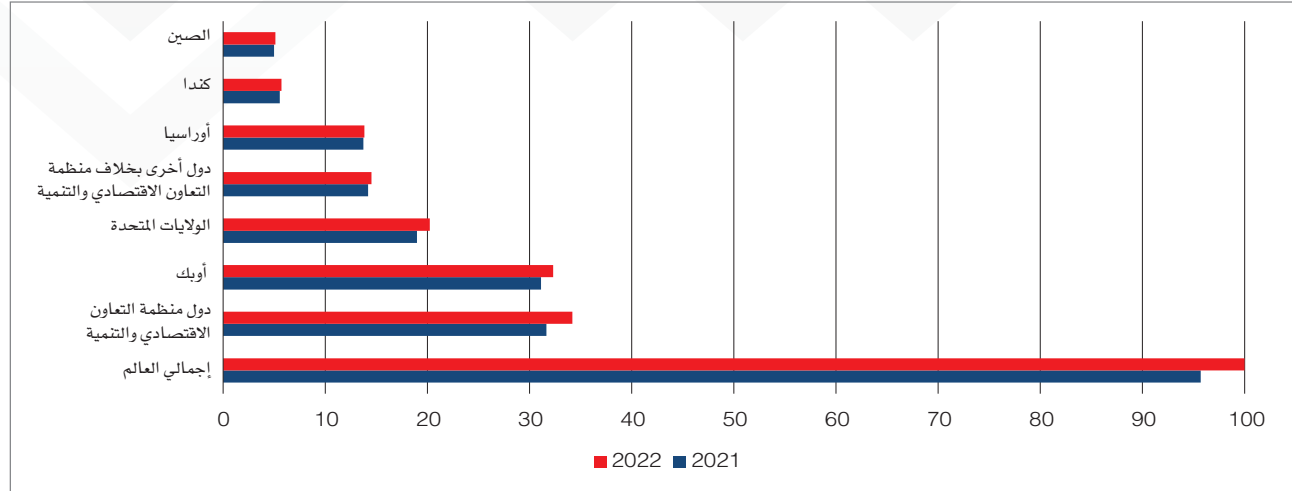
بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام في عام 2022 حوالي 99.89 مليون برميل يومياً، أي بزيادة قدرها 4.5%، وذلك مقارنة مع 95.7 مليون برميل يومياً في عام 2021. كما بلغ متوسط إنتاج أوبك من النفط الخام 34.18 مليون برميل يومياً خلال العام، بزيادة تعادل 8% عن مستوى الإنتاج في عام 2021. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام بنسبة 6.6%، وذلك من 18.98 مليون برميل يومي في عام 2021 إلى 20.24 مليون برميل يومياً في عام 2022¹⁸.

جدول 6: الإنتاج العالمي من البترول في عام 2022 (مليون برميل/يوم)

2022	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
32.32	33.23	32.54	31.87	31.62	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
20.24	20.77	20.59	20.12	19.44	الولايات المتحدة
5.71	5.94	5.72	5.51	5.66	كندا
34.18	34.48	34.71	33.76	33.75	أوبك
13.82	13.94	13.58	13.39	14.39	أوراسيا (إقليم أوروبي آسيوي)
5.13	5.12	5.05	5.18	5.18	الصين
14.52	14.68	14.96	14.54	13.9	دول أخرى بخلاف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
99.98	101.45	100.85	98.75	98.83	إجمالي العالم

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يناير 2023.

شكل 10: الإنتاج العالمي من البترول في 2022 مقابل 2021 (مليون برميل/يوم)



المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يناير 2023، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

هذا وتقدر وكالة الطاقة الأمريكية ارتفاع المخزونات العالمية بمتوسط يعادل 2.25 مليون برميل يومياً مقارنة بانخفاض بلغ 1.4 مليون برميل يومياً في عام 2021. كما بلغ متوسط الاستهلاك العالمي 99.43 مليون برميل يومياً في عام 2022 مقابل 97.18 برميل يومياً في عام 2021. مليون برميل / اليوم في عام 2021.

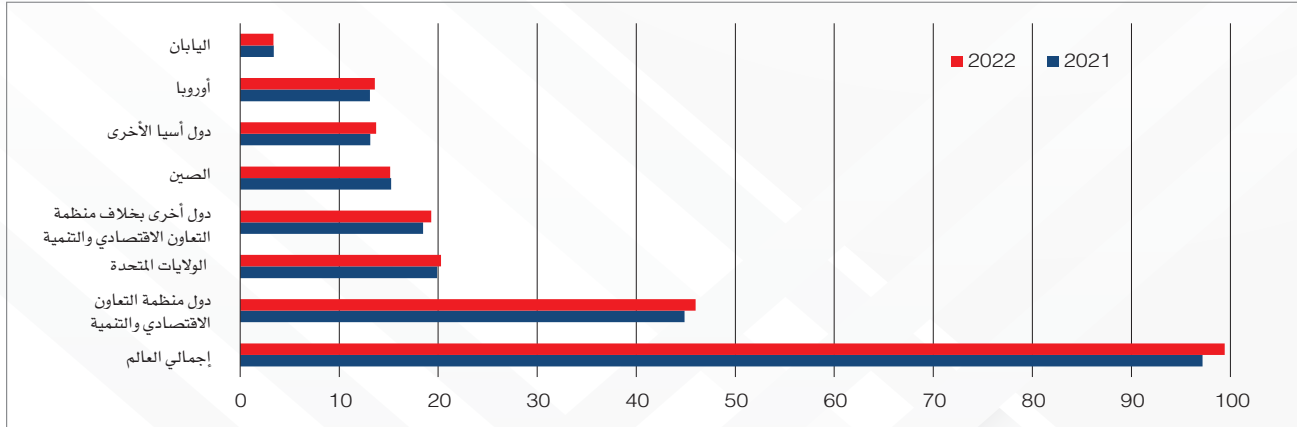
جدول 7: الاستهلاك العالمي من البترول في عام 2022 (مليون برميل/يوم)

2021	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
46	46.23	46.47	45.45	45.84	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
20.27	20.14	20.47	20.27	20.22	الولايات المتحدة
13.59	13.85	13.93	13.43	13.15	أوروبا
3.36	3.51	3.19	3.03	3.7	اليابان
15.16	15.29	15.1	15.11	15.13	الصين
13.72	13.9	13.47	13.76	13.75	دول آسيا بخلاف الصين
19.31	19.21	19.79	19.34	18.91	دول أخرى بخلاف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
99.43	99.97	100.23	98.71	98.8	إجمالي العالم

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يناير 2023.

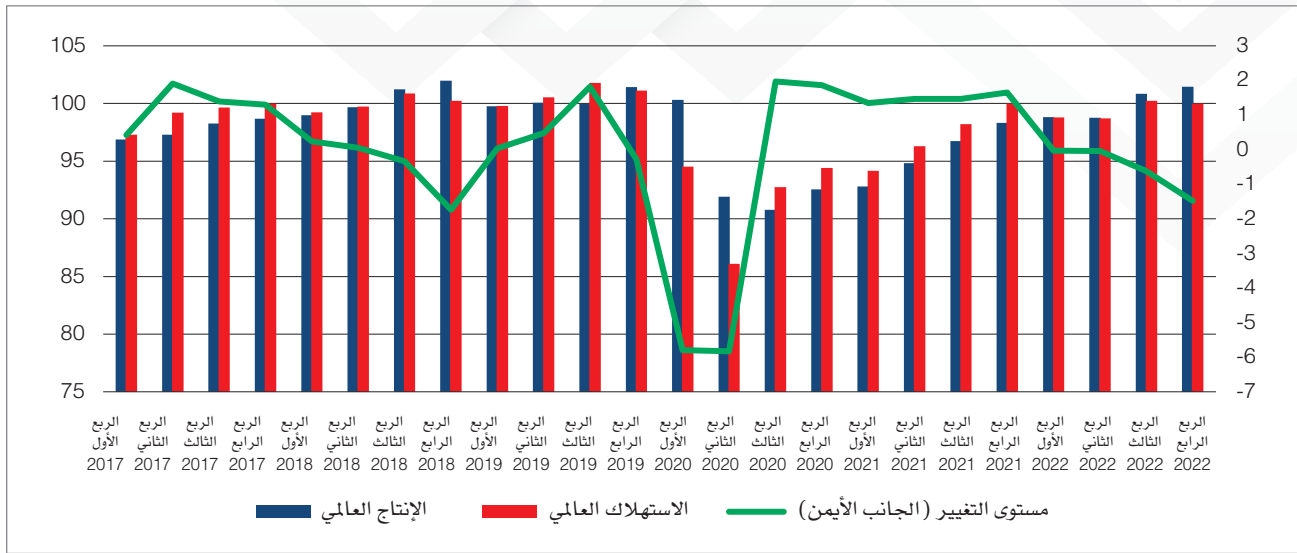
18. وكالة الطاقة الأمريكية. «توقعات الطاقة - المدى القصير» يناير 2023.

شكل 11: الاستهلاك العالمي من البترول في 2022 مقابل 2021 (مليون برميل/يوم)



المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يناير 2023، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

شكل 12: الاستهلاك والإنتاج العالمي من الوقود السائل (مليون برميل/يوم)

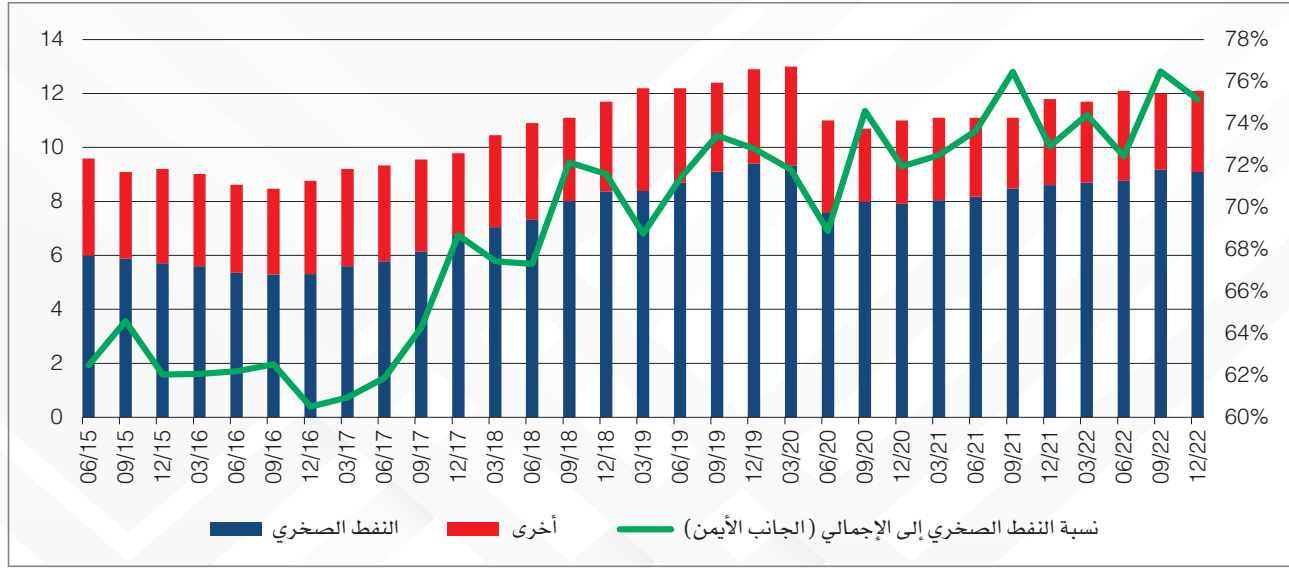


المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يناير 2023، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

2.2. إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط

بلغ إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام 11.97 مليون برميل يومياً في عام 2022 وبارتفاع طفيف بالمقارنة مع عام 2021 والبالغ 11.25 مليون برميل يومياً. ولقد ارتفع حجم إنتاج النفط الصخري في المتوسط من 8.32 مليون برميل يومياً في عام 2021 إلى 8.93 مليون برميل يومياً في عام 2022، فيما ارتفع حجم الإنتاج من مصادر النفط الأخرى في المتوسط من 2.94 مليون برميل يومياً في عام 2021 إلى 3.03 مليون برميل يومياً في عام 2022. وعلى أساس سنوي، فقد ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري من 8.6 مليون برميل يومياً في شهر ديسمبر 2021 إلى 9.09 مليون برميل يومياً في شهر ديسمبر 2022.

شكل 13: إنتاج الولايات المتحدة من النفط: حصة مساهمة النفط الصخري إلى الإجمالي (مليون برميل/يوم، %)



المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

3. اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

استمر اقتصاد دول مجلس التعاون بالتعافي والازدهار حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة نمواً بنسبة 5.4% في عام 2022. وفي حين سجلت البحرين أدنى معدل نمو عند 2.2%، استمرت المملكة العربية السعودية في الصدارة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محققة قفزة بنسبة 7.3%، وتلتها الكويت والإمارات بنسبة 6.6% و6.3% على التوالي. كما تسارع الأداء الاقتصادي لسلطنة عمان محققاً نمواً سنوياً بنسبة 5.8%، وتبعها قطر بنسبة 4.1%. وتؤكد هذه النسب على أن معدل النمو الاقتصادي في المنطقة قد فاق المعدل العالمي والذي يقدر بأقل من 4%.

جدول 8: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التغير النسبي %)

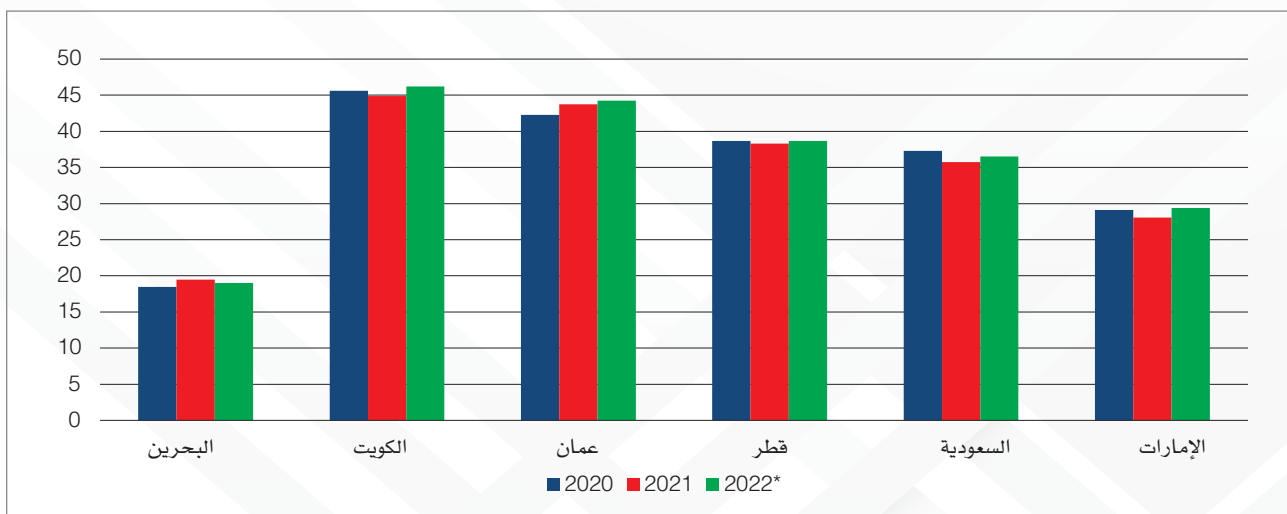
البلد	2019	2020	2021	2022*
البحرين	2.1	2.2	-4.9	2.2
الكويت	-0.3	-8.8	2.1	6.6
عمان	-0.8	-2.8	2.4	5.8
قطر	0.8	-3.6	1.8	4.1
السعودية	0.3	-4.1	3.3	7.3
الإمارات	3.4	-6.1	2.4	6.3

* توقعات معهد التمويل الدولي.

المصدر: معهد التمويل الدولي.

وفي نفس السياق، شهدت مساهمة الهيدروكربونات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زيادة بسيطة مقارنة بمستوياتها في العامين الماضيين في جميع الدول الأعضاء باستثناء البحرين. حيث تضاعف اعتماد البحرين على إنتاج الهيدروكربونات بشكل طفيف في عام 2022؛ ومع ذلك فهو لا يزال أعلى من مستواه في عام 2020. هذا وقد استمرت الكويت كونها العضو الأكثر اعتماداً على الهيدروكربونات، حيث يمثل القطاع حوالي 46.2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. هذا بالإضافة إلى تسجيل الكويت أعلى زيادة على أساس سنوي في حصة مساهمة الهيدروكربونات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث ارتفعت نسبة المساهمة من 44.9% إلى 46.2%، وتليها الإمارات العربية المتحدة بزيادة النسبة من 28.1% إلى 29.4%.

شكل 14: مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون (%)



* توقعات معهد التمويل الدولي.
المصدر: معهد التمويل الدولي وإدارة البحوث في المؤسسة.

كما تحسن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الهيدروكربوني خلال العام محققاً متوسط نمو بنسبة 4.1% حيث حققت الدول الأعضاء الستة نمواً إيجابياً على أساس سنوي. وتوقعت المملكة العربية السعودية على المنطقة مثيلاتها حيث سجلت 5.68%، وتلتها عمان محققة ثاني أكبر زيادة في المنطقة لعام 2022 بنسبة 4.88%. ومن ناحية أخرى، تمكنت البحرين من تحقيق نمواً إيجابياً بنسبة 2.79% بعد أن سجلت تراجعاً بنسبة 6% في العام السابق.

جدول 9: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الغير نفطي (التغير النسبي %)

البلد	2019	2020	2021	2022*
البحرين	2.87	2.17	-5.97	2.79
الكويت	-0.56	-7.79	3.70	3.58
عمان	-1.55	-4.59	1.25	4.88
قطر	2.45	-4.73	2.50	3.40
السعودية	2.99	-1.96	5.52	5.68
الإمارات	3.76	-6.17	3.88	4.26

* توقعات معهد التمويل الدولي.
المصدر: معهد التمويل الدولي.

علاوة على ذلك، سجلت جميع الدول الأعضاء فائضاً في الموازنات المالية للحكومة، باستثناء البحرين. كما بلغ متوسط حجم الموازنة المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة حوالي 7.55%. وقد تفوق أداء كلاً من الكويت وقطر على نظرائهما مع نسبة فوائض مالية من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 19.89% و11.94% على التوالي. كما تمكنت البحرين من تقليص عجزها من 12.79% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 4.63% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

جدول 10: الموازنة المالية لدول الخليج (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %)

البلد	2019	2020	2021	2022*
البحرين	-6.30	-4.70	-12.79	-4.63
الكويت	1.99	-16.75	3.79	19.89
عمان	-2.62	-4.42	-1.28	3.07
قطر	0.99	-2.14	6.05	11.94
السعودية	-4.40	-11.14	-2.98	6.71
الإمارات	0.59	-5.64	-0.54	8.31

* توقعات معهد التمويل الدولي.
المصدر: معهد التمويل الدولي.

من ناحية أخرى، ظل سعر تعادل الميزانية لمملكة البحرين الأعلى في المنطقة عند 127.6 دولار للبرميل. وعلى الرغم من أنه أقل من العام السابق، إلا أنه لا يزال أعلى من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وقد تمكنت قطر من الحفاظ على أقل سعر تعادل مقارنة بنظيراتها عند 48.11 دولار للبرميل للعام الثاني على التوالي. هذا وقد تمكنت الكويت من تخفيض سعر التعادل ليصل إلى مستواه قبل الجائحة.

جدول 11: سعر برميل النفط لتعادل الميزانية العامة لدول الخليج (دولار/برميل)

البلد	2019	2020	2021	2022*
البحرين	98.90	120.70	131.90	127.60
الكويت	57.60	80.10	67.70	56.70
عمان	64.70	86.40	76.70	70.90
قطر	50.50	50.50	49.00	48.10
السعودية	81.80	76.30	84.60	73.30
الإمارات	62.50	61.40	61.30	63.90

* توقعات صندوق النقد الدولي.

المصدر: صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، أكتوبر 2022.

3.1 التضخم

كانت معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي جميعها إيجابية باستثناء البحرين. حيث شهدت الكويت أكبر زيادة في أسعار المستهلك خلال عام 2022 بنسبة 4.1%، تليها عمان بنسبة 3.94%. بالإضافة إلى ذلك، بلغت الزيادة في الأسعار في قطر والمملكة العربية السعودية 2.8% و2.7% على التوالي. وكانت أسعار المستهلك شبه ثابتة في الإمارات العربية المتحدة. أما في البحرين فقد انخفضت الأسعار بنسبة 0.61%.

جدول 12: متوسط أسعار المستهلك (التغير النسبي %)

البلد	2019	2020	2021	2022*
البحرين	2.09	1.01	-2.32	-0.61
الكويت	1.09	2.10	3.42	4.10
عمان	0.13	-0.90	1.55	3.94
قطر	-0.89	-2.58	2.30	2.80
السعودية	-2.09	3.45	3.06	2.70
الإمارات	3.07	-1.93	-2.08	0.18

* توقعات معهد التمويل الدولي.

المصدر: معهد التمويل الدولي.

3.2 التجارة الخارجية لدول المجلس

ارتفعت صادرات النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ وسط ارتفاع أسعار النفط وبعد الغاء القيود المرتبطة بالبواب. حيث تجاوزت الزيادة السنوية في كل دولة 50%، وبلغ متوسط الزيادة للمنطقة 61%. وتجاوزت قيمة الصادرات الهيدروكربونية لكل من السعودية وقطر والإمارات مستوى 100 مليار دولار، حيث كانت السعودية في الصدارة مسجلة ما قيمته 317 مليار دولار. كما ارتفعت قيمة الصادرات الهيدروكربونية من البحرين إلى مستواها السابق البالغ 10 مليارات دولار. وسجلت كلاً من الكويت وقطر أعلى قيمة للصادرات الهيدروكربونية في السنوات الأربعة الماضية.

وعلى نفس السياق ولكن بدرجة أقل، زادت الصادرات غير الهيدروكربونية للمنطقة بنسبة 25%. ومن الجدير بالذكر أن قيمة الصادرات الغير هيدروكربونية في كل من البحرين والإمارات أعلى من الصادرات الهيدروكربونية. هذا وقد سجلت البحرين أعلى معدل نمو بين الأعضاء الآخرين من حيث الصادرات غير الهيدروكربونية وبنسبة 53%، بينما سجلت الكويت أقل زيادة وبنسبة 7%.

هذا بالإضافة إلى نمو قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ. حيث سجلت البحرين أعلى زيادة في الواردات على أساس سنوي، تليها كلاً من عمان وقطر. كما تجدر الإشارة إلى أن حجم واردات الإمارات قد تجاوز حجم واردات جميع أعضاء دول المجلس مجتمعة.

جدول 13: التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي (بليون دولار)

2022*	2021	2020	2019	
				الصادرات الهيدروكربونية (النفط والغاز الطبيعي)
10	6	10	11	البحرين
92	58	36	59	الكويت
42	26	18	26	عمان
114	75	45	65	قطر
317	193	120	201	السعودية
105	63	42	65	الإمارات
				الصادرات الغير هيدروكربونية
12	8	8	7	البحرين
6	6	4	6	الكويت
20	14	12	12	عمان
12	12	7	8	قطر
111	87	54	60	السعودية
306	278	231	249	الإمارات
				إجمالي الواردات
17	14	17	19	البحرين
31	25	29	29	الكويت
24	19	20	20	عمان
27	24	31	31	قطر
142	126	140	140	السعودية
256	211	233	233	الإمارات

* توقعات معهد التمويل الدولي.

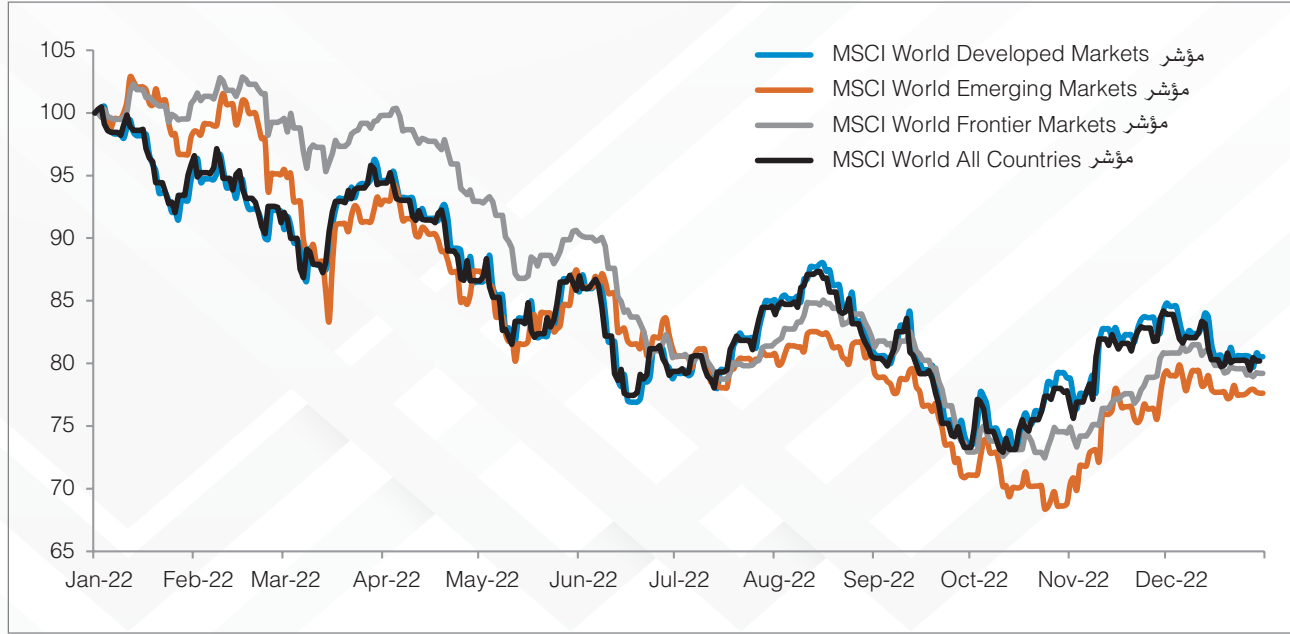
المصدر: معهد التمويل الدولي.

4. أسواق الأسهم

4.1. نظرة عامة على أسواق الأسهم العالمية

بدأ عام 2022 بتوقعات متفائلة حول أداء الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم، إلا أن المخاوف المرتبطة بارتفاع معدلات التضخم، وزيادة أسعار الفائدة، وإمكانية حدوث ركود اقتصادي قد سادت هذه الأسواق وتسببت في حدوث تراجع كبير مما يجعل من الأفضل وصف هذه السنة عاماً للنسيان بالنسبة لمعظم الأصول. ومع ذلك، انتهى العام بشكل إيجابي، حيث اختتمت أسواق الأسهم العالمية هذا العام المضطرب بمكاسب خلال الربع الرابع، مدعومة بتخفيف الصين لسياستها الاحترازية لمواجهة فايروس كورونا وكذلك نتيجة تخفيف الضغوط التضخمية في الاقتصادات الرئيسية. الكبرى.

شكل 15: أداء المؤشرات المرجعية للأسواق العالمية، 2022



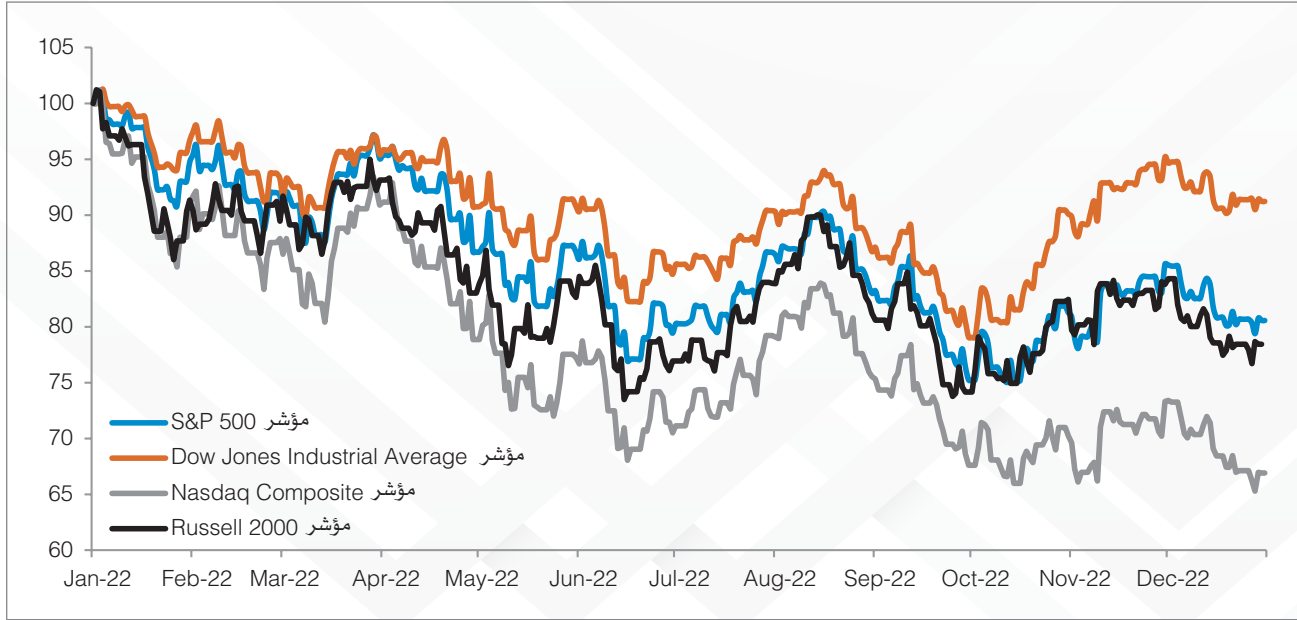
المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

سادت الروح المعنوية للمستثمرين والنشاط المحفوظ للسوق بداية العام وهو الزخم الذي تراكم مع نهاية عام 2021، إلا أن الأزمة بين روسيا وأوكرانيا في أواخر شهر فبراير بدأت بإلقاء ظلالها على الأسواق. وعلى الرغم من وجود إشارات سابقة على التوتر في الأسواق نتيجة سياسة الاحتياطي الفيدرالي المتشددة وتجدد عمليات الإغلاق في الصين، إلا أن الصدمة العالمية التي أعقبت اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية قد أثرت بشكل كبير على الأسواق، حيث انخفضت أسعار الأسهم، وارتفعت عائدات السندات، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية. هذا وساهمت مكانة روسيا وأوكرانيا كمنتجين رئيسيين للعديد من السلع المهمة بما في ذلك النفط والغاز والقمح في زيادة التضخم واضطراب سلاسل التوريد.

وعلى الرغم من أن توقعات أرباح الشركات في بداية العام ظلت إيجابية في الولايات المتحدة والأسواق الرئيسية الأخرى، إلا أن الآثار الجلية لارتفاع أسعار الفائدة قد أدت إلى تكوين ضغوط على التقييمات، خاصة بالنسبة للشركات ذات التسعير الأكثر تفاؤلاً من حيث الأسعار. ولقد تراجعت معنويات المستهلك أيضاً نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وعلى الرغم من بقاء سوق العمل الأمريكي قوياً خلال الربع الأول.

وظلت الأسواق تحت الضغط خلال معظم الربع الثاني حيث استمرت توقعات المستثمرين حول المزيد من الارتفاعات في أسعار الفائدة وزيادة مخاطر الركود، وذلك مع استمرار الارتفاع في التضخم في العديد من الاقتصادات الكبرى. وواجهت الأسهم في الأسواق العالمية ضغطاً خلال هذا الربع، حيث ركز المستثمرون على معدلات التضخم والسياسات المتبعة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. هذا وتقوقع قطاع أسهم القيمة في الأداء على نظيره في قطاع النمو، إلا أن هذين القطاعين قد شهدا تراجعاً كبيراً خلال الربع. ورفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في شهر مارس ثم زيادة أخرى بمعدل 50 نقطة أساس في شهر مايو، كما أشار الاحتياطي الفيدرالي إلى نيته حول اتخاذ المزيد من الزيادات في المستقبل على الرغم من الاعتراف بأن مواجهة التضخم ستكون صعبة دون التسبب في إحداث ركود اقتصادي.

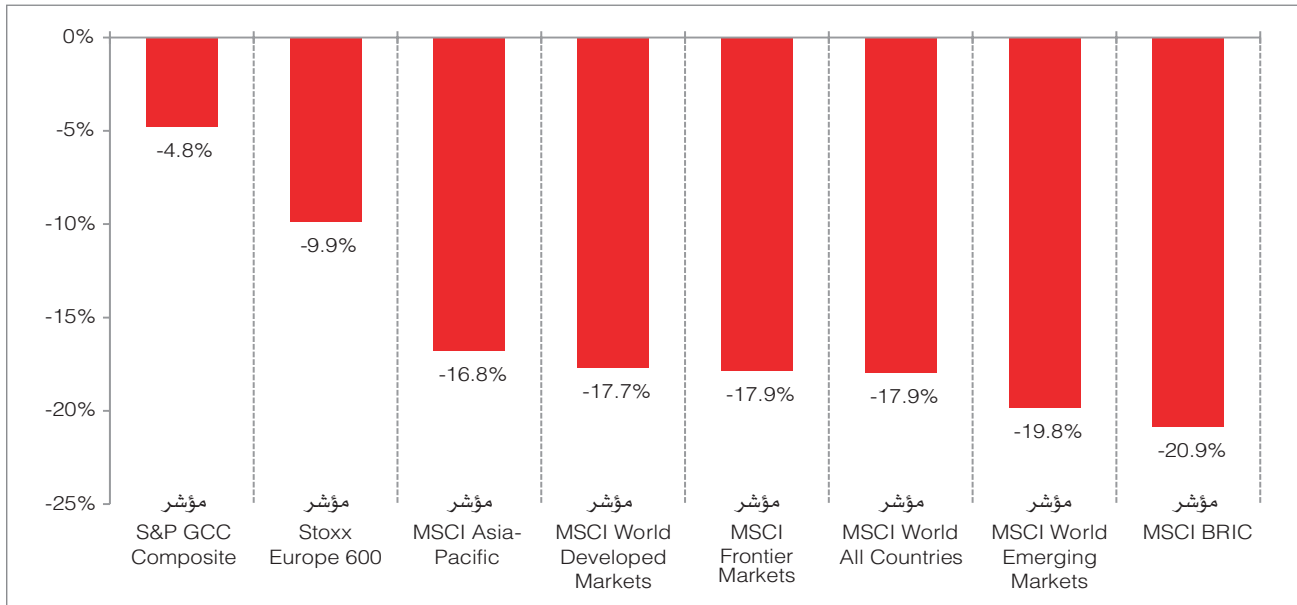
شكل 16: الأداء النسبي للمؤشرات المرجعية الرئيسية، 2022



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وعلى الرغم من الانتعاش في شهر يوليو، إلا أن أسواق الأسهم العالمية عادت إلى الانخفاض وسجلت عوائد سلبية للربع الثالث أيضاً. وتلاشت آمال حدوث تباطؤ في سياسة الاحتياطي الفيدرالي حول رفع أسعار الفائدة أو مؤشرات على خفض أسعار الفائدة على المدى المتوسط، حيث أكدت البنوك المركزية التزامها بمواجهة التضخم بأي تكلفة. وخلال الربع، رفع كل من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا أسعار الفائدة، مما تسبب في تراجع معنويات المستثمرين على الرغم من تفوق أسهم الأسواق المتقدمة على نظرائها في الأسواق الناشئة، في حين انخفضت أسعار السلع بشكل عام خلال هذه الفترة.

شكل 17: أداء المؤشرات المرجعية الرئيسية لعام 2022



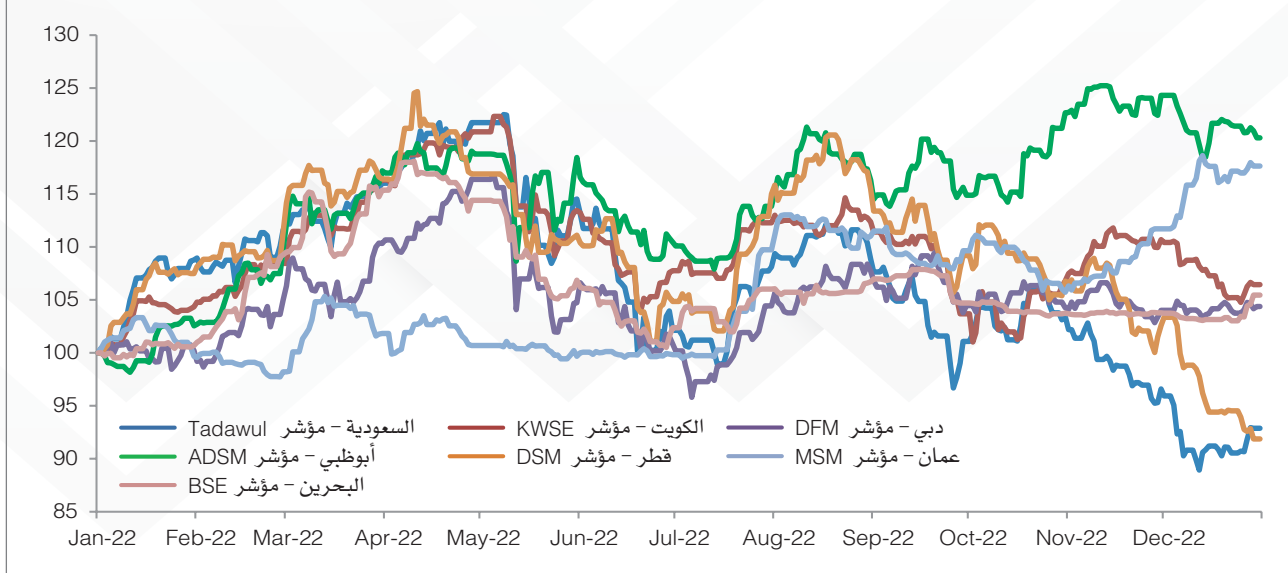
المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وعاودت الأسهم العالمية تحفيزها لمكاسب قوية خلال الربع الأخير، مع تحقيق قدر كبير من التقدم في شهر نوفمبر، حيث وازن المستثمرون بين النبرة الحذرة للاحتياطي الفيدرالي وبين المؤشرات الدالة على تباطؤ تشديد السياسة النقدية وسط وجود مؤشرات على احتمال ارتفاع التضخم. وساعدت الأرباح القوية للشركات في قطاعات معينة وتوقعات النمو المستقر في قطاعات أخرى على الحفاظ على معنويات المستثمرين. ولقد أشارت بيانات مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة خلال الربع انخفاضاً في وتيرة التضخم لشهر نوفمبر مقارنةً بآكتوبر، مما دفع الاحتياطي الفيدرالي إلى تقليص وتيرة رفع أسعار الفائدة إلى 50 نقطة أساس بعد أربعة ارتفاعات متتالية بلغت كل منها 75 نقطة أساس.

4.2. نظرة عامة على أسواق الأسهم الخليجية

على الرغم من صافي العوائد السلبية، إلا أن أسواق الأسهم الخليجية قد أنهت عام 2022 كواحدة من أفضل الأسواق الإقليمية أداءً من الناحية النسبية، حيث سجل مؤشر المركب (S&P GCC) انخفاضاً صافياً بنسبة 4.8% لهذا العام. يأتي هذا بعد سلسلة تحقيق مؤشر السوق الخليجي لعوائد سنوية إيجابية على مدى ست سنوات، كما يأتي أيضاً بعد المكاسب القوية التي تم تسجيلها خلال عام 2021، والتي تمكن خلالها مؤشر دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق أفضل مؤشر إقليمي للأداء لذلك العام. هذا وانتهى العام بعد نوبات من ارتفاع حدة التقلبات في الأسواق الإقليمية، حيث تأثرت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بمؤشرات الأسهم العالمية وكذلك بالتقلبات في أسعار النفط.

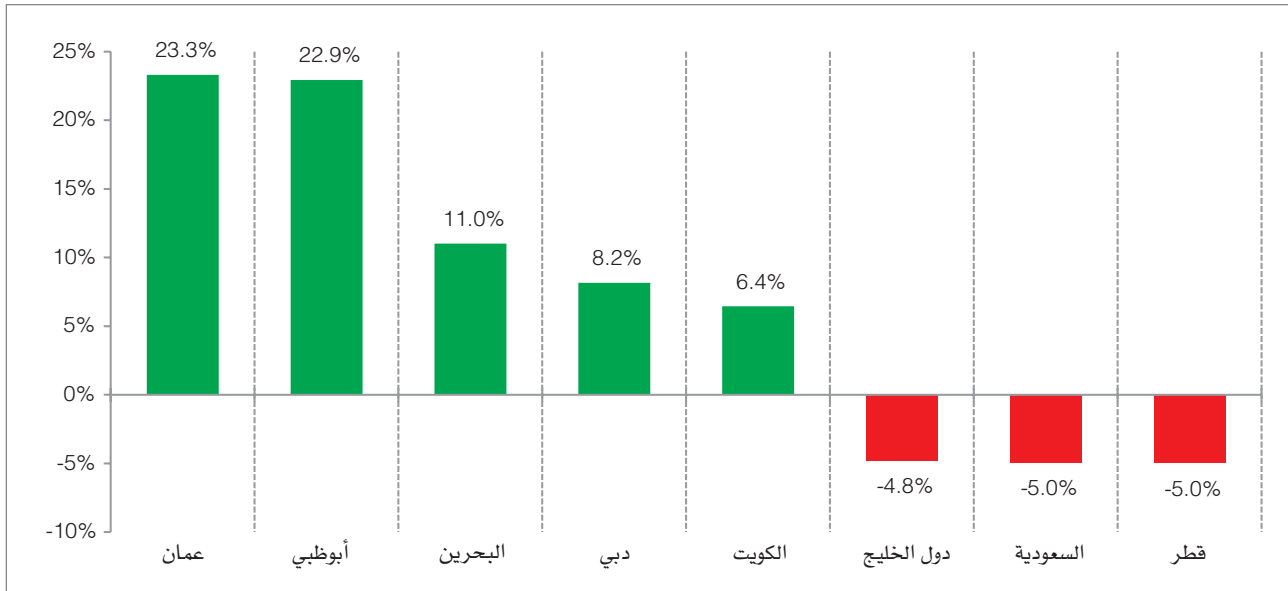
شكل 18: مؤشر أداء دول مجلس التعاون الخليجي، 2022



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

على الرغم من أن عام 2022 قد بدأ بداية جيدة حيث استمر في الاتجاه الذي بدأ في نهاية عام 2021 وكذلك انعكاساً لارتفاع أسعار النفط، إلا أن الأسواق غيرت مسارها مع حلول منتصف العام، حيث تبدل التوجه في الأسواق المالية العالمية، كما ساهمت توقعات ضعف النمو الاقتصادي العالمي في تراجع أسعار النفط. وخلال معظم النصف الأول من العام، كانت الأزمة الروسية-الأوكرانية المؤثر الرئيسي على أسعار النفط وأسواق دول مجلس التعاون. هذا وتأثر التغير في الاتجاه في النصف الثاني بالاختلال في سلاسل التوريد العالمية وأثره على النمو الاقتصادي العالمي، إضافة إلى استمرار عمليات الإغلاق المرتبطة بفايروس كورونا في الصين، وارتفاع الضغوط التضخمية، واستمرار السياسات النقدية المتشددة من قبل البنوك المركزية الرئيسية.

شكل 19: أداء مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2022



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وأنهت سلطنة عمان العام كأفضل الأسواق أداء في منطقة دول مجلس التعاون، حيث أضاف مؤشر (30 MSM) عائداً صافياً بلغ 23.3%، يليه مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية في أبوظبي والذي أضاف صافياً قدره 22.9%. هذا وسجل اثنان من القطاعات الثلاثة الرئيسية في سلطنة عمان مكاسب صافية لهذا العام، بقيادة القطاع المالي يليه القطاع الصناعي. أما في أبوظبي، فقد تصدر قطاع المرافق يليه القطاع المالي، في حين كان قطاع الرعاية الصحية أقل القطاعات أداءً.

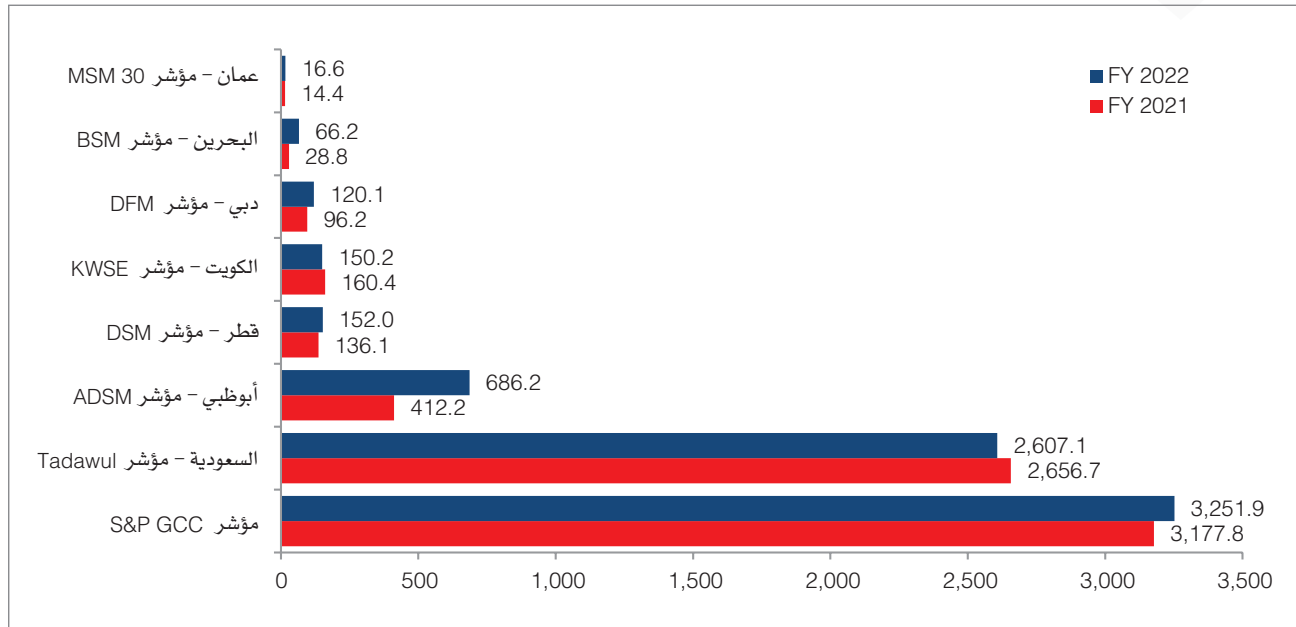
وسجلت سوق البحرين مكاسباً للعام الثاني على التوالي حيث أضاف مؤشر بورصة البحرين للأوراق المالية 11%، مع تسجيل ثلاثة من القطاعات السبعة لمكاسب بقيادة قطاع المعادن. كما أنهى مؤشر سوق دبي المالي العام بتحقيق مكاسب صافية بلغت 8.2%، حيث سجل قطاع السلع الاستهلاكية والمواد والعقارات مكاسب قوية في حين كان قطاع المرافق هو الأقل أداءً. هذا وسجل مؤشر الكويت 6.4% وسط عوائد قطاعية مختلطة، حيث تمكن قطاع السلع الاستهلاكية والبنوك وقطاع الاتصالات تحقيق مكاسب فيما تراجع كل من قطاع الرعاية الصحية وقطاع النفط والغاز.

وسجلت دولة قطر أقل أداء بين أقرانها حيث انخفض مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 5%. وسجل قطاع التأمين والبنوك وقطاع الخدمات المالية انخفاضاً كبيراً خلال العام لم يكن من الممكن تعويضه بمكاسب في قطاعي الاتصالات والنقل. ومن جانب آخر، سجلت البورصة السعودية أول خسارة سنوية لها بعد ست سنوات متواصلة من المكاسب، حيث فقد مؤشر تداول 5% مع انتهاء ثلاثة فقط من أصل واحد وعشرين قطاعاً في البورصة بشكل إيجابي. هذا واحتل قطاع الأدوية والتكنولوجيا الحيوية صغير الحجم وقطاعات المواد والبنوك ذات رؤوس الأموال الكبيرة صدارة القطاعات المتراجعة.

ارتفع نشاط السوق الأولية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل حاد خلال العام، حيث ساعدت 48 عملية طرح عام أولي جديدة على جمع 23.3 بليون دولار خلال العام، أي أعلى بثلاث مرات من إجمالي حجم الطرح العام الأولي في عام 2021 والبالغ 20 عملية وبقيمة 7.5 بليون دولار. وحافظت المملكة العربية السعودية على طليعة إصدارات السوق الأولية باستحواذها على 34 من أصل 48 اكتتاب أولي على مستوى دول المجلس. أما بالنسبة للقيمة، فقد هيمنت الإمارات العربية المتحدة على السوق، حيث جمعت حوالي 60% من عائدات الإصدار البالغة 13.9 بليون دولار من إصداراتها والتي بلغت 11 إصدار. وجاءت معظم هذه الإصدارات تطبيقاً لاستراتيجية الحكومة الهادفة إلى تخفيف ملكية الدولة في مؤسسات القطاع العام وزيادة تنوع البورصات المزدوجة في البلاد.

4.3. القيمة الرأسمالية ونشاط التداول في أسواق دول مجلس التعاون

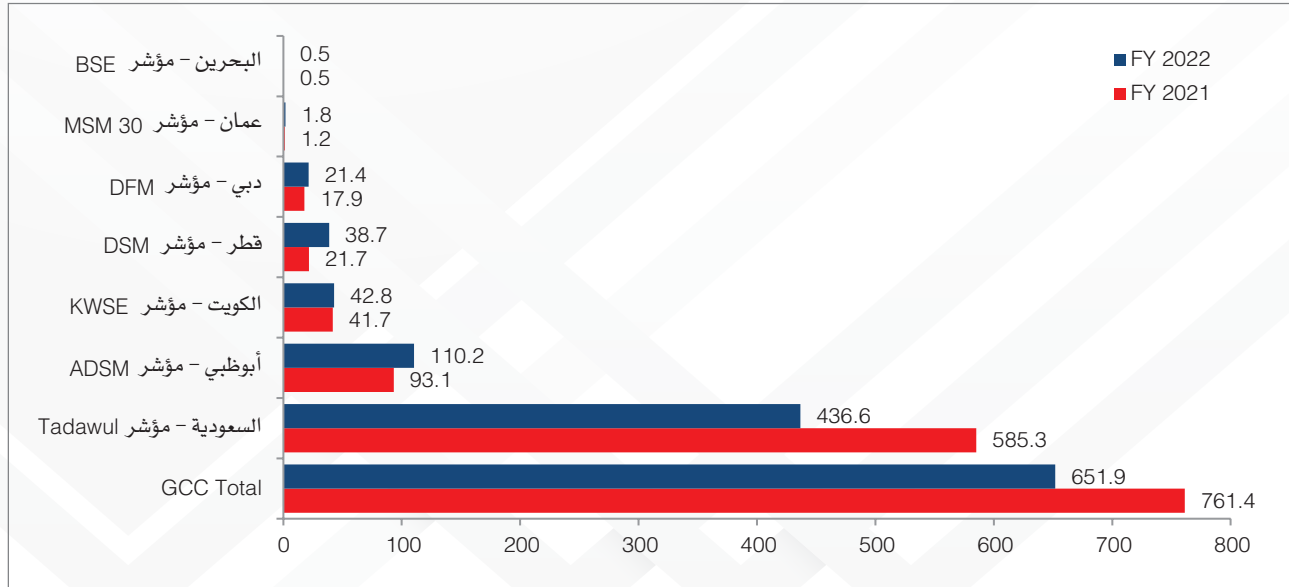
شكل 20: القيمة الرأسمالية لأسواق دول المجلس لعامي 2021 و2022 (بليون دولار)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

ارتفع إجمالي القيمة السوقية لمؤشر (S&P GCC) المركب بنسبة متواضعة بلغت 2.3% خلال العام، حيث ارتفع من 3.17 تريليون دولار في نهاية عام 2021 لتغلق العام عند 3.25 تريليون دولار. وشهد المؤشر السعودي انخفاضاً سنوياً بلغ 1.9% ليصل إلى 2.61 تريليون دولار والذي تم تعويضه من خلال الزيادة المحفوظة في القيمة السوقية لبعض البورصات الأخرى. هذا وسجلت بورصة البحرين أكبر زيادة في القيمة حيث زادت القيمة السوقية لمؤشر بورصة البحرين لأكثر من الضعف لتسجل زيادة سنوية بنسبة 129.4% لتصل إلى 66.15 مليار دولار، مدفوعة بنمو قوي في أسعار بعض الأسهم الكبيرة. كما سجلت البورستان في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً قوياً في القيمة السوقية بفضل الإصدارات الجديدة وزيادة أسعار السوق، حيث سجلت القيمة السوقية لمؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية نمواً بلغ 66.5% بينما ارتفعت القيمة السوقية لمؤشر سوق دبي المالي في دبي بنسبة 24.9%. وسجل مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية أكبر انخفاض في القيمة من حيث النسبة المئوية، والذي تراجع بنسبة 6.4% ليصل إلى 150.16 بليون دولار.

شكل 21: نشاط التداول في أسواق دول المجلس لعامي 2021 و2022 (بليون دولار)



المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وسجلت السوق الخليجية انخفاضاً حاداً في نشاط التداول لهذا العام حيث انخفضت القيمة الإجمالية المتداولة من 761.4 بليون دولار في عام 2021 إلى 651.9 بليون دولار في عام 2022. ويعود هذا الانخفاض إلى التراجع في المملكة العربية السعودية، والتي شهدت مع مملكة البحرين انخفاضاً في قيمة التداول خلال العام. ولقد ظل التداول في البورصة السعودية ضعيفاً خلال العام على خلفية ضعف معنويات المستثمرين وضعف التدفقات الأجنبية، مما تسبب في انخفاض القيمة المتداولة بنسبة 25% إلى 436.6 بليون دولار. هذا وتم تسجيل أكبر مكاسب في دولة قطر، حيث ارتفعت القيمة المتداولة بنسبة 78% لهذا العام لتصل إلى 38.7 بليون دولار، مستفيدة من صفقات التذاكر الكبيرة في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وسجلت سلطنة عمان ثاني أكبر نمو في النشاط، حيث تعززت أحجام التداول من خلال نشاط الأسهم الكبيرة بما في ذلك البنوك، مما ساهم في زيادة نشاط التداول بنسبة 54% ليبلغ 1.8 بليون دولار.

4.4. تقلبات الأسواق الخليجية

جدول 14: نمو حجم التجارة العالمي ومساهمات الدول والمناطق فيها

مجلس التعاون S&P	افتتاح العام	إغلاق العام	أعلى سعر للعام	أدنى سعر للعام	مستوى تذبذب المؤشر
مجلس التعاون S&P	271.90	258.92	329.69	254.51	14.1%
السعودية (Tadawul)	11,281.71	10,478.46	13,820.35	10,033.19	17.1%
قطر (QE)	3,698.05	3,415.70	14,494.35	10,681.07	16.1%
أبوظبي (ADSM)	8,488.36	10,211.09	10,629.75	8,332.69	15.2%
دبي (ADSM)	3,195.91	3,336.07	3,733.70	3,061.80	15.0%
الكويت (KWSE)	8,676.31	9,234.91	10,613.60	8,691.42	12.8%
عمان (MSM 30)	1,797.25	1,895.27	2,122.51	1,788.93	9.8%
البحرين (BSE)	4,129.54	4,857.44	4,898.86	4,035.96	9.2%

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

شهدت مؤشرات أسواق دول مجلس التعاون الخليجي مستوى أعلى من التقلبات مقارنة بالعام 2021، حيث سجل مؤشر (S&P GCC) المركب قفزة كبيرة في عدد الأيام مع صافي تغير يومي يزيد عن 1%، وبارتفاع من 12 يوم في عام 2021 إلى 53 يوم في عام 2022. وظلت التقلبات مرتفعة معظم العام وذلك من حيث القيمة المطلقة والنسبية، إذ أظهرت المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة أعلى مستويات التقلب على مستوى دول المجلس. وكان للارتباط الوثيق مع تقلبات الأسواق العالمية وأسعار النفط تأثيراً واضحاً على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، والذي تفاقم بسبب التغيرات الحادة في الاتجاه والتدفقات التي نجمت عن الأزمة الروسية الأوكرانية، والتغيرات في سياسة البنوك المركزية، وتوقعات حدوث ركود في الاقتصادات العالمية.

4.5. الأداء النسبي لمؤشرات الأسواق بالمقارنة مع أسعار النفط

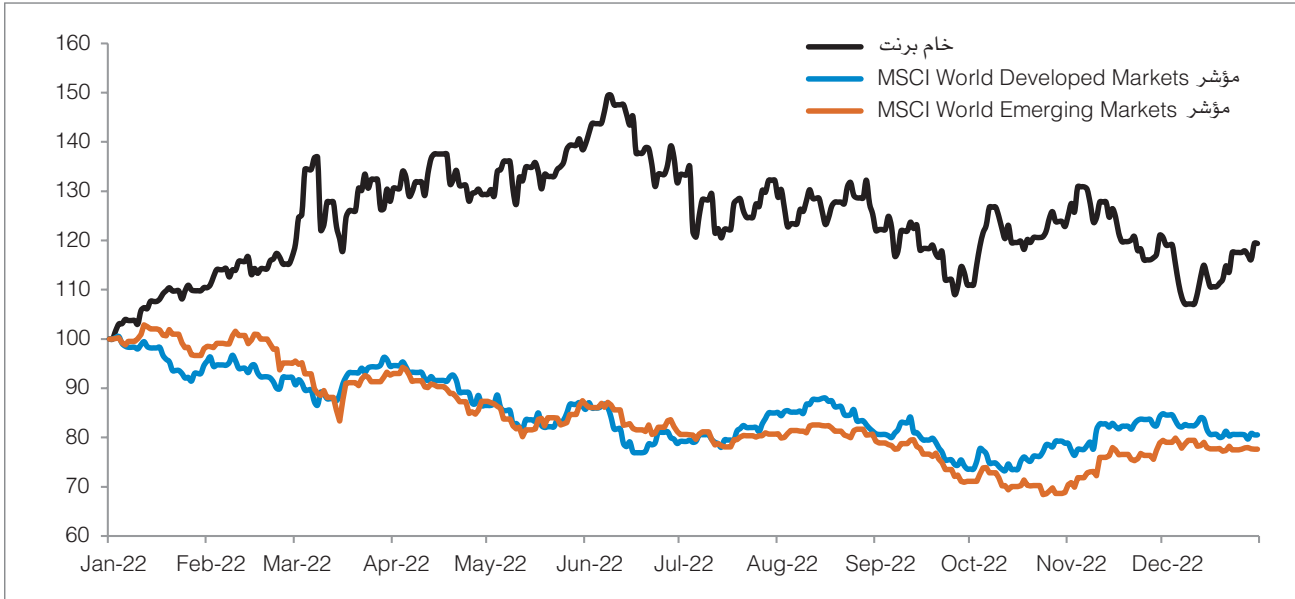
ظلت العلاقة بين أسواق الأسهم الخليجية وأسعار النفط قوية للغاية خلال معظم عام 2022، على الرغم من ظهور بوادر انفصال قصيرة خلال الربع الثاني من العام، حيث شهد مؤشر الأسهم في ستاندرد آند بورز تصحيحاً حاداً بالتزامن مع مؤشرات الأسهم العالمية الأخرى بينما واصلت أسعار النفط صعودها في أعقاب الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها المحتمل على إمدادات النفط. وخلال النصف الثاني من العام، واجهت أسعار النفط ومؤشر ستاندرد آند بورز حركات تصحيحية وسط توقعات بضعف الطلب على النفط وتوقعات حدوث ركود في الولايات المتحدة والاقتصادات العالمية الرئيسية الأخرى.

شكل 22: الأداء النسبي لمؤشر دول مجلس التعاون الخليجي (S&P) مقابل سعر خام برنت، 2022



وكان لأسعار النفط تأثيراً قوياً على أسواق الأسهم العالمية كما يتضح من الارتباط السلبي بين أسعار النفط وحركة كل من مؤشر (MSCI Developed Markets) ومؤشر (MSCI Emerging Markets). كما لعبت الاستجابة القوية لأسواق النفط في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية دوراً كبيراً في تأجيج التضخم العالمي، الأمر الذي دفع البنوك المركزية العالمية إلى تشديد موقفها ورفع أسعار الفائدة في بوتيرة متسارعة. وأدى هذا التوجه المتشدد بشأن أسعار الفائدة إلى ارتفاع التوقعات بحدوث ركود في الاقتصادات الرئيسية كما تسببت في تعثر أسواق الأسهم والتي حدثت معظمها في النصف الثاني من العام.

شكل 23: أداء المؤشرات العالمية المرجعية نسبة إلى سعر خام برنت، 2022

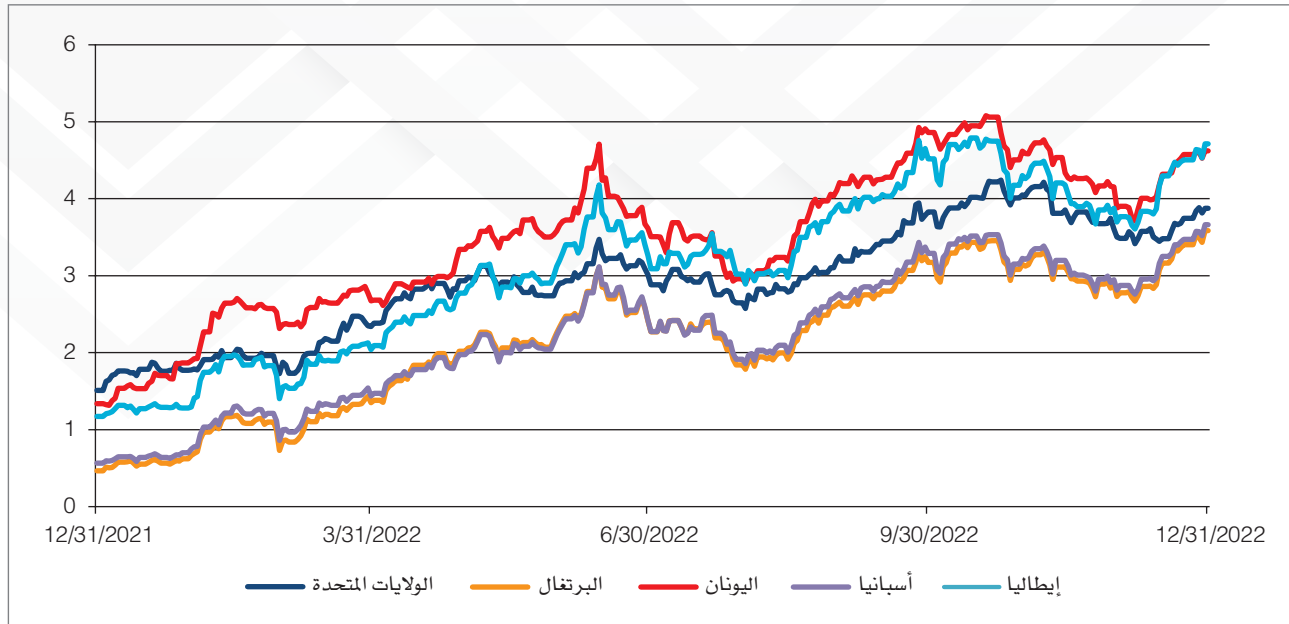


5. مؤشرات مختارة

5.1. سندات الخزانة

شهدت عوائد سندات الخزانة الأمريكية خسارة سنوية قياسية في عام 2022، وذلك على أثر السياسة النقدية المتشددة والتي اتبعتها الاحتياطي الفيدرالي لمواجهة موجة التضخم. وبلغت عائدات سندات الخزانة ذروتها خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، ثم بدأت بالتراجع مع تراجع وتيرة السياسات المتشددة من قبل الاحتياطي الفيدرالي¹⁹. هذا وافتتحت عوائد السندات الأمريكية العام عند مستوى 1.51% واختتمته عند 3.875%. ومن جانب آخر، لم تتعاف الاقتصادات الأوروبية بصورة تامة من الآثار الاقتصادية للجائحة وكان عليها التأقلم مع عقبات الحرب الروسية-الأوكرانية. ولقد شهدت المنطقة زيادة أعداد اللاجئين، وارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة في معدلات التضخم، وتزايد خطر الركود الاقتصادي²⁰، الأمر الذي انعكس على أداء سندات الخزانة. وكما هو موضح أدناه، أغلقت اليونان وإيطاليا العام بأعلى عائد في منطقة اليورو عند مستوى 4.624% و4.715% على التوالي.

شكل 24: عوائد سندات منطقة اليورو والولايات المتحدة، 2022



قاعدة بيانات Bloomberg، فبراير 2023.

جدول 15: تقلبات الفوارق السعرية، 2022

إيطاليا	إسبانيا	اليونان	البرتغال	الولايات المتحدة	
1.172	0.565	1.338	0.465	1.510	القيمة الافتتاحية
4.715	3.663	4.624	3.586	3.875	قيمة الاغلاق
3.121	2.227	3.490	2.165	2.944	المتوسط
1.044	0.865	0.940	0.867	0.717	الانحراف المعياري
1.172	0.565	1.316	0.465	1.510	الأدنى
4.790	3.663	5.079	3.586	4.242	الأعلى

قاعدة بيانات Bloomberg، فبراير 2023.

19. موقع «Fortune»، يناير 2023، «The U.S. Treasury market just suffered its worst-ever annual loss in 2022».

20. موقع «Politico»، عام 2022 بالأرقام والجداول، ديسمبر 30، 2022.

جدول 16: عوائد السندات لمنطقة اليورو والولايات المتحدة، 2022 (%)

	إيطاليا	إسبانيا	اليونان	البرتغال	الولايات المتحدة
الربع الأول	2.039	1.436	2.673	1.352	2.338
الربع الثاني	3.264	2.423	3.616	2.415	3.013
الربع الثالث	4.519	3.289	4.861	3.175	3.829
الربع الرابع	4.715	3.663	4.624	3.586	3.875

قاعدة بيانات Bloomberg، فبراير 2023.

5.2. مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر (CDS)

أدى عدم الاستقرار الاقتصادي وتزايد الغموض في التوقعات الاقتصادية إلى حدوث تباين واضح في مؤشرات التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر (CDS) خلال عام 2022²¹ واتسعت الفروق في مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتم تداولها عند مستويات تجاوزت مستويات نهاية عام 2021. كما بدأت اليونان، وهي ذات المؤشر الأعلى في منطقة الاتحاد الأوروبي، العام عند 111.99 نقطة أساس واختتمت العام عند 138 نقطة أساس. هذا وتضاعفت الفروق في الولايات المتحدة لتبلغ العام عند 24.97 نقطة أساس. وأظهرت الفوارق السعرية لدول مجلس التعاون الخليجي تغيرات طفيفة حيث أن انخفضت أغلب المعدلات باستثناء أبوظبي، التي ارتفعت من 43.6 نقطة أساس إلى 45.76 نقطة أساس.

جدول 17: تقلبات الفوارق السعرية، مؤشرات التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر، 2022

	البرتغال	إيرلندا	اليونان	إسبانيا	إيطاليا	الولايات المتحدة	البحرين	أبوظبي	دبي
القيمة الافتتاحية	31.32	14.63	111.99	34.23	91.54	12.89	291.37	43.60	94.87
قيمة الإغلاق	54.73	27.22	138.00	54.91	132.76	24.97	269.31	45.76	84.04
المتوسط	49.97	19.99	153.81	50.86	128.08	19.97	303.61	54.63	111.33
الانحراف المعياري	28.74	13.36	105.46	30.50	85.13	11.40	239.32	43.59	81.17
الأدنى	69.04	29.61	201.74	70.62	179.35	31.43	337.02	75.87	143.12
الأعلى	37.41	16.75	101.41	43.08	76.305*	14.17	238.93	37.99	112.06

* مارس 2022 - نوفمبر 2022.

قاعدة بيانات Bloomberg، فبراير 2023.

5.3. السياسة النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي

استمر نمو ائتمان القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام، حيث سجلت مملكة البحرين نمواً بنسبة 4.39% بينما بلغ في الإمارات العربية المتحدة 1.54%. وفي الوقت نفسه، تقلص نمو ائتمان القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بنسبة 1.96% منخفضاً من 15% في عام 2021.

جدول 18: نمو الائتمان المحلي (%)

	2022	2021	2020	2019	2018
البحرين	4.39	6.80	1.08	9.93	2.45
الكويت	3.71	6.16	3.57	4.38	3.94
عمان	2.49	4.24	2.42	2.70	5.96
قطر	2.93	9.48	8.30	19.49	12.99
المملكة العربية السعودية	-1.96	15.52	14.82	7.61	2.69
الإمارات	1.54	-2.65	0.63	3.98	0.70

المصدر: معهد التمويل الدولي، سبتمبر 2022.

هذا وشهد عام 2022 سلسلة من الارتفاعات في معدلات الفائدة في دول المجلس ففي الكويت، استقرت معدلات الفائدة عند 2.25% بنهاية العام، وذلك من 1.5% في عام 2021. وفي ذات الوقت، تضاعفت معدلات الفائدة في دولة قطر ثلاث مرات تقريباً من 0.98% في نهاية عام 2021 إلى 3% بنهاية عام 2022.

21. موقع Risk.net، "اتجاهات أسواق الدين العالمية"، نوفمبر 2022.

جدول 19: معدل الفائدة (نهاية الفترة)

2022	2021	2020	2019	2018	
1.00	1.00	2.25	2.75	1.75	البحرين
2.25	1.50	1.50	2.75	3.00	الكويت
0.75	0.50	0.50	2.24	2.93	عمان
3.00	0.98	1.22	2.61	3.14	قطر
2.00	0.50	0.50	1.75	2.50	المملكة العربية السعودية
1.25	1.25	2.50	3.25	2.25	الإمارات

المصدر: معهد التمويل الدولي، سبتمبر 2022. مصرف قطر المركزي.

بالإضافة إلى ذلك، حافظت دول المجلس على نمو المعروض النقدي، حيث ارتفع عرض النقود (M2) في عمان بنسبة 18.77% في عام 2022، وهو الأعلى على مستوى الاقتصادات الخليجية، في حين شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة انخفاضاً طفيفاً في النمو من 4.63% في عام 2021 إلى 4% في عام 2022.

بنسبة 4.6% عن المتوسط في المنطقة.

جدول 20: عرض النقد (M2، %)

2022	2021	2020	2019	2018	
5.18	3.51	8.32	0.81	4.15	البحرين *
7.68	-0.46	3.85	-1.47	4.06	الكويت *
18.77	4.57	8.93	2.02	8.29	عمان
8.54	1.44	3.79	2.48	-6.52	قطر
8.55	7.47	8.30	7.03	2.59	المملكة العربية السعودية *
4.02	4.63	8.00	2.53	4.14	الإمارات

* عرض النقد (M3).

المصدر: معهد التمويل الدولي، سبتمبر 2022.

التقرير المالي

تحليل صافي الدخل

سجلت مؤسسة الخليج للاستثمار أرباحاً صافية بلغت 131 مليون دولار أمريكي مقابل أرباح صافية بلغت 130 مليون دولار أمريكي عن العام السابق. خلال العام، ارتفعت حصة المؤسسة في نتائج الشركات الزميلة بمقدار 182 مليون دولار أمريكي مقارنة بالعام السابق وذلك بسبب تحسن أداء الشركات الزميلة التي تعمل في قطاع المعادن وشركات الكهرباء والماء. في المقابل، شهدت محفظة الأسواق العالمية أداءً سلبياً نتيجة الأداء الذي شهدته أسواق المال العالمية خلال العام 2022 مما أدى إلى تسجيل المؤسسة لخسائر غير محققة بلغت 72 مليون دولار أمريكي نظراً لتراجع أسعار الأسهم والسندات.

خلال العام، تم رد مخصصات انخفاض القيمة وقدرها 9 مليون دولار أمريكي والتي تتعلق أساساً بالاستثمار في الشركات الزميلة مقابل تكوين مخصص وقدره 6 مليون دولار أمريكي خلال العام 2021 والذي يتعلق أساساً بالموجودات الأخرى لإحدى الشركات التابعة. خلال العام، بلغت الأرباح الشاملة الأخرى 54 مليون دولار أمريكي (2021: 111 مليون دولار أمريكي) لتسجل المؤسسة إجمالي أرباحاً شاملة مجمعة بلغت 185 مليون دولار أمريكي (2021: 241 مليون دولار أمريكي).

إيرادات الفوائد

تأتي إيرادات الفوائد من كل من محفظة السندات والودائع لدى البنوك.

بلغت إيرادات الفوائد لهذا العام مبلغ 17 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 7 مليون دولار أمريكي عن السنة السابقة. وتسهم محفظة السندات بنسبة 65% من تلك الإيرادات، ويرجع الإنخفاض في إيرادات الفوائد من محفظة السندات إلى انخفاض متوسط حجم محفظة السندات الخليجية مقارنة بالسنة السابقة.

صافي (الخسارة) / الربح من الاستثمارات

تتمثل صافي أرباح الاستثمارات في الأرباح المحققة من بيع الاستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمار في الشركات الزميلة والاستثمار في الشركات التابعة، بالإضافة إلى التغير في تقييم الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

سجلت مؤسسة الخليج للاستثمار صافي خسارة بلغت 112 مليون دولار أمريكي خلال 2022 (2021: صافي ربح بلغ 61 مليون دولار أمريكي). تتكون من 40 مليون دولار أمريكي قيمة خسائر محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (2021: ربح محقق بقيمة 23 مليون دولار أمريكي) وخسائر التقييم البالغة 72 مليون دولار أمريكي (2021: أرباح تقييم بلغت 19 مليون دولار أمريكي) والتي تتعلق بموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. خلال سنة 2021، سجلت مؤسسة الخليج للاستثمار ربح محقق نتيجة تخارج من شركة زميلة بلغ 15 مليون دولار أمريكي وكذلك سجلت المؤسسة ربح تقييم نتيجة إعادة تصنيف استثمار في شركة زميلة إلى استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بلغ 4 مليون دولار أمريكي.

إيرادات توزيعات الأرباح

بلغت إيرادات التوزيعات النقدية 7 مليون دولار أمريكي (2021: 11 مليون دولار أمريكي) وتتكون من المبالغ المستلمة من توزيعات المساهمات في المشاريع، وصناديق الأسهم الخاصة، والأسهم والصناديق المدارة. سجلت التوزيعات من مساهمات المشاريع 6 مليون دولار أمريكي. في حين ساهمت بالرصيد المتبقى من تلك الإيرادات محفظة الأسهم الخليجية المدرجة بمبلغ 1 مليون دولار أمريكي.

الحصة في نتائج الشركات الزميلة

بلغت الحصة في أرباح الشركات الزميلة خلال العام 254 مليون دولار أمريكي مقارنة مع ربح في السنة السابقة بقيمة 72 مليون دولار أمريكي. يعود العامل الرئيسي لارتفاع الحصة في نتائج الشركات الزميلة مقارنة بالسنة السابقة أساساً إلى ارتفاع أداء الشركات الزميلة التي تعمل في قطاع المعادن، وكذلك الأداء التشغيلي الجيد المتواصل من شركات الكهرباء والماء.

الالتعاب والإيرادات الأخرى

بلغت إيرادات السنة لهذا البند 6 مليون دولار أمريكي (2021: 21 مليون دولار أمريكي). وتلزم الإشارة إلى أنه خلال سنة 2021، استلمت المؤسسة لعمولات وأتعاب بمقدار 17 مليون دولار أمريكي ومبلغ 2 مليون دولار أمريكي من استثمار تم شطبه خلال فترات مالية سابقة وكذلك سجلت المؤسسة ربح ناتج عن التغير في القيمة العادلة للمقابل المادي المحتمل لإحدى الشركات الزميلة المستحوذ عليها بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي.

إيرادات تشغيلية أخرى

تمثل الإيرادات التشغيلية للشركات التابعة التي تم إدراجها ضمن القوائم المالية المجمعة، والتي بلغت 9 مليون دولار أمريكي (2021: 2 مليون دولار أمريكي) (إيضاح 17 من البيانات المالية).

مصرفوات الفوائد

خلال العام، ارتفعت نسبة الفائدة بشكل كبير نظراً لقيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بزيادة وتيرة رفع معدلات الفائدة لكبح ارتفاع التضخم الأمر الذي ساهم في ارتفاع مصاريف التمويل بنسبة 47% لتصل إلى 12 مليون دولار مقابل 8 مليون دولار في العام السابق.

المصرفوات التشغيلية

تم تحقيق الكفاءة في التشغيل وزيادة نسبة الإنتاجية مع السيطرة الحصيفة على نفقات التشغيل مما أدى إلى الحفاظ على مستوى المصرفوات التشغيلية عند 47 مليون دولار أمريكي (2021: 47 مليون دولار أمريكي).

رد / (مخصص) خسائر انخفاض القيمة وخسائر الائتمان المتوقعة

بلغ صافي رد مخصصات انخفاض القيمة مبلغ 9 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع خسائر انخفاض القيمة بلغت 6 مليون دولار أمريكي سجلت في عام 2021. ترتبط رد مخصصات انخفاض القيمة خلال عام 2022 بر صافي خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة بقيمة 7 مليون دولار أمريكي ورد خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات الأخرى بقيمة 2 مليون دولار أمريكي. بينما ترتبط مخصصات انخفاض القيمة خلال عام 2021 بصفة أساسية بخسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالموجودات الأخرى لإحدى الشركات التابعة بقيمة 6 مليون دولار أمريكي.

يتوفر تفصيل شامل في الإيضاح رقم 18 من البيانات المالية.

تحليل قائمة المركز المالي

تلتزم المؤسسة بتطبيق سياسة استثمارية تهدف إلى تخفيض الرافعة المالية وإعادة توزيع اوزان المحافظ الاستثمارية لتحقيق عوائد أعلى في ظل مستويات المخاطر المقبولة. تم تنفيذ عديد من المبادرات على مستوى كل من الموجودات والمطلوبات. بلغ رصيد الموجودات بنهاية العام 3,331 مليون دولار أمريكي بارتفاع قدره 142 مليون دولار أمريكي مقارنة بالرصيد للسنة السابقة. وسجلت حقوق المساهمين مبلغ 2,688 مليون دولار أمريكي بارتفاع قدره 80 مليون دولار أمريكي مقارنة بالرصيد للسنة السابقة.

تستمر المؤسسة في التركيز الاستراتيجي على دول مجلس التعاون الخليجي. ايضاح رقم 21 في البيانات المالية يوضح التوزيع الجغرافي للمخاطر الائتمانية للمؤسسة.

البنود الآتية تقدم تفصيلاً للعناصر الأساسية في قائمة المركز المالي:

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

في 31 ديسمبر 2022، انخفضت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إلى 1,069 مليون دولار أمريكي بمقدار 38 مليون دولار أمريكي عن رصيد السنة السابقة. حيث انخفض رصيد أدوات الدين والتي تشكل 33% من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بمبلغ 184 مليون دولار أمريكي عن رصيد السنة السابقة.

تتكون محفظة أدوات الدين من سندات ذات فائدة ثابتة، وأخرى ذات فائدة عائمة، وأدوات دين مهيكلية. يتم مراقبة محفظة أدوات الدين بواسطة معايير داخلية صارمة وذلك لضمان الحفاظ على جودة عالية. يتكون جزء كبير من المحفظة من سندات ذات جدارة استثمارية عالية، علاوة على سندات سيادية خليجية. يتم عرض تحليل مخاطر الائتمان لمحفظة السندات لاحقاً في هذا التقرير ضمن إيضاح إدارة المخاطر.

كما تشمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أيضاً استثمارات في الأسهم والصناديق المدارة بقيمة 608 مليون دولار أمريكي، ومساهمات في حقوق ملكية تبلغ 50 مليون دولار أمريكي، وصناديق خاصة دولية وخليجية بقيمة تبلغ 56 مليون دولار أمريكي. ارتفعت الاستثمارات في الأسهم والصناديق المدارة بمبلغ 171 مليون دولار أمريكي من خلال زيادة الاستثمارات في الأسهم المدرجة في الأسواق الناشئة والأسواق العالمية بمقدار 105 مليون دولار أمريكي وزيادة التعرض لصناديق التحوط والصناديق البديلة الأخرى بمقدار 66 مليون دولار أمريكي. بينما انخفض رصيد مساهمات حقوق الملكية للشركات نتيجة بيع بعض المشاريع بقيمة 18 مليون دولار أمريكي وكذلك انخفاض القيمة العادلة لاستثمارات غير مدرجة بمبلغ 4 مليون دولار أمريكي مقابل استثمارات جديدة بقيمة 8 مليون دولار أمريكي.

صناديق الأسهم الخاصة تستثمر اموالها في استثمارات ذات طبيعة مالية مهيكلية وقطاع متنوع من صناديق الأسهم الخاصة المدارة خارجياً. تستثمر تلك الصناديق في استحوذات مموله وغير مموله، ومشاريع الخصخصة، وإعادة الرسملة، والشركات سريعة النمو وتمويل عمليات التوسع وأوراق التسوية المالية، وغيرها من صناديق الأسهم الخاصة.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

في 31 ديسمبر 2022، بلغ رصيد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 191 مليون دولار أمريكي منخفضاً بمقدار 58 مليون دولار أمريكي عن رصيد العام السابق بسبب التغير في القيمة العادلة للاستثمار في شركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم المحدودة (كريستال) والبالغ 45 مليون دولار أمريكي وكذلك التغير في القيمة العادلة للاستثمار في شركة الشقيق العالمية للمياه والكهرباء المحدودة والبالغ 13 مليون دولار أمريكي.

الاستثمار في الشركات الزميلة

الشركة الزميلة هي شركة تمارس عليها المجموعة تأثيراً جوهرياً. يتم المحاسبة على استثمارات المؤسسة في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية. طبقاً لطريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركات الزميلة في البداية يدرج بسعر التكلفة ثم يتم تعديلها لاحقاً لتتماشى دائماً مع حصة الملكية في صافي موجودات الشركة المستثمر فيها.

يعتبر الاستثمار المباشر في مشاريع ذات جدوى بدول مجلس التعاون الخليجي هو النشاط الاساسي لمؤسسة الخليج للاستثمار. وتركز المؤسسة على القطاعات المتميزة مثل المعادن والكيمائيات والطاقة والمرافق والخدمات المالية ومواد البناء، حيث حققت المؤسسة ميزة وأفضلية تنافسية.

سجل حجم الاستثمار في الشركات الزميلة مبلغ 1,685 مليون دولار أمريكي، بارتفاع قدره 287 مليون دولار أمريكي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الحصة في أرباح الشركات الزميلة والتي بلغت 254 مليون دولار أمريكي. ترتبط التغيرات الأخرى إلى كل من الاستثمارات الجديدة في الشركات الزميلة والمساهمات الإضافية في الشركات القائمة، وكذلك التوزيعات المستلمة والحصة في التغير في احتياطي إعادة التقييم للشركات الزميلة.

الموجودات الأخرى

بلغ إجمالي هذا البند 95 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2022، منها 18 مليون دولار أمريكي قيمة رصيد الأصول الثابتة، ومبلغ 35 مليون دولار أمريكي قيمة الفروق المالية للمشتقات. أما المبلغ المتبقي فيشمل الإيرادات المستحقة، والذمم المدينة الخاصة بالشركات التابعة والقيمة العادلة الموجبة لأدوات المشتقات والنفقات المدفوعة مسبقاً وأصول أخرى متنوعة. التفاصيل مبينة في الإيضاح رقم 7 من البيانات المالية.

السيولة والتمويل

بلغ إجمالي رصيد الأموال المقترضة 557 مليون دولار أمريكي والذي يتكون من الودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بقيمة 431 مليون دولار أمريكي والتمويل لأجل بقيمة 126 مليون دولار أمريكي. وقد انخفض التمويل لأجل بواقع 48 مليون دولار أمريكي عن مستوى السنة السابقة ويرجع ذلك إلى سداد شريحة مستحقة من التمويل لأجل خلال العام بقيمة 39 مليون دولار أمريكي ومبلغ 9 مليون دولار نتيجة حركة سعر الصرف الأجنبي.

يتضمن التقرير مناقشة أكثر تفصيلاً حول السيولة والتمويل، والمخاطر المختلفة المرتبطة بأنشطة أعمال المؤسسة، وقوة رأس المال في قسم إدارة المخاطر التالي.

المطلوبات الأخرى

تشمل المطلوبات الأخرى البالغة 86 مليون دولار أمريكي ذمم تجارية دائنة خاصة بالشركات التابعة، والفوائد المستحقة، والمصروفات المستحقة، والفروق المالية للمشتقات، والقيمة العادلة السالبة الخاصة بمشتقات الأدوات المالية.

حقوق المساهمين

سجلت حقوق المساهمين 2,688 مليون دولار أمريكي، مرتفعة بمبلغ 80 مليون دولار أمريكي ويرجع ذلك إلى صافي أرباح العام البالغة 131 مليون دولار أمريكي والارتفاع في الدخل الشامل الآخر بقيمة 54 مليون دولار أمريكي، مقابل سداد توزيعات أرباح المساهمين عن العام السابق بمبلغ 105 مليون دولار أمريكي.

إدارة المخاطر

تظل مؤسسة الخليج للاستثمار وبكل وضوح مؤسسة مالية قوية تتمتع بدرجة عالية من المرونة والاستقرار، وتستمر إدارة المخاطر كجزء مهم في استراتيجية المؤسسة فهي تسعى إلى تقديم أقصى جهودها في مواكبة المستجدات بصورة فاعلة وتقديم قيمة مضافة في عملها.

يتمثل الهدف المالي للمؤسسة في تحقيق عوائد تنافسية بشكل مستمر مع إبقاء مستوى المخاطر ضمن الحدود المقبولة وذلك تجسيدا لمبدأ الاستعداد للمخاطرة. ولكونها تدرك العلاقة الوثيقة بين المخاطرة والعوائد، فإن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من الهدف الاستراتيجي للمؤسسة. ولقد ساهمت بيئة الأعمال المتغيرة في تعقيد المخاطر ودرجة تنوعها. ويتمثل هدف إدارة المخاطر في فهم وتحليل وإدارة هذه المخاطر. وإلى جانب دورها الحيوي المتمثل في حماية أعمال المؤسسة، فإن إدارة المخاطر تسعى وبشكل فعال إلى المساهمة في تمكين أعمال المؤسسة أيضاً.

إن أداء مؤسسة الخليج للاستثمار في عام 2022، والذي يعتبر عاماً حافلاً بالتحديات المختلفة، لهو دليل على ما تتمتع به المؤسسة من ريادة في مجال الأعمال وإطار قوي للمخاطر. تظل مؤسسة الخليج للاستثمار وبكل وضوح مؤسسة مالية قوية تتمتع بدرجة عالية من المرونة والاستقرار، وباعتبارها جزءاً مهماً في استراتيجية المؤسسة، تسعى إدارة المخاطر إلى تقديم أقصى جهودها في مواكبة المستجدات بصورة فاعلة وتقديم قيمة مضافة في عملها.

منذ بداية العام، واجهت أسواق المال في جميع انحاء العالم العديد من التحديات وأهمها الحرب بين روسيا وأوكرانيا التي أدت إلى زيادة في التقلبات وخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين. علاوة على ذلك، شهد العام 2022 ارتفاع حاد في معدلات التضخم وأسعار الفائدة، حيث عملت البنوك المركزية على زيادة أسعار الفائدة بسرعة غير مسبوقة. ناهيك عن تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد العالمي. أدت هذه التحديات إلى زيادة في تقلبات أسواق الأسهم وأسواق الدين. قامت إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار بمراقبة هذه الأحداث خلال عام 2022 والتأكد من أن جميع وسائل تخفيف المخاطر والضوابط المناسبة متاحة لصانعي القرار قبل اتخاذ أي تحركات في الأسواق.

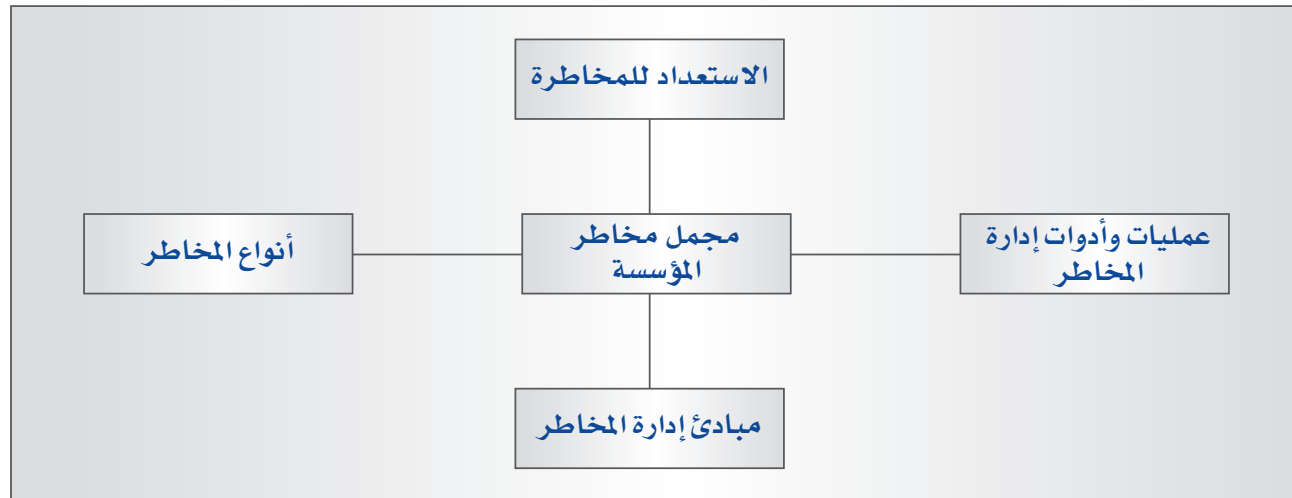
بالنظر إلى عام 2023، قد تؤدي بعض التحديات كزيادة معدلات التضخم وما ينتج عنها من زيادة في أسعار السلع إلى المزيد من التقلبات في أسواق الأسهم. كذلك استمرار الحرب الروسية الأوكرانية قد تعزز الشعور بعدم اليقين لدى المستثمر مما يؤدي إلى الضغط على مستويات ومعدلات الربحية في مؤسسة الخليج للاستثمار، لذلك ستواصل إدارة المخاطر في المؤسسة مراقبة جميع حدود المخاطر وفقاً لدرجات تحمل المخاطر لدى المؤسسة وستستمر الإدارة بالتواصل مع جميع الإدارات في المؤسسة للتأكد من تحديد هذه المخاطر قبل اتخاذ أي قرار.

لا يتمثل هدف إدارة المخاطر في تجنب المخاطر وحسب، بل في إدراك وفهم هذه المخاطر وإدارتها.

إن الأنشطة المتعددة والمتنوعة لمؤسسة الخليج للاستثمار تضع المؤسسة أمام مجموعة كبيرة من المخاطر، علماً بأن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو المحافظة على التوازن الملائم بين الأنشطة التي تطوي على المخاطرة وبين العائد المتوقع واستعداد المؤسسة لتقبل المخاطر.

وتقوم إدارة مستقلة لإدارة المخاطر (RMD) باعتماد إطار إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) والذي يشمل جميع جوانب الإدارة الحسيفة للمخاطر من خلال سياسات وإجراءات وحدود تغطي كافة أنشطة المؤسسة. وتمكن هذه الأدوات إدارة المخاطر من التعرف على الفرص الاستراتيجية والحد من حالة عدم اليقين من الناحيتين التشغيلية والاستراتيجية، كما أنها تعزز قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر وتقييم الأداء، وتخصيص رأس المال.

إطار إدارة مخاطر المؤسسة



ويقوم إطار إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) بتحديد وتعريف مجموعة واسعة من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أعمال وعمليات المؤسسة. وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التمويل، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل.

وتحتل إدارة هذه المخاطر من قبل مؤسسة الخليج للاستثمار من خلال الاستثمار في المعرفة والأنظمة. ويوجد لدى المؤسسة فريق يجمع بين المهوية والخبرة والذي يقوم بتطبيق أدوات التحليل الكمي، والاستخدام المستمر لأحدث التقنيات المتطورة والحديثة والتي تقوم المؤسسة باتباعها وتطبيقها من أجل إدارة المخاطر بشكل فعال. أن استخدام الأساليب النوعية والكمية المطبقة يعمل على تحقيق المستوى الأمثل للعائد مقابل المخاطر، والذي يستند على استخدام المعلومات التاريخية والتوجهات الحالية والناشئة في بيئة الأعمال جنباً إلى جنب مع التوقعات المستقبلية والمحتملة.

ومن المنظور الهيكلي، تبدأ عملية إدارة المخاطر بقيام لجنة إدارة المخاطر (RMC) والمؤلفة من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسة، حيث تقوم هذه اللجنة بتحديد مدى استعداد المؤسسة لتحمل المخاطر وتقديم توصيتها بهذا الشأن. وبلي ذلك عملية مكونة من ثلاث خطوات هي:

1- تحديد وقياس المخاطر المختلفة التي يمكن أن تنشأ،

2- مراقبة هذه المخاطر والإبلاغ عنها والسيطرة عليها، وأخيراً

3- تحقيق المستوى الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

يعمل فريق إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار كحلقة وصل هامة بين الإدارة والأقسام المرتبطة عملها بالمخاطر، حيث يساعد الإدارة أولاً في تعريف وتحديد مدى استعدادها للمخاطرة، ثم يقوم الفريق بعد ذلك وعلى نحو فعال بإبلاغ مقاييس الاستعداد للمخاطر للجهات المعنية في المؤسسة حتى يتسنى لها التحقق من أن نشاطاتها المرتبطة بالمخاطر تقع ضمن حدود المخاطر المقبولة من قبل الإدارة.

إن المسؤولية عن إدارة المخاطر في المؤسسة لا تنحصر في إدارة واحدة فحسب، بل إن الفلسفة المعتمدة من قبل المؤسسة تقوم على تعزيز ثقافة الإدارة الحصيفة للمخاطر في جميع وحدات العمل ومجالات الخدمات المساندة.

وانطلاقاً من منظور «الرقابة الداخلية»، فإنه يتم تسهيل عملية إدارة المخاطر من خلال مجموعة من الوظائف المستقلة إلى جانب إدارة المخاطر (RMD). وتتبع هذه الوحدات الإدارة العليا مباشرة، وتشمل الرقابة المالية والتدقيق الداخلي، والإدارة القانونية والالتزام. ويساعد هذا النهج متعدد الجوانب في تحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر عبر تحديد ومراقبة المخاطر من جوانب متعددة.

وتتناول الأقسام التالية من التقرير عرضاً لإدارة جوانب المخاطر بصورة مفصلة.

المخاطر الائتمانية

وهي المخاطر المتمثلة في الخسارة الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عن إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

شهدت أسواق الائتمان العالمية خلال 2022 زيادة في التقلبات نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة. عملت البنوك المركزية على زيادة أسعار الفائدة بسرعة غير مسبوقة. بالتطلع إلى العام القادم، متوقع أن تستمر الأسواق بتذبذبها في ظل احتمالية خفض البنوك المركزية لأسعار الفائدة نتيجة لتوقعات انخفاض معدلات التضخم، وحيث أن صافي أثر كل ذلك غير واضح، يجد المستثمرين أنفسهم بوضعية دفاعية. بقيت مؤسسة الخليج للاستثمار سالمة نسبياً خلال العام، مسجلة خسائر ائتمانية معدومة، وذلك بفضل الإجراءات الاستباقية الحكيمة، وأطر الرقابة الصارمة والمراقبة المستمرة. في حين أن المحفظة الائتمانية للمؤسسة، المكونة بشكل رئيسي من سندات الدين، تشكل جزءاً جوهرياً من قاعدة الأصول الإجمالية، وإرشادات قوية للمخاطر الداخلية وإدارة استباقية للمحفظة تضمن الحفاظ على الجودة العالية في جميع الأوقات. على الرغم من السياسات الصارمة والحكيمة للمؤسسة فيما يتعلق بالمخصصات، لم تكن هناك حاجة إلى تخفيضات جوهريّة خلال عام 2022. وهذا يعكس الجودة الجيدة للمحفظة.

واستمرت مؤسسة الخليج للاستثمار في التركيز على أسواق الائتمان الإقليمية حيث يتميز الفريق بفهم أعمق للمخاطر الكامنة، وهو ما ساهم في تعزيز وضع العائد مقابل المخاطرة.

كما أبدت المؤسسة مرونة عالية ودرجة مرتفعة من التكيف السريع مع الأحداث الغير متوقعة، وذلك بفضل الاستخدام الفعال لأدوات إدارة المخاطر التقليدية بما في ذلك النماذج الرياضية والإحصائية.

كما تتضمن الأداة الرئيسية المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان مجموعة من سياسات وإجراءات الائتمان المحددة بدقة وعناية. فإلى جانب التواصل مع الإدارات المعنية في مؤسسة الخليج للاستثمار حول مدى استعداد المؤسسة لتقبل المخاطر وذلك من خلال اعتماد حدود لكل دولة يجري الاستثمار فيها وحدود لكل منتج وصناعة وملتزم، فقد تم إدراج هذه السياسات بنحو مفصل لتشمل عمليات القياس والمتابعة وإعداد التقارير ذات الصلة، علماً بأن أطر اعتماد الائتمان الحازمة يوجب إجراء تقييم دقيق وشامل لكفاءة وقدرة كل ملتزم بالائتمان. وبعد ذلك، تقوم الإدارة باعتماد الحدود الائتمانية لكل ملتزم. وعلاوة على ذلك، يتم وضع حدود لكل منتج ولكل صناعة بهدف ضمان التنوع الواسع لمخاطر الائتمان، كما أن سياسات وإجراءات الائتمان يتم تصميمها على نحو يتيح التعرف على مستويات التعرض للمخاطر في مرحلة مبكرة والتي تتطلب متابعة ومراجعة أكثر تفصيلاً.

هذا وتستخدم عملية إدارة مخاطر الائتمان أساليب وطرق إحصائية لتقدير الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة لمختلف أنشطة المؤسسة. وهذا النظام القائم على منهج القياس الائتماني (Creditmetrics Methodology) يتيح إمكانية قياس المخاطر الائتمانية بدقة أكبر، سواء على أساس المراكز الفردية أو على أساس المحافظ. وتحتسب تقديرات

الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة بناء على بيانات احتمال الإخلال (PD) والخسائر الناجمة عن الإخلال (LGD)، والتي يتم نشرها من قبل وكالات التصنيف الرئيسية.

إن محفظة أسواق الديون الرأسمالية (DCM) والتي تشكل أكبر فئات الموجودات والتي تمثل حوالي 11% من مجموع الميزانية، تخضع للمراقبة قياساً على حدود خاصة بقيمة الائتمان المعرضة للمخاطر (VaR) والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة. إن حد مخاطر الائتمان البالغ 175 مليون دولار والمعرض للمخاطر (درجة ثقة بنسبة 99.96 % لسنة واحدة)، والذي يشكل إضافة إلى الحدود النظرية الحالية لهذه المحفظة، يقوم على منهج القياس الائتماني الذي يستخدم أساليب «محاكاة مونت كارلو».

ويبين الجدول (1) قيم الائتمان المعرضة للمخاطر والمتعلقة بمحافظ أسواق الديون الرأسمالية. وبلغت القيمة السوقية لهذه المحفظة 355 مليون دولار في 31 ديسمبر 2022، مقارنة مع 539 مليون دولار في العام السابق. شهد العام اتجاه نحو الانخفاض في المتوسط والحساب الختامي للقيمة المعرضة للمخاطر الائتمانية حيث بلغ ذروته في يناير وأدنى مستوى له في نهاية العام، مما يتماشى مع تغييرات استراتيجية في المحفظة والمؤسسة بشكل عام.

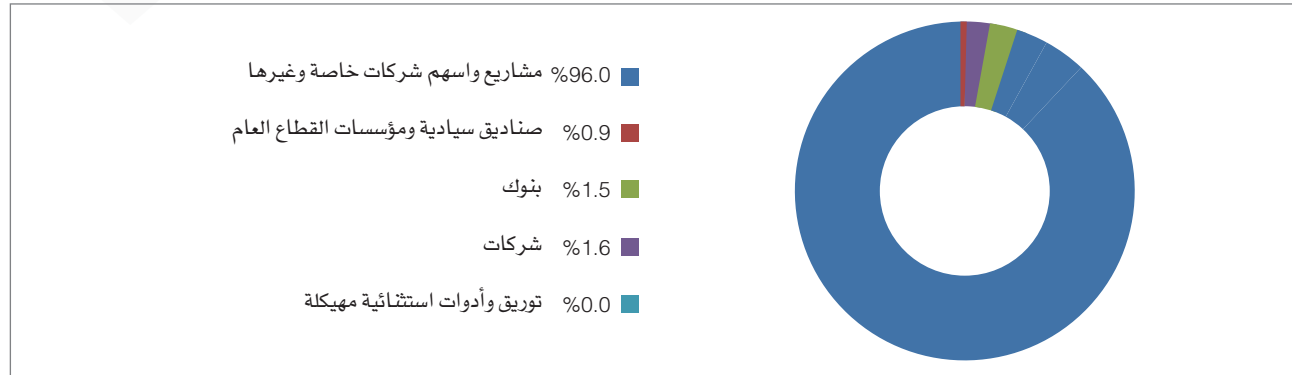
الجدول 1 : قيم الائتمان المعرض للمخاطر لسنة 2022- مستوى ثقة يعادل 99.96 % لفترة حياة تبلغ سنة واحدة.

ألف دولار أمريكي	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	31 ديسمبر 2022
محافظ الديون	66,555	40,520	99,700	58,330

وعلى الرغم من أن وحدات العمل مسئولة عن المحافظة على إبقاء الانكشافات ضمن الحدود المقررة، إلا أن الانكشافات الفعلية تخضع لمراقبة مستمرة من قبل إدارات رقابية مستقلة بما فيها إدارة المخاطر والإدارة المالية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي. وتشكل التكنولوجيا عنصراً أساسياً في عملية المراقبة. فعلى سبيل المثال، يتم استخدام نظم حديثة ومتطورة قادرة على متابعة ومراقبة الأنشطة التي تنطوي على المخاطر أولاً بأول وبشكل آني تقريباً.

ويوضح الشكل (1) تفصيلاً لمصادر مخاطر الائتمان حسب نوع نشاط المصادر الرئيسية. وتعكس النسب مخاطر مراكز الائتمان المرجح، حيث يتم احتسابها على أساس توجيهات بنك التسويات الدولية (BIS) المتعلقة بكفاية رأس المال. ويتضمن القسم الخاص بالإفصاح في الجزء الخاص بياز 3 تفاصيل إضافية حول مسائل شتى بما فيها التعرض لمخاطر الائتمان حسب التصنيف والقطاع والموقع الجغرافي لفترة الائتمان.

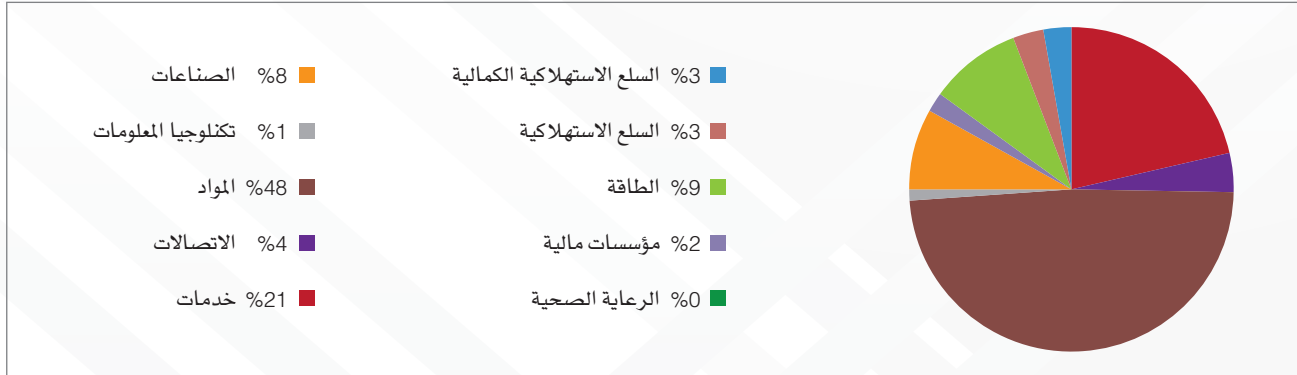
الشكل 1 : مصادر مخاطر الائتمان (المركز المرجح لمخاطر الائتمان)



زاد التعرض المرجح لمخاطر الائتمان للبنوك والشركات من 1% في عام 2021 إلى 1.5% بنهاية عام 2022، في حين زاد التعرض المرجح لمخاطر الائتمان للمشاركيات وحقوق الملكية الخاصة والصناديق الأخرى من 91% في عام 2021 إلى 96% بمقدار نهاية عام 2022. ومع ذلك، انخفض التعرض المرجح لمخاطر الائتمان للبنوك من 4% في عام 2021 إلى 0.9% بنهاية عام 2022.

ويركز نشاط المشاريع بشكل رئيسي على دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لفهمنا العميق لديناميكية المنطقة حيث نتمتع بإدارة أفضل للمخاطر الكامنة. وتتم الاستثمارات بعد إجراء تحليل نوعي وكمي صارم ودقيق وبعد تحقيق أهداف العائد على المخاطر. ويوضح الشكل (2) التنوع الجيد الذي يشمل مختلف قطاعات الصناعة ضمن هذه المحفظة. أما صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الأسهم الأخرى فتتمثل الاستثمارات مع مديري الصناديق كطرف ثالث وخصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا، والذين يجري اختيارهم بعد تقييم دقيق لسجلاتهم وعمل الاستقصاءات الشاملة عنهم.

الشكل 2 : المشروعات الاستثمارية الرئيسية حسب (الصناعة)



الأدوات المالية خارج بنود الميزانية العمومية

في السياق الطبيعي لنشاطها، تستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار المشتقات وأدوات التعامل في أسواق الصرف لتلبية احتياجاتها المالية بهدف تحقيق إيرادات من عمليات التداول وإدارة انكشافها على مخاطر السوق.

وفي حالة المشتقات المالية ومعاملات صرف العملات الأجنبية، تستخدم إجراءات مماثلة للمنتجات داخل الميزانية العمومية من أجل قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها. وبلغ الانكشاف المرجح بمخاطر الائتمان للمنتجات خارج الميزانية العمومية حوالي 0.3% تقريباً من إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر الائتمان.

ومع نهاية عام 2022، لا توجد أي مشتقات مالية قائمة محتفظ بها للمتاجرة كما تتضمن المعاملات خارج الميزانية العمومية البنود الطارئة المرتبطة بالائتمان والتي تم استحداثها لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة. ويتضمن الإيضاحان 20 و 21 و 22 حول البيانات المالية المجمعة تحليلاً تفصيلياً لمخاطر الائتمان الخاصة بالبنود الطارئة المرتبطة بالائتمان والمشتقات المالية ومنتجات صرف العملات الأجنبية.

ومع تصاعد حالة عدم اليقين والاضطراب التي تخيم على أسواق الائتمان العالمية، فإن المؤسسة ستواصل الالتزام بتطبيق آليات داخلية صارمة لاحتواء المخاطر.

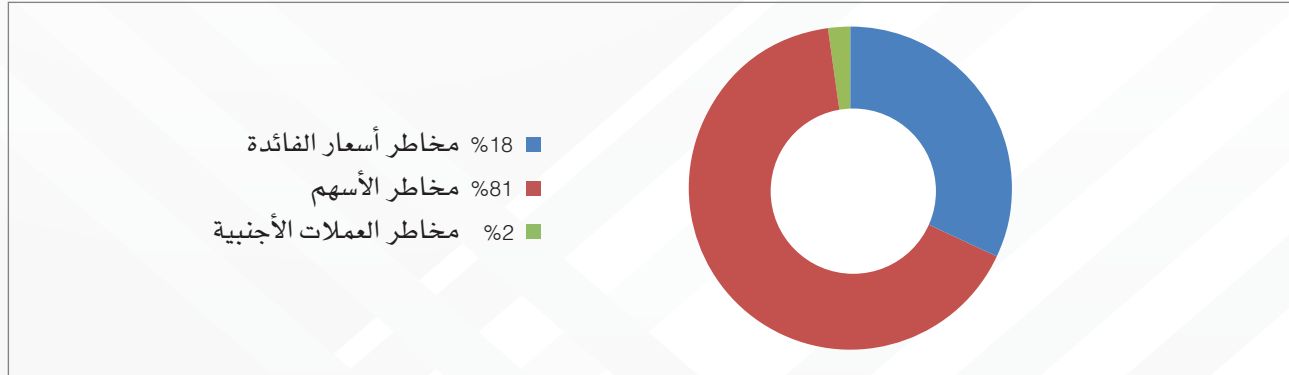
وفي ظل الاستمرار في تعزيز وتطوير آلية مراقبة والسيطرة على المخاطر، أصبحت مهمة إدارة المخاطر أكثر مشاركة في أنشطة وحدات الأعمال بعد أن تم إدخالها كجزء أساسي من عملية الاستثمار. وإلى جانب إدخال معلومات ائتمانية إضافية بما فيها أسعار عقود التأمين على الديون السيادية (CDS) وأسعار الأسهم والتصنيفات المرتبطة بالسوق ضمن إطار تحليل الائتمان، كما زادت وتيرة أنشطة المراقبة والتقارير المنتظمة.

مخاطر السوق

وهي المخاطر المتمثلة في إمكانية الخسارة نتيجة للتغيرات في قيمة الأدوات المالية، والناجمة عن تغيرات عكسية في عوامل السوق.

وتتألف مخاطر السوق التي تتعرض لها مؤسسة الخليج للاستثمار من ثلاثة مكونات رئيسية وهي مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الملكية، ومخاطر العملات الأجنبية. واستناداً إلى مكونات المخاطر، يقدم الشكل (3) تحليلاً للأنشطة الاستثمارية المجمعة وأنشطة الاستثمار ضمن مجموعة الأسواق العالمية بمفردها (مع استبعاد مراكز الأسهم الاستراتيجية ضمن أعمال الاستثمار الرئيسية). وتعكس النسب المئوية المبينة في الشكل متوسط القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) كلا على حدة - دون الأخذ بعين الاعتبار آثار التنوع عبر فئات المخاطر.

الشكل 3 : مكونات مخاطر السوق - (بصورة كلية)



يتم قياس مخاطر السوق ومراقبتها وإدارتها وذلك على أساس نظري وباستخدام مفهوم القيمة السوقية المعرضة للمخاطر، ويتم تطبيق الأساليب الإحصائية الكمية مقرونة بالأحكام القائمة على الخبرة والتجربة من أجل إدارة مخاطر السوق على نحو فعال. وهناك نظام من الحدود والإرشادات يقيد النشاط المعرض للمخاطر المرتبطة بالمعاملات الفردية وصافي المراكز والأحجام وأجال الاستحقاق والتركيزات والحد الأقصى المسموح به من الخسائر وما إلى ذلك. ويعمل ذلك على التأكد من بقاء المخاطر ضمن المستويات المقبولة فيما يتعلق بالمبالغ الافتراضية. ويوفر النظام المرتكز على القيمة المعرضة للمخاطر معياراً أكثر ديناميكية لقياس مخاطر السوق بحيث يسجل في الوقت الملائم تأثير التغيرات في بيئة الأعمال على قيمة محفظة الأدوات المالية.

كما يتم احتساب القيمة السوقية المعرضة للمخاطر (VaR) وإبلاغ الإدارة العليا بها بشكل يومي وعلى مستويات مختلفة حيث تشمل المحفظة ووحدة الأعمال والمؤسسة ككل.

ويوضح الجدول التالي بيانات القيمة السوقية المعرضة للمخاطر وفقاً لإحصائية مجموعة الأسواق العالمية لعوامل المخاطر كل على حدة. (يرجى ملاحظة أن القيمة الإجمالية المعرضة للمخاطر لمجموعة الأسواق العالمية تستثني استثمارات المساهمات الاستراتيجية ضمن عملية استثمار المبلغ الأساسي). وتقوم قياسات القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى ثقة يبلغ 95% وفترة حيازة مدتها 25 يوماً وعلى استخدام بيانات تاريخية.

الجدول 2 : القيمة السوقية المعرضة للمخاطر (VaR) بآلاف الدولارات الأمريكية والخاصة بمجموعة الأسواق العالمية فقط، مع فترة حيازة مدتها 25 يوماً وبمستوى ثقة يبلغ 95%

2022				
بآلاف الدولارات الأمريكية	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	31 ديسمبر 2022
سعر الفائدة	5,601	4,424	8,642	5,768
الأسهم	25,740	14,064	31,202	28,067
صرف العملات الأجنبية	574	300	1,105	500
الإجمالي *	25,795	15,635	32,238	29,277
2021				
بآلاف الدولارات الأمريكية	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	31 ديسمبر 2021
سعر الفائدة	10,074	7,325	17,127	8,655
الأسهم	20,509	14,089	28,964	14,089
صرف العملات الأجنبية	496	72	1,104	296
الإجمالي *	20,691	15,625	25,581	15,625

* إجمالي القيم المعرضة للمخاطر يشمل منافع التنوع.

وعلى أساس متوسط، فقد ارتفعت القيمة المعدلة بالمخاطر المتعلقة بمخاطر السوق خلال 2220 مقارنة مع مستوى عام 2021. وكما هو في 31 ديسمبر 2022، فقد بلغ إجمالي القيمة السوقية المعدلة بالمخاطر 29.3 مليون دولار. وظل إجمالي القيمة السوقية المعدلة بالمخاطر ضمن نطاق الحدود المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة. هذا وسوف تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة البيئة التشغيلية كما ستسعى إلى تحمل مخاطر السوق الملائمة في الأوقات المناسبة.

الشكل 4 : بيان يومي للقيمة السوقية المعرضة للمخاطر، مع فترة حيازة تبلغ 25 يوماً ومستوى ثقة يبلغ 95%، (القيمة المعرضة للمخاطر بآلاف الدولارات الأمريكية)



وتجدر الإشارة إلى أن بعض المحافظ والمراكز غير مدرجة ضمن القيمة المعرضة لمخاطر السوق، وذلك لأن القيمة المعرضة للمخاطر لا تعتبر الطريقة الأنسب لقياس المخاطر بالنسبة لهذه المحافظ التي تشمل استثمارات المشاريع الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي ومحفظة صناديق الأسهم الخاصة الدولية. وتقاس مخاطر السوق المرتبطة بهذه الأسهم بمقياس حساسية يبلغ 10%، وهو انخفاض تقديري في قيم الموجودات. ويمكن للقيم العادلة للمراكز الأساسية أن تكون لها حساسية تجاه التغيرات في عدد من العوامل بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، الأداء المالي للشركات والتوقعات المتوقعة للتدفقات النقدية ومبالغها وأسعار الخصم والتوجهات ضمن القطاعات الاقتصادية ونماذج الأعمال الأساسية. ويبين الجدول أدناه مقياس الحساسية لعامي 2021 و2022، علماً بأن محافظ الاستثمارات الرئيسية وأسهم الشركات الخاصة مصنفة على أنها موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، واستثمارات في شركات تابعة وزميلة.

الجدول 3 : قياس الحساسية للموجودات غير المشمولة بالقيمة المعرضة لمخاطر السوق (بآلاف الدولارات الأمريكية)

مقياس الحساسية بنسبة 10%	مقياس الحساسية بنسبة 10%	مقياس الحساسية بنسبة 10%	فئات الموجودات
31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022		
172,274	196,006	قيمة الموجودات الأساسية	الاستثمارات المباشرة
6,742	5,604	قيمة الموجودات الأساسية	صناديق الملكية الخاصة

هذا ويعتبر «تحليل السيناريوهات» عنصراً أساسياً في إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض المسار الطبيعي الذي تركز عليه النماذج الإحصائية غير ساري المفعول نتيجة لظهور أحداث معينة. أما سيناريوهات المستقبل التي ينتج عنها بطلان السلوك التاريخي والعلاقات بين مكونات المخاطر الأساسية، فيتم تقديرها ثم تحديد مبالغ الخسائر المحتملة. ويتم بناء معظم هذه السيناريوهات انطلاقاً من أحداث الاقتصاد الكلي التي وقعت في الماضي، معدلة على نحو يتلاءم مع ما قد يحدث في المستقبل.

إدارة مخاطر السيولة

تعني مخاطر السيولة العجز عن الوفاء بكافة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية في المواعيد المحددة لها ودون الحاجة إلى بذل جهود غير ضرورية، سواء كان ذلك في شكل نقصان في الالتزامات المالية أو زيادة في الموجودات. وقد تتزايد المخاطر نتيجة لعجز المؤسسة عن تدبير التمويل بتكلفة مقبولة لأداء التزاماتها في الموعد المحدد.

تقوم المؤسسة بأخذ مصدرين لمخاطر السيولة بعين الاعتبار، وهما:

1- عدم سيولة التدفقات النقدية والناجمة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية أو الحصول على تمويل بمعدلات معقولة ولآجال المطلوبة.

2- عدم سيولة الموجودات لافتقار السوق للسيولة خلال الأوقات التي سيتم فيها تسهيل الموجودات على أساس اضطراري.

وترى المؤسسة أن رأس المال يلعب دوراً خاصاً في التخطيط للسيولة، وذلك لأن مشاكل السيولة قد تنشأ على المدى القصير إذا كان هناك توقعات بانخفاض قيمة رأس المال على نحو لا يتيح للمؤسسة من الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل.

وتتبنى مؤسسة الخليج للاستثمار أسلوب الميزانية العمومية الشامل في إدارة السيولة والذي يجمع بين كافة مصادر واستخدامات السيولة. وبالتحديد، تغطي متطلبات السيولة مختلف الاحتياجات التي تعالجها الإدارة العليا للمؤسسة. ومن بين هذه الاحتياجات ما يلي:

- 1- استيفاء التدفقات النقدية اليومية.
- 2- مواجهة التقلبات الموسمية لمصادر الأموال.
- 3- مواجهة دورات التقلبات في الأحوال الاقتصادية التي قد تؤثر على مدى توفر التمويل.
- 4- تخفيف الأثر السلبي لأي تغيرات محتملة في المستقبل في ظروف السوق بما يؤثر على قدرة مؤسسة الخليج للاستثمار على التمويل الذاتي.
- 5- تجاوز عواقب فقد الثقة التي قد تدفع الجهات الممولة إلى سحب التمويل المقدم لمؤسسة الخليج للاستثمار.

حدود السيولة

بوصفها جزءاً من خطة التمويل والسيولة، يتم تحديد واعتماد حدود السيولة ونسب السيولة ومحفزات السوق والافتراضات المتعلقة باختبارات التحمل الدورية. ويعتمد حجم هذه الحدود على حجم الميزانية العمومية وعمق السوق ومدى استقرار الالتزامات المالية وسيولة الموجودات. وبشكل عام، توضع الحدود على نحو يتيح للمؤسسة التمويل الذاتي في حالة أسوأ السيناريوهات.

تشمل حدود السيولة التي تخضع للمتابعة المنتظمة ما يلي:

- 1- الحد الأقصى للتدفقات النقدية اليومية بالعملة الرئيسية.
 - 2- الحد الأقصى للتدفقات النقدية التراكمية التي يجب أن تتضمن التدفقات الخارجة المحتملة والناتجة عن سحب الالتزامات، وما إلى ذلك.
 - 3- نسبة صافي الموجودات السائلة، وهي النسبة التي تحتسب بتبني النظرة المتحفظة إلى الموجودات السائلة القابلة للتداول، مع معدل خصم لتغطية تقلبات الأسعار وأي انخفاض في السعر في حالة البيع القسري. ويتم احتساب هذا المعدل على أساس نسبة تلك الموجودات السائلة إلى الالتزامات المالية المتقلبة.
- كما في 31 ديسمبر 2022، فلقد بلغت نسبة صافي الموجودات السائلة 195%. ولقد تم تحديد هذا الرقم عن طريق الأخذ بالمعايير الأساسية التالية:

- 1- يستخدم الاستحقاق المتبقي لمدة ثلاثة أشهر في وضع الحدود الزمنية القصوى التي يتم من خلالها تحديد بنود الميزانية العمومية على أساس كونها سائلة أو غير سائلة، مستقرة أو غير مستقرة.
- 2- تطبق أساليب «التشذيب» (Haircut) المناسبة على الموجودات السائلة لتعكس خصومات السوق المحتملة.
- 3- يتم الاحتفاظ بوضع «مجريات العمل المعتادة» للتأكد من مستوى الموجودات المراد تسهيلها أو رهنها لتفادي إرسال إشارة خاطئة إلى السوق.

كما تدار محفظة الاستثمار الخاصة بالمؤسسة بحيث تعادل الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للتداول والتي تشمل الاحتياطي الاستراتيجي ما نسبته 50% تقريباً من الحد الأقصى التقديري للتدفقات النقدية التراكمية على مدى زمني يبلغ 30 يوماً كحد أقصى. وقد بلغت الاستثمارات في الأوراق المالية القابلة للتداول حوالي 1 مليار دولار تقريباً في نهاية ديسمبر 2022. وتتكون هذه الاستثمارات بشكل أساسي من أوراق مالية من الدرجة استثمارية.

وتخضع قيم الأوراق المالية المرهونة لمراجعة دورية بحيث يمكن التحقق من أن قيمة الأوراق المالية المرهونة لا تتجاوز المبالغ المطلوبة بالفعل لضمان التمويل أو لأي أغراض أخرى. كما يتم وبأقصى قدر ممكن، اختيار الأوراق المالية المراد رهنها بطريقة تسمح باستخدام الأوراق المالية الأطول أجلاً أو الأقل قابلية للتداول.

الدخول إلى السوق بهدف الحصول على السيولة

تشمل الإدارة الفعالة للسيولة تقييم عملية دخول السوق وتحديد خيارات التمويل المختلفة. ومن هذا المنطلق ترى مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الضروري الاحتفاظ بثقة السوق لتحقيق المرونة اللازمة للاعتماد على الفرص في توسيع نطاق الأعمال وفي حماية القاعدة الرأسمالية للمؤسسة.

إن الإدارة الإيجابية والفعالة والحصيفة للسيولة تتطلب هيكلاً تمويلياً مستقر ومتنوع. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى مؤسسة الخليج للاستثمار إلى الاحتفاظ بمحفظة متوازنة بشكل جيد للالتزامات المالية بهدف تأمين تدفقات مستقرة للتمويل ولتوفير الحماية من حالات الانقطاع المفاجئة في السوق. وتؤكد المؤسسة على تقليل الاعتماد على الأموال المقترضة قصيرة الأجل واستخدام عمليات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل بقدر ما يكون ذلك متاحاً من الناحية العملية وبما يتسق مع أهدافها الأخرى.

كما يتم تنويع مصادر التمويل والعملات وأجال الاستحقاق بهدف الوصول إلى قاعدة عريضة من المستثمرين. إن الخطوات الاستباقية التي اتخذتها مؤسسة الخليج للاستثمار خلال السنوات السابقة وعلى الأخص ما يتعلق بزيادة التمويل متوسط الأجل قد مكنت المؤسسة من تحقيق وضع سليم لاستحقاق الموجودات - المطلوبات. وكما في 31 ديسمبر 2022، بلغ التمويل لأجل لدى المؤسسة 126 مليون دولار.

كذلك، نجحت المؤسسة في تعزيز تنوع قاعدة المودعين لديها، وهو الأمر الذي يعكس تزايد ثقة السوق. وفي نهاية عام 2022 بلغت قاعدة الودائع لدى المؤسسة 431 مليون دولار أمريكي تقريباً والتي تستحق بنسبة 91% لمودعين من دول مجلس التعاون. ولقد ثبت أن الودائع من دول مجلس التعاون تعد مصدر مستقر للأموال على مدار السنين.

ويوضح الجدول التالي مقارنة لمصادر تمويل المؤسسة بين عامي 2021 و2022:

مليون دولار أمريكي	2021 (دولار أمريكي)	2021 (%)	2022 (دولار أمريكي)	2022 (%)
ودائع من منطقة مجلس التعاون	7.5%	234	12.1%	391
ودائع دولية	2.5%	80	1.2%	40
تمويل اتفاقيات إعادة الشراء	0.0%		0.0%	
تمويل لأجل	6.0%	174	4.0%	126
أموال المساهمين وأخرى	84.0%	2,498	82.7%	2,668
الإجمالي	100%	2,986	100.0%	3,225

خطة التمويل في حالات الطوارئ

تقوم مؤسسة الخليج للاستثمار بإدارة السيولة من خلال عملية محددة وواضحة وذلك من أجل التأكد من استيفاء متطلبات التمويل على النحو السليم. وتتضمن هذه العملية خطة ملائمة لتمويل الحالات الطارئة (CFP).

إن من شأن خطة تمويل الطوارئ (CFP) تهيئة وإعداد المؤسسة لمواجهة الأحداث غير المتوقعة فيما يتعلق بأزمات السيولة الناجمة عن التغيرات الكبيرة في أوضاع السوق المالية بما فيها انخفاض مستويات التصنيف الائتماني. وتتضمن وثيقة السيولة لمؤسسة الخليج للاستثمار تفاصيل دقيقة حول خطة تمويل الطوارئ. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

(أ) سلسلة متنوعة من الإجراءات الواجب اتباعها في حال عدم حدوث أزمة سيولة وذلك لتعزيز السيولة المتوفرة لدى المؤسسة في حال وقوع أي أزمة،

(ب) تحديد المحفزات التي تستدعي تفعيل خطة تمويل الطوارئ،

(ج) إرشادات محددة لإدارة أزمات السيولة.

وخلال هذا العام المالي بالتحديات، ظل وضع السيولة الخاصة بالمؤسسة كافياً لتلبية متطلبات الاستمرار في تطبيق استراتيجيتها.

مخاطر فجوات أسعار الفائدة

تدير مؤسسة الخليج للاستثمار انكشافها على مخاطر أسعار الفائدة على نحو فعال وذلك لتعزيز الدخل الصافي من الفائدة والحد من الخسائر المحتملة نتيجة للفجوات بين الودائع والاستثمارات والاقتراض. وهذه هي إحدى المسؤوليات الرئيسية لمجموعة إدارة الخزينة. وتقاس فجوة أسعار الفائدة بمعادلات العقود الآجلة باليورو دولار. ومن المقبول أن تكون النسبة المحتسبة من العقود الآجلة باليورو دولار لفترة قصيرة (لمدة تصل إلى سنتين) هي بالفعل سعر الفائدة الآجل على العقد الأساسي. أما عمليات التمويل أو الإيداع أو الاقتراض التي يزيد أجلها عن سنتين أو ينبغي إعادة تسعيرها لأجل يزيد عن سنتين، فيتم إبرام عقود مقابلة لها أو عقود تحوط بشأنها.

ونظراً لامتلاك مؤسسة الخليج للاستثمار أيضاً مراكز أسعار فائدة بعملات رئيسية أخرى غير الدولار الأمريكي، فإن الفجوات المتعلقة بمراكز تلك العملات تقيم إلى ما يعادلها بالدولار بهدف تقدير عدد عقود الآجل المقابلة لها باليورو دولار.

ويعتبر عقد الآجل بالنظر إلى سيولته وثيقته مقبولة لقياس مخاطر فجوات أسعار الفائدة على التمويل قصير الأجل. وتتمثل مبررات اللجوء إلى هذا النوع من القياس - في حالة الضرورة - في إمكانية تغطية الفجوات الإيجابية (أو السلبية) في نطاق زمني محدد من خلال بيع (أو شراء) عقود الآجل باليورو دولار والتي تعادل المبلغ الاسمي لتلك الفجوات. وتستحق العقود المرتقبة من الفترة الزمنية كل على حدة بشكل تراكمي لكل عملة، ثم يتم تجميعها لكافة العملات. ويبلغ الحد الأقصى لعدد العقود النظرية في الوقت الحالي 3500 عقد.

هذا وتضطلع إدارة الخزينة بالمسؤولية عن متابعة والتحقق من بقاء الانكشاف على مخاطر أسعار الفائدة قصيرة الأجل ضمن الحدود المصرح بها، إلا أن هناك إجراءات للإحالة إلى المستويات الإدارية الأعلى لمعالجة حالات الزيادة الحادة سواء المؤقتة أو الدائمة.

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغت قيمة مراكز العقود الآجلة باليورو دولار 1023 عقد، والتي تبلغ قيمتها التقديرية المعدلة بالمخاطر 1,184,288 دولار. الجدير بالذكر أن عدد

العقود ارتفع مقارنة بالسنة السابقة بالإضافة الى القيمة التقديرية المعدلة بالمخاطر شهدت زيادة مقارنة بالسنة السابقة (كما في ديسمبر 2021: 992 عقد بما يعادل قيمة تقديرية تقارب 138,758 دولار) وذلك بعد استبعاد تأثير إصدار السندات الأوروبية متوسطة الأجل (EMTN).

وضع الاستحقاق الخاص بالموجودات والالتزامات المالية

يتضمن الإيضاح رقم 21.2 في البيانات المالية المجمعة تفصيلاً لوضع الاستحقاقات حسب فئة الموجودات أو الالتزامات المالية. وفي 31 ديسمبر 2022، كان حوالي 30% من مجموع الموجودات واجب الاستحقاق خلال 3 أشهر وذلك استناداً إلى التقييم الداخلي لحقوق المؤسسة وقدرتها على تسييل تلك الأدوات. في مقابل ذلك، وتطبيقاً للمبدأ نفسه، كان حوالي 71% من إجمالي الالتزامات المالية في نطاق الفترة الزمنية ذاتها. وقد ساهمت المحفظة الكبيرة من الأوراق المالية القابلة للتداول وذات النوعية العالية في الارتفاع النسبي للموجودات السائلة. ويوضح أداء المؤسسة المتعلق بالمحافظة على الموجودات الخليجية أن الودائع ذات الأجل القصيرة من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية الإقليمية تم تجديدها على نحو مستمر ومنتظم على امتداد السنوات الماضية. وبفضل نجاحها في تدبير تمويل متوسط الأجل، استطاعت المؤسسة إبقاء الفجوة بين الموجودات والالتزامات المالية المستحقة في النطاق الأمثل وخصوصاً على المدى المتوسط والمدى الطويل.

التصنيف الائتماني

تم الاعتراف بالمؤشرات المالية القوية لمؤسسة الخليج للاستثمار في تقارير التصنيف من قبل جميع وكالات التصنيف الائتماني اعتباراً من نهاية عام 2022 تم تصنيف ودائع المؤسسة على المدى الطويل A2 من قبل وكالة موديز وBBB+ من قبل فيتش. وتحمل كافة التصنيفات توقعات مستقرة. هذا ويستمر تصنيف مؤسسة الخليج للاستثمار بدرجة AAA من قبل وكالة التصنيف الماليزية (RAM).

وكالة التصنيف الماليزية	فيتش	موديز	
AAA	+BBB	A2	الودائع طويلة الأجل
P1	F1	P1	الودائع قصيرة الأجل

قوة رأس المال

يمثل رأس المال استثمار المساهمين ويعد أحد الموارد الاستراتيجية التي تدعم أنشطة العمل المنطوية على المخاطر لدى المؤسسة. وتماشياً مع الأهداف المالية للمؤسسة، تسعى الإدارة إلى استغلال هذا المورد بطريقة تتميز بالكفاءة والانضباط لكسب عائدات تنافسية. كما يعكس رأس المال القدرة المالية والأمان للدائنين والمودعين لدى المؤسسة. وتعد إدارة رأس المال عاملاً جوهرياً في فلسفة إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار، وتأخذ في الاعتبار المتطلبات الاقتصادية والرقابية.

وقد بلغت قاعدة رأسمال المؤسسة 2,657.8 مليار دولار في نهاية عام 2022. وتواصل مؤسسة الخليج للاستثمار الريادة كواحدة من أفضل المؤسسات المالية من حيث القيمة الرأسمالية في المنطقة.

المخاطر التشغيلية

وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات أو الأفراد أو الأنظمة سواء داخلياً أو خارجياً، والأحداث الهامة غير المتوقعة وغير المعتادة التي تقع مرة واحدة.

- وتعرض مؤسسة الخليج للاستثمار لأشكال أخرى من المخاطر الرقابية والمخاطر القانونية والمخاطر المرتبطة بالسمعة:
- المخاطرة الرقابية والتي تخضع للسيطرة من خلال إطار خاص بسياسات وإجراءات التقيد والالتزام.
- المخاطرة الاستراتيجية والتي تدار عبر المتابعة الوثيقة للتقارير والأهداف من قبل الإدارة العليا.
- المخاطرة المرتبطة بالسمعة والتي تخضع للسيطرة من خلال إرشادات واضحة وشفافة وتبني المؤسسة لمدونة قواعد السلوك.

الأهداف الرئيسية:

تسعى إدارة المخاطر التشغيلية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تحديد وضبط المخاطر التشغيلية والإبلاغ الفعال عن المخاطر القائمة والناشئة.
- نشر الوعي المتعلق بمكان المخاطر التشغيلية لدى القائمين على كافة أنشطتنا بما فيها الممارسات وأدوات السيطرة المستخدمة لإدارة أشكال المخاطر الأخرى.

نظرة عامة:

يتألف برنامج المخاطر التشغيلية الخاصة بالمؤسسة من أربعة عناصر رئيسية، وهي:

- (أ) إطار التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة،
- (ب) إطار حالات الخسارة،
- (ج) إطار خطط الإجراءات التصحيحية،
- (د) إطار الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية.

ومن خلال توفير أساس لفهم المؤسسة للمخاطر التشغيلية، يعزز إطار العمل هذا ثقافة يدرك العاملون في ظلها المخاطر الكامنة في العمليات اليومية، الأمر الذي يحفزهم على العمل بنشاط نحو التعرف على المشكلات القائمة والناشئة والمحتملة.

(أ) إطار التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها

تشكل إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها إطاراً منسقاً لوصف مجالات أنشطة المؤسسة وعملياتها والمخاطر وأدوات السيطرة، ومن ثم تخضع أدوات السيطرة تلك للتقييم بشكل منتظم. فهذه عملية تقييم شفاف للمخاطر وتحليل لمصادر قوة أو ضعف أدوات السيطرة والتحكم المعتمدة لإدارة المخاطر المرصودة. كما أصبحت عملية تقييم أدوات رصد والسيطرة على التزوير جزءاً لا يتجزأ من عملية التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها.

(ب) إطار حالات الخسارة

يتم إدراج حالات الخسارة التشغيلية في قاعدة بيانات مركزية. ويجري تجميع المعلومات الشاملة عن هذه الحالات والتي تتضمن معلومات تتعلق بالكمية والحدوث وتاريخ الاكتشاف ومجال النشاط والمنتج والسلعة المعنية إلى جانب تحليل مفصل للأسباب الرئيسية.

ومن منطلق تقييدنا بتعريفنا الواسع للمخاطرة التشغيلية، فقد بدأنا بتضمين أنشطتنا التجميعية والتحليلية بيانات الأحداث ذات التأثير غير النقدي وتلك المتعلقة بالخسائر.

(ج) إطار خطط العمل التصحيحية

يشكل إطار خطط العمل التصحيحية أحد المكونات الأساسية لآلية الإدارة للتعرف على، وتوثيق، وحل أي مسائل أو انكشافات ذات مستويات عالية من المخاطرة. ويشمل ذلك المسائل التي يتم تحديدها من خلال برنامجنا المتكامل للتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، وعمليات التدقيق الداخلي، والمراجعات التي تشمل مدى الالتزام ومدى قابلية النشاط للاستمرار أو الإبلاغ عن حالات الخسارة المرتبطة بالمخاطر التشغيلية. وسيتمكن هذا الإطار القيام بتدقيق داخلي وخارجي والعمل على متابعة حل التطورات في الوقت الملائم. وسوف يتم إبقاء لجنة إدارة المخاطر على علم بالمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية المرصودة.

(د) إطار الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية

يتم الإبلاغ لضمان تصنيف جميع أنواع المخاطر والحالات التشغيلية والإبلاغ عنها بشكل مستمر وفقاً للتصنيفات المعتمدة من قبل بازل 3. وسوف يساعد ذلك في تحقيق ما يلي:

- إصدار لغة مشتركة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية في جميع أقسام وإدارات المؤسسة.
- تسهيل التعرف على العلاقة التي تربط بين الأحداث المتشابهة وتحديد الأسباب (بغض النظر عن الأعراض) الخاصة بالمخاطر داخل الإدارات وما بين جميع أقسام المؤسسة وإداراتها.

الانكشاف الموزون بالمخاطر التشغيلية:

يعرض الانكشاف المرجح بالمخاطر التشغيلية إطار قياس المخاطر أي المعايير الكمية لاحتمال مخاطر التشغيل المحملة على رأس المال والتي تتبع على نطاق واسع الأسلوب القياسي الذي اعتمدته لجنة بازل للرقابة المصرفية.

إن أنشطة المؤسسة مصنفة على نحو يتسق مع المجالات المحددة للأعمال، أي الاستثمار المباشر وسوق الدين الرأسمالي، والاستثمارات في الأسهم، والاستثمارات البديلة، والخزينة، وإدارة الموجودات، وتمويل الشركات، والمقر الرئيسي للمؤسسة.

التأمين:

في إطار الحل المطروح لإدارة مخاطر المشاريع، تطبق المؤسسة مجموعة متكاملة من السياسات التأمينية للحد من تأثير المخاطر التشغيلية وللتأكد من امتلاك مؤسسة الخليج للاستثمار غطاء تأميني كاف. وتتوافق هذه السياسات مع الوضع المتعلق بالمخاطر التشغيلية وتعود بالنفع على المؤسسة من حيث التكلفة.

استمرارية النشاط وخطط التعافي من الكوارث:

يقوم فريق خطط ضمان استمرارية النشاط والذي تقوده مجموعتنا المخاطر التشغيلية ونظم المعلومات بتحمل المسؤولية عن وضع وإدارة والتحسين المستمر للخطط التي تمكن مؤسسة الخليج للاستثمار من التعافي من أية كارثة.

وتوجد في الوقت الراهن ثلاثة مواقع (مراكز) نشطة للتعافي من الكوارث:

- الكويت (محلي)،
- البحرين (إقليمي)،
- لوكسمبورغ (عالمي).

إدارة المخاطر القانونية:

إن لدى مؤسسة الخليج للاستثمار هيئة استشارية عامة تتولى الإدارة الفعالة للمخاطر القانونية على مستوى المؤسسة ككل من خلال تقديم المشورة القانونية وإدارة إجراءات التقاضي.

إطار أمن المعلومات:

تطبق المؤسسة إطاراً لضمان أمن المعلومات حيث تتمثل مهمته في تحديد المسؤوليات في كل مستوى أو مرحلة من التعامل مع المعلومات أي منذ امتلاك البيانات (التشفير) حتى الدخول إليها. وتجرى عمليات تدقيق على فترات من أجل ضمان الالتزام بالسياسات والمعايير المعتمدة وذلك من قبل فريق التدقيق الداخلي ومن خلال المراجعات التي تشمل مخاطر أمن المعلومات وإطار التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها. هذا وقد نالت إدارة أمن المعلومات في المؤسسة خلال عام 2015 شهادة الآيزو 27001.

بيانات أحداث الخسائر التشغيلية لعام 2022:

تقوم المؤسسة بمراقبة أحداث الخسائر عن طريق فئات أحداث الخسائر طبقاً لاتفاق بازل 3.

لا توجد أي حدود بدء حيث يتم تسجيل كافة الأحداث سواء كانت خسارة أم ربح بما في ذلك الخسائر القريبة.

وخلال عام 2022، وقعت جميع الأحداث تحت فئة أحداث الخسارة في المرحلة 1: فئة «التفويض والتسليم وإدارة العمليات».

إفصاح بازل 3

الأساس المنطقي لبازل 3:

التوافق بين إدارة المخاطر المصرفية مع متطلبات رأس المال

تجواباً مع الدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008، ولتناول إخفاقات السوق عبر القطاع المصرفي، فقد قامت لجنة بازل بإصدار إطار بازل 3، حيث تهدف لوائح بازل 3 إلى تعزيز وتقوية كفاءة رأس المال وزيادة متطلبات رأس المال التنظيمي وذلك للمساعدة على استيعاب الخسائر. بالإضافة إلى تطبيق إدخال رأس المال الوقائي كجزء من السياسات الاحترازية والذي يتم تطبيقه وتنفيذه من قبل السلطات الرقابية لمنع المخاطر العالمية وتعزيز الاستقرار المالي.

وتعمل لجنة بازل من خلال بازل 3 على تعزيز قدرة القطاع المصرفي وذلك من خلال تقوية إطار رأس المال المبني على المبادئ الثلاثة لإطار بازل 2. وتعمل الإصلاحات على زيادة كل من كمية ونوعية قاعدة رأس المال التنظيمي وتحسين تغطية مخاطر إطار رأس المال، حيث يتم تعزيز الإصلاحات من قبل نسبة الرفع المالي والتي تعتبر مساندة لأدوات المخاطر القائمة على مقاييس رأس المال، كما تهدف إلى تقييد استخدام الرفع المالي بشكل مبالغ فيه في النظام المصرفي كما توفر بعداً إضافياً للحماية من مخاطر النموذج (Model Risk) وخطأ المعايير. وأخيراً، تقوم اللجنة بتقديم مجموعة من المكونات الاحترازية الكلية إلى إطار رأس المال بهدف احتواء المخاطر النظامية والناجمة عن تقلبات الدورة الاقتصادية ومن الترابط بين المؤسسات المالية.

كما تقوم لجنة بازل بإدخال معايير متسقة للسيولة دولياً. وكما هو متبع طبقاً لمعايير رأس المال العالمية، فإن معايير السيولة ستعمل على تكوين حد أدنى من المتطلبات وستعزز بيئة عمل دولية تساهم في الحد من التراجع.

بنية اتفاقية بازل 3 - رأس المال والسيولة

وبتطبيق بازل 3، تستمر لجنة بازل بالعمل مع المبادئ الثلاثة الرئيسية والتي تهدف إلى محاذاة المتطلبات التنظيمية مع المبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر. وقد تم إدراج المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها في المعايير عند احتساب الدروس المستخلصة خلال الأزمة والمبنية على المراجعة الأساسية للممارسات السليمة في إدارة مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية.

تعريف المبادئ الثلاثة الرئيسية

المبدأ الأول - الحد الأدنى لرأس المال المطلوب:

يقوم المبدأ الأول بتحديد الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب، أي مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به مقابل المخاطر. ويقدم هذا الإطار الجديد مزيداً من الاهتمام بنوعية ومستوى رأس المال، ومدى استيعاب خسارة رأس المال عند مستوى غير مجدي، والاحتفاظ الوقائي المؤهل لرأس المال، والمخصصات احترازية لمواجهة التقلبات. كما يوفر إطار عمل جديد لتغطية المخاطر العالية لبعض العمليات المالية المعقدة (complex securitization)، وعلى الأخص مستوى أعلى لرأس المال الذي يستخدم في أنشطة المشتقات والمتاجرة، وتعزيز كبير لإطار مخاطر ائتمان الطرف الآخر، وتغطية المخاطر المرتبطة بمراكز البنك للأطراف الأخرى الأساسية. وبموجب الاتفاق الجديد، فقد تم تقديم مقياس رئيسي والمتمثل في نسبة الرفع المالي المبنية على الخلو من المخاطرة، وذلك لمساندة متطلبات رأس المال المبنية على المخاطرة، ولتساعد أيضاً على احتواء نظام شامل وتراكمي. كما يوفر الإطار الجديد سلسلة متصلة من الأساليب والمنهجيات الأساسية والمتقدمة لقياس كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية، كما يوفر هيكلاً مرناً تقوم بموجبه البنوك ووفقاً للمراجعة الرقابية بتبني الأساليب التي تتناسب مع مستوى تعقدها ووضعها من حيث المخاطر، كما يعتمد الإطار على بناء حوافز لقياس المخاطر بشكل أقوى وأكثر دقة.

المبدأ الثاني - إدارة المخاطر والإشراف:

يحدد المبدأ الثاني عملية المراجعة الإشرافية لحوكمة البنك وإطار إدارة المخاطر لديه وكفاية رأس ماله، ويقوم بتحديد المسؤوليات الإشرافية لمجلس الإدارة والإدارة العليا، مما يعزز مبادئ الضوابط الداخلية وممارسات حوكمة الشركات. ويتولى المراقبون الماليون مسؤولية تقييم مدى كفاءة البنوك في تقييم احتياجاتها من الملاءة الرأس مالية نسبة للمخاطر. هذا ويتم التدخل عند وجود حاجة لذلك.

المبدأ الثالث - نظام السوق:

يهدف هذا المبدأ إلى دعم انضباط السوق من خلال تحسين الإفصاح من قبل البنوك. ويحدد هذا المبدأ أيضاً متطلبات وتوصيات الإفصاح في عدة مجالات بما فيها طريقة احتساب البنك لمعدل كفاية رأس المال وطرق تقييم المخاطر. وتتمثل النتائج المتشودة في تحسين الشفافية وعمليات المقارنة بالبنوك الأخرى.

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. (المؤسسة) -

إفصاح السوق

توضح الأقسام التالية تفاصيل الإفصاح لدى مؤسسة الخليج للاستثمار والمعدة حسب متطلبات الاتفاقية الجديدة كما وردت في نسخة ديسمبر 2010 والتتبعات عليها - بازل III: إطار تنظيمي عالمي من أجل بنوك أكثر صلابة وأنظمة مصرفية أكثر متانة ، ومعايير الإفصاح عن نسب تغطية السيولة والمؤرخة في يناير 2014 والتتبعات عليها.

1. هيكل رأس المال

مؤسسة الخليج للاستثمار شركة استثمارية تأسست في دولة الكويت في 15 نوفمبر 1983 كشركة مساهمة خليجية، وهي مملوكة بالتساوي لحكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهي مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ليس للشركة أي شركات تابعة أو استثمارات مؤثرة في مؤسسات مصرفية أو تأمينية أو في الأوراق المالية أو في كيانات مالية أخرى.

يقدم الجدول 1 موارد رأس المال الرقابي للمؤسسة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021. ويسمح اتفاق بازل 3 بالاعتراف بالمخصص العام (بالرغم من خضوعه لحد أقصى بنسبة 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان) كجزء من رأس المال المساند الفئة 2. وفي الوقت ذاته، فإن الجزء من الاستثمارات المهمة في الكيانات المالية والتجارية والتي تتجاوز حداً معيناً، والانكشافات على التوريق التي تقل عن درجة مخاطر الحد المعين يتم خصمها بنسبة 50% من رأس المال الأساسي الفئة 1 وبنسبة 50% من رأس المال المساند الفئة 2 على الترتيب. وبالنسبة لعام 2022، تم استقطاع كامل من رأس المال الأساسي للفئة 1 بسبب تعديل القيمة العادلة السالبة. بلغ إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل 2,657.8 مليون دولار بنهاية ديسمبر 2022 مقارنة بمبلغ 2,563.5 مليون دولار في ديسمبر 2021. وقد أقرت المؤسسة سياسة متحفظة لمعالجة احتياطي صافي القيمة العادلة، فإن كان سالباً يتم خصم المبلغ الإجمالي من رأس المال المؤهل إن كان موجباً، ويتم إدراج 45% فقط من احتياطي القيمة العادلة في رأس المال المؤهل.

الجدول رقم 1: رأس المال الرقابي المؤهل

مليون دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
رأس المال المدفوع	2,100.0	2,100.0
احتياطيات مفسح عنها	561.4	566.1
أرباح مرحلة	109.7	145.2
ناقصاً: الشهرة	30.4	30.4
ناقصاً: الخصومات	0.97	0.4
ناقصاً: تعديل احتياطي القيمة العادلة	176.3	122.7
إجمالي رأس المال الفئة 1	2,563.5	2,657.8
إجمالي رأس المال الفئة 2	-	-
إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل	2,563.5	2,657.8
مليون دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022
الفئة 1 (CET 1)	2,563.5	2,657.8
إضافة الفئة 1 (AET 1)	-	-
إجمالي رأس المال الفئة 1	2,563.5	2,657.8
إجمالي رأس المال الفئة 2	-	-
إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل	2,563.5	2,657.8

2. إدارة كفاية رأس المال

تتضمن المبادئ الإرشادية للمؤسسة والمتعلقة بإدارة كفاية رأس المال الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية والتي من شأنها أن تساند النمو الحالي والمستقبلي في أنشطة الأعمال للمؤسسة، كما تهدف في الوقت ذاته إلى الحفاظ على نسب رأسمالية مرضية وتصنيفات ائتمانية مرتفعة.

تبدأ عملية تقييم رأس المال المطلوب لدى مؤسسة الخليج للاستثمار بوضع خطة العمل السنوية من خلال وحدات العمل المختلفة، ثم يتم تجميعها في خطة الميزانية التقديرية السنوية للمؤسسة. وتتضمن خطة الميزانية التقديرية السنوية النمو الكلي التقديري في الموجودات وأثر ذلك على رأس المال والربحية المستهدفة للسنة المالية التالية. وباستخدام التقديرات المالية المستمدة من خطة الميزانية التقديرية، يتم تخصيص رأس المال (RORAC) من خلال مختلف وحدات العمل بطريقة تحافظ على توافق التوزيعات الرأسمالية وكذلك العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر المطابق لها. ويتم مراجعة هذه التوزيعات بصورة مستمرة خلال السنة التقديرية حتى يتسنى توزيع رأس المال على النحو الأمثل لتحقيق العوائد المستهدفة. ورغم أن المؤسسة تدرك أهمية ارتفاع قيمة العائد على حقوق الملكية (ROE)، إلا أنها تؤمن أيضاً بمزايا المحافظة على وضع رأسمالي قوي. وعليه، تحتفظ مؤسسة الخليج للاستثمار بالتوازن بين المكونات الأساسية لرأس مالها. هذا وتهدف السياسة الداخلية الحالية إلى الحفاظ على حد أدنى يبلغ 16% من إجمالي معدل كفاية رأس المال (CAR).

من جهة أخرى، فإن مجلس الإدارة يقوم بتحديد واقتراح توزيعات الأرباح السنوية سعياً لتحقيق توقعات المساهمين مع التأكد من الاحتفاظ بقدر كاف من رأس المال لدعم النمو الذاتي.

وأخيراً، تستهدف مؤسسة الخليج للاستثمار الحصول على تصنيف ائتماني "A" أو أعلى، مما يسهل الحصول على رأس المال من السوق بسعر تنافسي إذا ما كانت هناك حاجة لتمويل إضافي. إن مؤسسة الخليج للاستثمار إحدى المؤسسات المالية القليلة في المنطقة التي تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية من قبل وكالتي التصنيف الماليتين الرئيسيتين (موديز وهيتش). وقد أدرجت تفاصيل هذه التصنيفات في "الصفحة xx" من هذا التقرير.

الجدول 2: معدلات كفاية رأس المال

مليون دولار أمريكي	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال
مخاطر الائتمان	7,003.7	560.3
مخاطر السوق	1,314.1	105.1
المخاطر التشغيلية	328.1	26.2
الإجمالي	8,645.9	691.7
نسب كفاية رأس المال		
إجمالي نسب كفاية رأس المال	30.7%	
Common Equity Tier 1 (CET 1)	30.7%	
نسبة الفئة 1	30.7%	
نسبة الرافعة Leverage Ratio (غير مبنية على المخاطرة)	16.8%	

ويوضح الجدول (2) تفاصيل الموجودات المرجحة بالمخاطر بالإضافة إلى متطلبات رأس المال الرقابي المقابلة لها كما في 31 ديسمبر 2022. ويتم احتساب إجمالي نسبة كفاية رأس المال ونسبة رأس المال الأساسي الفئة 1 بطريقة مماثلة. ولقد تم التوصل إلى الأرقام عن طريق تطبيق الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية بينما تم استخدام أسلوب «النموذج الداخلي» للوصول إلى مراكز مخاطر السوق. إن إجمالي المراكز المرجحة بالمخاطر البالغ 8,645.9 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2022 يتطلب رأسمال رقابي بمبلغ 691.7 مليون دولار أمريكي وذلك لتلبية الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3 والبالغة 8%. وفي حال ارتفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال إلى الهدف الداخلي للمؤسسة بنسبة 16%، يرتفع رأس المال الرقابي المطلوب إلى حوالي 1,383 مليون دولار أمريكي. ويوفر رأس المال الرقابي المؤهل المصرح والبالغ 2,657.8 مليون دولار أمريكي حماية كافية لدعم توسعات الأعمال.

الجدول رقم 3: تفاصيل مخاطر الانكشاف/ المراكز

31 ديسمبر 2022	مليون دولار أمريكي
	مخاطر الائتمان (الموجودات المرجحة بالمخاطر)
22.6	مطالبات على صناديق سيادية
37.3	مطالبات على كيانات القطاع العام
105.6	مطالبات على البنوك
113.1	مطالبات على الشركات
0.6	توريق ووسيلة استثمار مركبة
65.4	رأس المال المخاطر والملكية الخاصة
6,301.3	استثمارات في كيانات تجارية
299.9	استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة
57.9	موجودات أخرى
7,003.7	الإجمالي
	مخاطر السوق (القيمة المعدلة بالمخاطر)
0	مركز مخاطر أسعار الفائدة
0	مركز مخاطر الصرف الأجنبي
26.8	مركز مخاطر الأسهم
80.5	(إجمالي القيمة المعدلة بالمخاطر + القيمة المعدلة بالمخاطر تحت الضغط) $\times 3$
24.7	مركز مخاطر محدد
105.1	إجمالي متطلبات رأس المال
1314.1	إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (متطلبات رأس المال $\times 12.5$)
	المخاطر التشغيلية (الموجودات المرجحة بالمخاطر):
26.2	رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية
328.1	إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (رأس المال اللازم $\times 12.5$)

3. هيكل إدارة المخاطر

تقوم المؤسسة بتبني عملية مرنة وفعالة لإدارة المخاطر وذلك ليتسنى لها التعامل مع بيئة العمل المتشعبة والتي تشهد وجود تغيرات مستمرة. وتدرك الإدارة أنه لا ينبغي بالضرورة إزالة جميع المخاطر، إلا أنه يجب تحديدها وقياسها على نحو منظم لكي تتم إدارتها بشكل سليم. ولهذا الغرض، قامت المؤسسة باستحداث هيكل فعال لإدارة المخاطر وذلك لتحقيق التوازن السليم بين العوائد والمخاطر، وذلك من خلال زيادة الأرباح إلى المستوى الأمثل والتأكد من أن مؤسسة الخليج للاستثمار تتمتع بالحماية من من الانكشافات غير المعززة والتي من شأنها تهديد مسيرة المؤسسة.

تشكل عملية إدارة المخاطر في المؤسسة جزءاً لا يتجزأ من ثقافتها وتتجسد في ممارسات المؤسسة وممارسات جميع الأفراد المسؤولين عن عملية إدارة المخاطر.

تشكل لجنة إدارة المخاطر (RMC) من قبل مجلس الإدارة. وتركز لجنة إدارة المخاطر على فاعلية وملاءمة استراتيجية إدارة المخاطر الداخلية، وإطار إدارة المخاطر وأدوات الرقابة والسيطرة على المخاطر (الإدارة الكلية للمخاطر المؤسسية).

تضم لجنة إدارة المخاطر أعضاء في مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتتمثل أهدافها الرئيسية وأهداف قسم إدارة المخاطر (RMD) فيما يلي:

- مراجعة وتقييم هيكل الحوكمة الخاصة بإدارة المخاطر.
- مراجعة إطار إدارة المخاطر (التي تشمل قواعد قياس المخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة وسعر الفائدة وإدارة المخاطر التشغيلية).
- الإشراف على السياسات وقواعد تحديد مستويات المخاطر الكلية المرتبطة بأعمال المؤسسة ومراجعة مدى التقيد بهذه الحدود أو المستويات.
- مراجعة مدى كفاية توزيعات رأس المال لدى مؤسسة الخليج للاستثمار بما في ذلك رأس المال الاقتصادي والرقابي، ودمج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.
- مراجعة وتقييم اكتمال وكفاية قسم إدارة المخاطر بالمؤسسة.
- تلقي ومراجعة التقارير حول مسائل مرتبطة بالمخاطر وفقاً لما تراه الإدارة ملائماً من حين إلى آخر.

ويساهم في الإدارة الفعالة للمخاطر عبر المؤسسة كل من لجنة إدارة المخاطر (RMC) ومسؤولي المخاطر ومدراء الإدارات. وتقوم لجنة إدارة المخاطر (RMC) بتحديد توقعاتها، ومن خلال إدارتها الإشرافية تحدد مدى الإنجاز الذي تحققه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر حيث يضع الملامح وغيرها من العناصر لإدارة المخاطر عبر المؤسسة.

يتولى مسؤولو المخاطر مسؤولية مراقبة التقدم ومساعدة مدراء الإدارات في الإبلاغ عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمخاطر. ويتحمل مديرو الإدارات المسؤولية المباشرة عن كافة مخاطر العمل التي تنشأ في مجالات عمل كل منهم. وتساهم هذه العلاقة الفعالة بين الأطراف المعنية بشكل كبير في تحسين الممارسات الشاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة حيث يؤدي ذلك إلى تحديد المخاطر وتسهيل استجابة المؤسسة على النحو الملائم.

ويتمتع قسم إدارة المخاطر (RMD) بهوية مميزة، حيث يتمتع بالاستقلالية عن وحدات العمل. كما يعمل هذا القسم على التأكد من بقاء الانكشافات للمخاطر في نطاق المستويات المقبولة بالنسبة لرأس مال المؤسسة ومركزها المالي. ويخضع القسم للإشراف المباشر من قبل الرئيس التنفيذي، ويعمل فيه متخصصون في المخاطر من كافة المجالات للتعامل مع انكشاف النشاط للمخاطر المحددة في المؤسسة، وتتوزع مسؤولياته الأساسية على النحو التالي:

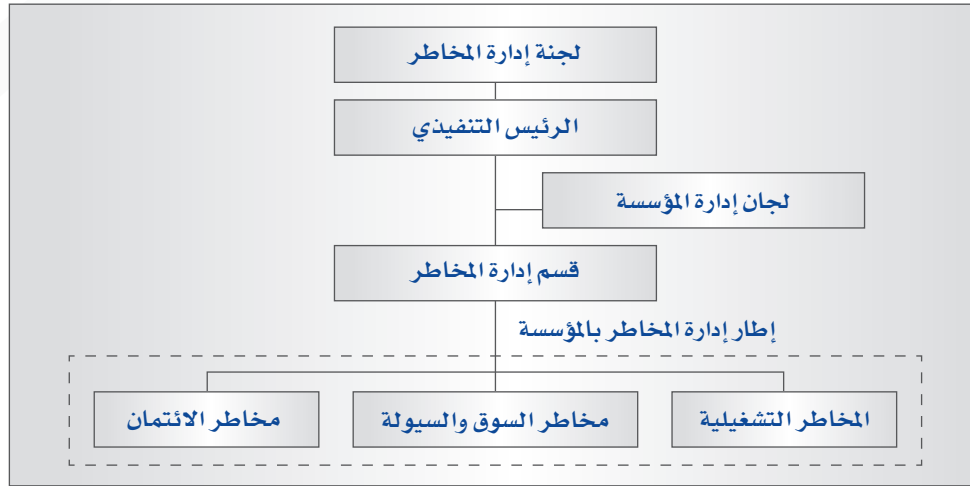
(أ) تقييم وتحليل أوضاع المخاطر لكافة أنشطة المؤسسة من خلال وضع أساليب لمراقبة المخاطر،

(ب) وضع وتطوير المعايير لتعيين حدود المخاطر في المؤسسة فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة،

(ج) وضع وتحديد الأدوات اللازمة لقياس الأنواع المختلفة للمخاطر في المؤسسة،

(د) التوصية بالاستراتيجيات والإجراءات المناسبة لتقليل المخاطر والتأكد من سلامة هيكل الموجودات المعرضة للمخاطر في المؤسسة.

فيما يلي الهيكل التنظيمي الموجز لإدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار :



وتتولى اللجان الإدارية المسؤولية كما تتوفر لديها الصلاحية فيما يتعلق بالأنشطة اليومية لإدارة المخاطر في المؤسسة، وتمارس هذه الصلاحيات ضمن حدود الأهداف والسياسات المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر (RMC)، وهذه اللجان هي:

(أ) لجنة الإدارة وتغطي بشكل أساسي مسائل الإدارة العامة بما فيها مراجعة الأداء فيما يتعلق بالميزانية التقديرية وتقييم الأداء مقابل خطة العمل الاستراتيجية.

(ب) لجنة استثمارات مجموعة الأسواق العالمية والتي تعمل على ترجمة توجيهات إستراتيجية الاستثمار إلى إرشادات لتخصيص الموجودات، وترفع توصية بعروض الاستثمار، وتراجع المحافظ الاستثمارية. كما تقوم اللجنة بدور لجنة الموجودات والمطلوبات بالإئانة.

(ج) لجنة الاستثمارات الرئيسية وتقوم بتقييم عروض الاستثمار وتوزيع الموجودات والتأكد من الالتزام بمعايير الاستثمار وكذلك إجراءات الاستثمار في كل مرحلة من مراحل عملية الاستثمار.

(د) لجنة الموارد البشرية تقوم بمراجعة مسائل الموارد البشرية الإستراتيجية.

(هـ) لجنة توجيه النظم وتوفر ملتقى لمراجعة بنية تقنية المعلومات وشروطها لاستيفاء متطلبات العمل الحالية والمستقبلية.

(و) لجنة المخصصات تتأكد من أن كل نشاط المخصصات (تكوين أو رد المخصصات) يغطي كافة البنود داخل وخارج الميزانية العمومية للمؤسسة.

ويتضمن فصل إدارة المخاطر بالتفصيل أهداف وسياسات قياس مجالات المخاطر الرئيسية ورفع تقارير عنها، أي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. كما يتضمن نفس الفصل الأسلوب الذي تطبقه المؤسسة في إدارة هذه المخاطر والحد منه.

4. الانكشاف للمخاطر الائتمانية

تتبع المؤسسة الأسلوبين النوعي والكمي في إدارة المخاطر الائتمانية. وقد ورد هذان الأسلوبان بوضوح في مستند السياسة الائتمانية للمؤسسة والتي تهدف إلى تعزيز البنية القوية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن إجراءات وعمليات الائتمان. وتحدد هذه السياسة مجالات ونطاق الأنشطة الاستثمارية التي تتولاها المؤسسة، ولا ينحصر هدفها الأساسي في تجنب الخسائر بل يتجاوز ذلك إلى التأكد من تحقيق النتائج المالية المستهدفة وبدرجة عالية من الثقة. كما تركز إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة على العلاقة المرنة والتفاعلية بين المراحل الثلاث للائتمان وهي استراتيجية وخطط المحافظ، وإطلاق الاستثمار والاحتفاظ به، وتقييم الأداء والإبلاغ عنه. وفيما يلي عرض موجز لكل من هذه المراحل.

استراتيجية وخطط المحافظ

يتم خلال مرحلة التخطيط تحديد النتائج المالية المنشودة بوجه عام واستراتيجية المحفظة لكل من وحدات العمل والمعايير الائتمانية المطلوبة لتحقيق الأهداف، ويتم وضع استراتيجيات العمل بطريقة تتيح تضمين المخاطر، ومواجهة العوائق المحددة فيما يتعلق برأس المال المعدل وفقاً للعائد على المخاطر. وتحدد إدارة المحافظ أهداف التكوين، والقيام بمتابعة نتائج تلك الاستراتيجيات المتنوعة المتعلقة باستمرارية العمل، وتسمح للمؤسسة بإدارة التراكبات التي يمكن أن تنتج عن الأنشطة غير ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل مهمة إدارة المحافظ على وجه الخصوص وضع حدود التركيز حسب الأبعاد القياسية بحيث لا تؤدي أية فئة من الموجودات أو أي بعد من أبعاد المخاطر إلى إلحاق الضرر الجسيم بالأداء العام للمؤسسة. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً معينة للمقترضين من الأفراد والمجموعات وللشرائح الجغرافية والقطاعات الاقتصادية، وتراعي هذه الحدود الائتمان الفردي لمختلف الأطراف المقابلة وكذلك المخاطر الكلية للمحفظة.

لجان الاستثمار

تقوم لجان الاستثمار باعتماد عروض الاستثمار ومراجعة تركيزات المحافظ فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية وفئات الموجودات. وتتم مراجعة هذه الحدود سنوياً للتأكد من عدم وجود أي تركيزات متجاوزة في أي قطاع أو فئة من فئات الموجودات ومن بقاء الحدود في نطاق المستويات التي تحددها المؤسسة. وفيما يتعلق بحدود الأطراف المقابلة مثل الحدود الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية، تعتمد عملية الموافقة على حدود الائتمان إجراءات صارمة من حيث مراجعة الائتمان مع تفويض مستويات الصلاحية المناسبة إلى مسؤولي الائتمان. أما بالنسبة لحدود الفجوات للمناجزة بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة جنباً إلى جنب مع حدود الفرعية (مثل الحدود للنهار ذاته والحدود لليلة واحدة وحدود إيقاف الخسائر، الخ)، فتقوم إدارة الخزينة باقتراحها لمراجعتها من قبل إدارة المخاطر ومن ثم الموافقة النهائية عليها من قبل لجنة إدارة المخاطر (RMC). ويقوم قسم إدارة المخاطر (RMD) بوضع التحديد الكمي لمستوى مخاطر الائتمان التي ترغب المؤسسة بتحملها وذلك بما ينسجم مع الاستراتيجية الكلية للمؤسسة. ويطبق هذا القسم عملية تخصيص رأس المال للمحفظة الواحدة على مستوى الانكشاف الكلي لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها كل وحدة أعمال في المؤسسة. ويتم تقييم الاستخدام الفعلي لرأس المال من قبل وحدة الأعمال مقارنة بالميزانية التقديرية، ثم يتم الإبلاغ عن التباينات بالطريقة المناسبة إلى الإدارة العليا.

بدء ومتابعة الاستثمار

تقوم وحدات الأعمال بقبول وتقييم وإدارة الانكشاف لمخاطر الائتمان طبقاً للاستراتيجيات ومعايير المحفظة الموضوعية خلال مرحلة إعداد استراتيجية وخطة المحفظة. تتم مباشرة الاستثمارات ضمن معايير محددة وواضحة وبهيكل محدد للمنتجات، ويتم اعتمادها بناءً على تقييم المخاطر والعائد. وتشتمل العمليات ضمن نشاط متابعة الائتمان على مراجعة وإصدار المستندات ومراجعة وضع الانكشافات، ويتم خلال هذه المرحلة البدء بعمليات الاستثمار وتعهدها للتوزيع على المستثمرين، وتظل وحدات الأعمال في المؤسسة هي الجهة الراعية والمديرة للمخاطر الرئيسية التي تنطوي عليها هذه المقترحات، كما يقوم فريق إدارة المخاطر وعلى نحو مستقل بمراجعة المقترحات الاستثمارية والمنتجات المقترحة قبل منح الموافقة بما يضمن انسجام المقترحات ضمن مستوى المخاطر مع سياسة المؤسسة وذلك قبل صرف الأموال.

تقييم الأداء والتقارير

تسمح مرحلة تقييم الأداء ورفع التقارير بشأنه لكل من الإدارة العليا ووحدات الأعمال بمراقبة النتائج وتحسين الأداء على أساس مستمر، حيث تتم مراقبة اتجاهات وعمليات المحفظة بما يسمح بإدخال التعديلات المناسبة وفي الوقت الملائم على استراتيجيات العمل ومعايير المحفظة وسياسات الائتمان والممارسات المتعلقة ببدء متابعة الاستثمارات. وتعتمد هذه المرحلة من عملية الائتمان على المعلومات المستمدة من داخل المؤسسة وعلى معايير خارجية للمساعدة في تقييم الأداء. ويتمثل الهدف من تقييم الأداء في الوصول إلى محفظة متوازنة من الموجودات ذات درجة عالية من التنوع وتحقق العوائد المنسجمة مع الأهداف الموضوعية. ويتم تقييم أداء الائتمان من خلال تحليل ما يلي:

(أ) تركيزات المحفظة حسب المدين والقطاع ودرجة تصنيف المخاطر والاستحقاق وفئات الموجودات وغيرها من الأبعاد.

(ب) العائد المحقق على رأس المال المستخدم.

(ج) القيمة الاقتصادية الإضافية الناشئة عن كل مشروع على حدة.

(د) الاستثناءات من معايير قبول المخاطر.

(هـ) الاستثناءات الأخرى من السياسات المعتمدة.

ومن الخصائص المتأصلة في نشاط المحفظة وجود "مخاطر المحفظة"، وهي مخاطر تنشأ كلما كان هناك ارتباط إيجابي مرتفع بين المحافظ الائتمانية المنفردة. ول معالجة هذه المخاطر، تستخدم المؤسسة نظام مدير الائتمان الذي طورته وترعاه "مؤسسة ريسك ماتريكس" التابعة لمورغان ستانلي. وهذا النظام عبارة عن برنامج يستند إلى الأسلوب الكمي الذي يتم بموجبه قياس وضبط القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان (VaR) للمحفظة الكلية. ويقوم هذا النموذج بحساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان استناداً إلى التصنيف الائتماني للمقترضين واحتمالات التخلف عن السداد، والتأخر عن السداد الناجم عن الخسارة، وأسعار السوق السائدة للتسهيلات الائتمانية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير الارتباط بين مختلف أنواع الائتمان في المحفظة. وبهدف تأسيس لغة مشتركة لفهم مخاطر الائتمان ووضع أبعاد لها تشمل مختلف استثمارات المؤسسة في المشاريع، فإن قسم إدارة المخاطر (RMD) يعكف على تطوير نظام تقييم داخلي لمخاطر الائتمان (ICRR)، والذي سيكون من شأنه أن يساعد الإدارة في تحديد مستويات تخصيص رأس المال وغيرها من الخطط الاستراتيجية المطبقة على التصنيف الائتماني للاستثمار. ومن الطبيعي أن يستخدم هذا النموذج لوضع المعيار المناسب للعائد المطلوب قياساً بمستوى معين من المخاطر. وإضافة إلى ذلك، سيتم لاحقاً استخدام نتائج التقييم كمدخلات قيمة على نظام "مدير الائتمان" السابق ذكره.

مخاطر الائتمان حسب الأسلوب القياسي لبازل 3

بموجب الأسلوب القياسي لاحساب مخاطر الائتمان، يتم فرز فئات مخاطر الائتمان إلى مخاطر معيارية تخضع لمقياس محدد لاحساب أوزان المخاطر بالاستناد إلى الخصائص القياسية لطبيعة المقترض وإلى التقييم الخارجي للائتمان من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية حيثما كان ذلك متاحاً. وتستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار درجات التصنيف الائتماني الممنوحة من قبل وكالة موديز ووكالة فيتش لهذه الأغراض. وعندما يتوفر أكثر من تقييم ائتماني واحد للطرف المقابل في التعامل مع المؤسسة تسترشد المؤسسة بإرشادات بازل 3 بشأن التقييم متعدد المصادر. بهدف توفير منصة مشتركة يمكن للمؤسسة أن ترتب وتظم فيها مختلف المفاهيم المستخدمة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني سابقة الذكر، تستخدم المؤسسة مقياس موحد لدرجات تصنيف جودة الائتمان. وتتمثل هذه الدرجات في الأرقام من 1 إلى 5 أو 6 لتمثيل أوزان مقاييس منفصلة لقياس أوزان المخاطر لكل محفظة قياسية. وتعد معايير منفصلة لوزن المخاطر للإصدارات طويلة وقصيرة الأجل على السواء.

الجدول رقم 4: مصفوفة درجات تصنيف جودة الائتمان

درجات تصنيف جودة الائتمان للشركات	موديز	فيتش
1	Aaa	AAA
	Aa1	AA+
	Aa2	AA
	Aa3	AA-
2	A1	A+
	A2	A
	A3	A-
	Baa1	BBB+
3	Baa2	BBB
	Baa3	BBB-
4	Ba1	BB+
	Ba2	BB
	Ba3	BB-
5	81	B+
	82	B
	83	B-
6	Caa1	CCC+
	Caa2	CCC
	Caa3	CCC-
	Ca	cc
	c	c
		D

يمثل الجدول 4 نموذجاً لتخطيط رموز وكالات التصنيف بالنسبة لدرجات جودة الائتمان للشركات بالنسبة للمطالبات على الشركات. بتاريخ 31 ديسمبر 2022، شكلت انكشافات الائتمان المصنفة أكثر من 2.5% من إجمالي انكشافات الائتمان علماً بأن الأرقام تكون بعد تطبيق أوزان المخاطر المكافئة (تحويل الائتمان) كما هو منصوص عليه بموجب اتفاق بازل 3. وفي تلك الأثناء، تم تسجيل مجمل انكشاف الائتمان على الموجودات المصنفة بنسبة 7.5% تقريباً من إجمالي مجموع الانكشاف على الائتمان. وتشكل الموجودات التي تم تصنيفها بدرجة A أو أفضل ما نسبته 75% من مجمل انكشاف الائتمان المصنف.

يعرض الجدولان (5) ، (6) تحليلاً للانكشافات الائتمانية قبل وبعد تحويل الائتمان

الجدول رقم 5: الانكشاف الائتماني (بعد تطبيق معادل التحويل الائتماني)

31 ديسمبر 2022			
مليون دولار أمريكي	مصنف	غير مصنف	الإجمالي
مطالبات على استثمارات السيادية	14.1	8.6	22.6
مطالبات على كيانات القطاع العام	33.0	4.3	37.3
مطالبات على البنوك	104.5	1.0	105.6
مطالبات على الشركات	21.5	91.6	113.1
التوريد ووسائل استثمار مركبة	0.6	0.0	0.6
رأس المال المخاطر والملكية الخاصة	-	65.4	65.4
استثمارات في كيانات تجارية	-	6,301.3	6,301.3
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	-	299.9	299.9
موجودات أخرى	-	57.9	57.9
الإجمالي	173.7	6,830.0	7,003.7
بالمائة	%2.5	%97.5	%100.0

الجدول رقم 6: إجمالي الانكشاف الائتماني (قبل تطبيق معادل التحويل الائتماني)

31 ديسمبر 2022			
مليون دولار أمريكي	مصنف	غير مصنف	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	130.3	8.6	138.9
مطالبات على كيانات القطاع العام	48.2	4.3	52.5
مطالبات على البنوك	346.1	2.1	348.1
مطالبات على الشركات	26.0	91.6	117.6
التوريد ووسائل استثمار مركبة	0.8	0.0	0.8
رأس المال المخاطر والملكية الخاصة	-	65.4	65.4
استثمارات في كيانات تجارية	-	6,301.3	6,301.3
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	-	299.9	299.9
موجودات أخرى	-	57.9	57.9
الإجمالي	551.3	6,831.0	7,382.4
بالمائة	%7.5	%92.5	%100.0

الجدول رقم 7: إجمالي الانكشاف الائتماني قبل تخفيف مخاطر الائتمان

31 ديسمبر 2022			
مليون دولار أمريكي	ممول	غير ممول	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	138.9	-	138.9
مطالبات على كيانات القطاع العام	52.5	-	52.5
مطالبات على البنوك	327.1	21.0	348.1
مطالبات على الشركات	117.6	-	117.6
التوريد ووسائل استثمار مركبة	0.8	-	0.8
رأس المال المخاطر والملكية الخاصة	56.0	9.3	65.4
استثمارات في كيانات تجارية	6,121.0	180.3	6,301.3
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	299.9	-	299.9
موجودات أخرى	57.9	0.0	57.9
الإجمالي	7,171.7	210.7	7,382.4
بالمائة	%97	%3	%100

وبالنسبة لنوع التسهيلات (الجدول 7) ، تم تمويل 7,171 مليون دولار أو ما يقارب 97%. كما تم إسناد الرصيد إلى ضمانات والتزامات صادرة من قبل المؤسسة وكذلك انكشافات الائتمان في معاملات عقود آجلة ومبادلات قائمة مع البنوك.

الجدول رقم 8: إجمالي الانكشاف الائتماني حسب التوزيع الجغرافي

31 ديسمبر 2022					
مليون دولار أمريكي	دول مجلس التعاون	أوروبا	الأمريكتين	أخرى	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	21.9	1.6	106.8	8.6	138.9
مطالبات على كيانات القطاع العام	43.0	8.6		1.0	52.5
مطالبات على البنوك	279.1	36.3	5.6	27.2	348.1
مطالبات على الشركات			91.6	26.0	117.6
التوريد ووسائل استثمار مركبة			0.8		0.8
رأس المال المخاطر والملكية الخاصة	23.4	18.7	19.1	4.1	65.4
استثمارات في كيانات تجارية	6,301.3				6,301.3
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	7.7			292.2	299.9
موجودات أخرى	57.9				57.9
الإجمالي	6,734.3	65.2	223.9	359.0	7,382.4
بالمائة	%91.2	%0.9	%3.0	%4.9	%100.0

يعتمد التوزيع الجغرافي (جدول 8) إما على الغرض الأساسي للانكشاف أو مكان تأسيس الجهة المصدرة لأوراق الدين أو تأسيس مدير الصندوق. ويوجد جزء كبير من انكشاف الائتمان في منطقة دول مجلس التعاون يصل إلى 6,734 مليون دولار أو 91.2% من الإجمالي. يلي ذلك الانكشافات على الأمريكتين بنسبة 3%. وترجع هذه الانكشافات في جزء كبير منها إلى الاستثمارات في الأوراق المالية والصناديق العالمية ذات محاور الاستثمار المتباينة.

الجدول رقم 9: إجمالي الانكشاف الائتماني حسب القطاع الصناعي

31 ديسمبر 2022						
مليون دولار أمريكي	بنوك ومؤسسات مالية	تجارة وصناعة	طاقة ومرافق	مؤسسات حكومية	أخرى	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	14.8			124.1		138.9
مطالبات على كيانات القطاع العام		8.6	43.9			52.5
مطالبات على البنوك	348.1					348.1
مطالبات على الشركات	108.1		9.5			117.6
التوريد ووسائل استثمار مركبة	0.8					0.8
رأس المال المخاطر والملكية الخاصة		13.2	14.0		38.1	65.4
استثمارات في كيانات تجارية	315.2	3,236.0	2,750.1			6,301.3
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة					299.9	299.9
موجودات أخرى					57.9	57.9
الإجمالي	787.0	3,257.8	2,817.5	124.1	396.0	7,382.4
بالمائة	%10.7	%44.1	%38.2	%1.7	%5.4	%100.0

ويوضح ويوضح الجدول (9) "توزيع القطاعات الصناعية" بالنسبة لمراكز التعرض الإجمالي للائتمان مع وجود تركيز في قطاعات التجارة والصناعة والمرافق والطاقة بنسبة إجمالية تتصل إلى 82.3% من إجمالي الانكشاف، الأمر الذي يتسق مع التزام مؤسسة الخليج للاستثمار لدعم الم بدعم النمو الصناعي في دول مجلس التعاون.

الجدول رقم 10: إجمالي الانكشاف الائتماني حسب فترة الاستحقاق التعاقدية المتبقية

31 ديسمبر 2022					
مليون دولار أمريكي	خلال 3 أشهر	3 شهور إلى 1 سنة	1 إلى 5 سنوات	فوق 5 سنوات	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية		28.1		110.8	138.9
مطالبات على كيانات القطاع العام	1.0	27.2		24.3	52.5
مطالبات على البنوك	281.9	57.4		8.8	348.1
مطالبات على الشركات		24.2		93.4	117.6
التوريق ووسائل استثمار مركبة				0.8	0.8
رأس المال المخاطر والملكية الخاصة				65.4	65.4
استثمارات في كيانات تجارية				6,301.3	6,301.3
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة				299.9	299.9
موجودات أخرى	57.9				57.9
الإجمالي	340.8	136.9		6,904.7	7,382.4
بالمائة	4.6%	1.9%		93.5%	100.0%

يوضح جدول (10) الاستحقاق المتبقي لمجمل انكشاف الائتمان الذي تم تحليله حسب انكشاف مخاطر الائتمان القياسي. يندرج 93.5% تقريباً من مجمل انكشاف الائتمان ضمن أطول فترة زمنية والتي تزيد عن خمس سنوات.

رصد الانخفاض في قيمة الموجودات

تقوم المؤسسة في كل ميزانية عمومية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة أصل مالي ما. وتعتبر الاستثمارات منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض ملموس أو على مدى فترة زمنية طويلة في القيمة العادلة للأصل إلى ما دون سعر التكلفة، أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على وجود انخفاض في قيمة الأصل، علماً بأن اتخاذ القرار بشأن تحديد ما هو انخفاض "لملموس" أو انخفاض "على مدى فترة زمنية طويلة"، هو أمر يتطلب قدراً كبيراً من الحكمة والتقدير. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم عوامل أخرى، ومن بينها التقلب المعتاد في سعر السهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية ومعامل الخصم بالنسبة للمشاريع والأوراق المالية غير المسعرة. وتقوم المؤسسة أيضاً بمراجعة القروض والسلف المتعثرة والاستثمارات في أوراق الدين وذلك في كل تاريخ لإعداد التقارير، لتقييم ما إذا كان من المتعين إدراج مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل، وبصفة خاصة، يتطلب الأمر من إدارة المؤسسة ممارسة قدر كبير من الحكمة والتمييز لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وتستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول العديد من العوامل التي تتطوي على درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين. وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تأتي مختلفة ومؤدية إلى تغييرات مستقبلية في هذه المخصصات. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المؤسسة قد اتخذت قراراً استراتيجياً بتصفية أنشطتها في مجال الإقراض. وقد تم تكوين مخصص كامل لمبلغ ليس ذي أهمية من الموجودات المتعثرة الناشئة عن قرض لتمويل مشروع مقدم إلى شركة صناعية مقرها في منطقة الخليج.

5. أنشطة التوريق

ينشأ انكشاف المؤسسة لمخاطر التوريق من خلال استثماراتها في المنتجات المشتركة التي يمكن أن تكون مصنفة عموماً تحت بند التوريق المركب. وتطبق المؤسسة في توفير التغطية الرأسمالية للانكشاف لمخاطر التوريق الأسلوب "المستند إلى التصنيفات الائتمانية" المقترح في الإرشادات المتعلقة بكفاية رأس المال في اتفاقية بازل 2. وعلى هذا الأساس، فإن المؤسسة تأخذ في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الخارجية الممنوحة من وكالة موديز عند تحديد أوزان مخاطر الائتمان لانكشافات التوريق.

يوضح الجدول (11) تحليل التصنيف الائتماني لاستثمار المؤسسة في التوريق ووسائل الاستثمار المركبة: الانكشافات التي صنفت بدرجة جودة ائتمان 5 فأقل يتم خصمها مباشرة من رأس المال الرقابي.

الجدول رقم 11: الانكشاف لمخاطر التوريق وأدوات الاستثمار المركبة (المهيكل)

31 ديسمبر 2022		
مليون دولار أمريكي	مجمل الانكشاف	بعد تحويل الائتمان
درجة جودة الائتمان 1	-	-
درجة جودة الائتمان 2	0.4	0.2
درجة جودة الائتمان 3	-	-
درجة جودة الائتمان 4	-	-
درجة جودة الائتمان 5	-	-
درجة جودة الائتمان 6	0.4	(خصم من رأس المال)
غير مصنفة	-	-
الإجمالي	0.8	0.2

6. مخاطر السوق

يركز هذا القسم على احتسابات كفاية رأس المال على أساس قياس القيمة المعرضة للمخاطر لمحفظه المتاجرة. ويتضمن القسم المخصص لإدارة المخاطر في هذا التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل حول القيمة المعرضة للمخاطر ومتابعة مخاطر السوق. ويتم احتساب معدلات كفاية رأس المال الرقابي طبقاً لمعايير بازل 3. وتتبع مؤسسة الخليج للاستثمار "أسلوب النماذج الداخلية" من أجل التقدير الكمي للمبلغ المحمل على رأس المال والمرتببط بمخاطر السوق ضمن محفظة المتاجرة.

وتستخدم المؤسسة نظام "مدير المخاطر" الذي طوره مؤسسه "ريسك ماتريكس" التابعة لمورغان ستانلي. وهو نظام يستخدم طريقة حسابية معيارية تستند إلى مفهوم التباين- المشترك. وانسجاماً مع اتفاقية معيار كفاية رأس المال، فإن المعايير المستخدمة في الوصول إلى القيمة المعرضة للمخاطر هي فترة حيازة لمدة 10 أيام عمل ومعدل ثقة 99%. ويتجاهل أسلوب الاحتساب ميزة الارتباط بين الأنواع الثلاثة من المخاطر (مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية)، حيث تكون القيمة الإجمالية المعرضة (لمخاطر السوق) مساوية للنتائج الحسابية لهذا العناصر الثلاثة، ويتم تحديد المبلغ المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق لكل المحافظ المصنفة على أنها محافظ متاجرة (محفظه المتاجرة)، والتي تشمل المحافظ الثانية. (يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 حول البيانات المالية المجمعة لعام 2022).

مليون دولار أمريكي	2022	2021
أوراق دين مسعرة	-	-
صناديق التحوط وغيرها من صناديق بديلة غير مسعرة	308	242
	308	242

وقد وردت بالتفصيل في الإيضاح رقم (2) حول البيانات المالية السياسات المتعلقة بإدراج وتصنيف وقياس القيمة العادلة واحتساب الأرباح والخسائر. وتعتقد مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الحكمة توفير دعم رأسمالي صريح لمخاطر الأسعار التي تتعرض لها المؤسسة. فمخاطر الخسارة هذه والنتائج عن التغييرات السلبية في متغيرات السوق توجد بصورة رئيسية ضمن محفظة المتاجرة. ويشمل المبلغ المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق ضمن المؤسسة ثلاثة فئات رئيسية: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم (ضمن محفظة المتاجرة)، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية على مستوى المؤسسة ككل.

ويعد مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) أساساً سليماً للاحتساب الكمي لمخاطر السوق، كما أن منهج التباين - التباين المشترك يناسب وبصورة ملائمة أنواع موجودات المؤسسة. فمعظم الانكشافات ضمن محفظة المتاجرة تستتبع قدراً ضئيلاً جداً من الاختيار وهي في معظمها انكشافات مستقيمة بطبيعتها. كما يوفر النظام المستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) أداة قياس حيوية لمخاطر السوق ويحدد في التوقيت المناسب، تأثير التغييرات في بيئة السوق على قيمة محفظة الأدوات المالية. وتستخدم المؤسسة نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) كأداة إحصائية تستند إلى تبسيط الافتراضات، وبالتالي يخضع هذا النموذج لقيود معينة (ومثال ذلك: حدوث ظاهرة التوزيع الإحصائي متغير التوتيرة "Fat Tail" والتوزيعات غير الاعتيادية وكون الماضي لا يشكل تقديراً تقريبياً جيداً للمستقبل، إلخ) ويتم معالجة هذه القيود إلى حد كبير من خلال إجراء "الاختبار المساند" واستخدام عامل المضاعفة ذي العلاقة. وتستخدم المؤسسة نفس منهج التباين - التباين المشترك لكل المحافظ الفرعية ضمن محفظة المتاجرة لغرض احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، التي يتم احتسابها على أساس يومي طبقاً للمعايير الموصوفة أعلاه.

ويشكل تحليل السيناريوهات (Scenario analysis) اختبار التحمل (Stress Test) عنصراً أساسياً في إطار عمل إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض الحالة الاعتيادية التي تستند إليها النماذج الإحصائية افتراضاً غير صالح نتيجة لوقوع أحداث معينة. كما يتم توقع السيناريوهات أو البدائل المستقبلية التي ينتج عنها تحليل للسلوك التاريخي والعلاقات بين مكونات المخاطر، ثم يتم تقرير مبالغ الخسائر المحتملة. معظم هذه الاحتمالات والبدائل مستخلصة من الأحداث الاقتصادية الكلية الماضية، معدلة بالتوقعات المستقبلية.

الاختبار المساند

يهدف "الاختبار المساند" إلى قياس والتحقق من دقة النموذج الداخلي لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر. ويتناول "الاختبار المساند" بصورة أساسية عملية مقارنة النتائج للمتاجرة مع قياسات المخاطر المستخلصة من النموذج (أي التقديرات). ويتم إجراء الاختبار المساند طبقاً لـ "مستند الإطار الإشرافي" الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وعلى أساس المعايير التالية: فترة حياة ليوم عمل واحد، ومعدل ثقة 99%. وينظر كلياً إلى برنامج الاختبار المساند على أنه اختبار إحصائي خالص لتكامل عناصر عملية احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، كما ترى المؤسسة أنه من المناسب استخدام أسلوب "المحفظة الافتراضية". وطبقاً لهذا الأسلوب، يتم إنشاء محفظة نموذجية افتراضية ساكنة بخصائص مشابهة للمحفظة الحقيقية، ثم يتم احتساب التغير اليومي في القيمة السوقية استناداً إلى المشاهدات الفعلية لتحركات السعر. وتحسب القيمة المعرضة للمخاطر لهذه المحفظة الساكنة باستخدام النموذج أيضاً، ثم يتم إجراء المقارنات بين النتائج الفعلية وتقديرات النموذج. وتتمثل ميزة هذا الأسلوب في أن نتائج قيمة التغير "لا تتأثر" بالتغيرات في المحفظة (وهي التغيرات التي يمكن أن تحدث لو تم استخدام المحفظة الفعلية).

استخدام عامل المضاعفة 3 في احتساب رأس المال تماشياً مع توجيهات بازل.

يقرر التحميل الرأسمالي بشأن مخاطر السوق على أساس المعادلة التالية:

التحميل الرأسمالي (مخاطر السوق) = الحد الأقصى + متوسط اختبار التحمل للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة خلال الـ 60 يوم عمل الماضية اختبار التحمل للقيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة في نهاية الفترة x عامل المضاعفة، وهو 3 تماشياً مع توجيهات بازل وبناء على نتائج الاختبار المساند.

رأس المال اللازم لتغطية (مخاطر السوق) = $(\text{Max}\{V_{avg}, V_{vend}\} + \text{Max}\{SV_{avg}, SV_{vend}\}) \times Mf$

حيث Vavg تساوي: متوسط إجمالي القيمة المعدلة بالمخاطر لدفتر التداول على مدى 60 يوم عمل السابقة

Vend تساوي: نهاية فترة إجمالي القيمة المعدلة بالمخاطر لدفتر التداول

SVavg تساوي: متوسط القيمة المعدلة بالمخاطر المضغوطة لدفتر التداول على مدى 60 يوم عمل السابقة

SVend تساوي: نهاية فترة القيمة المعدلة بالمخاطر المضغوطة لدفتر التداول

Mf: عامل الضرب (عامل قيمته ثلاثة الصادر بناءً على نتائج الاختبار اللاحق)

الجدول رقم 12: القيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة (بآلاف الدولارات) - بفترة حياة 10 أيام عمل، ومعدل ثقة 99% لفترة آخر 60 يوم عمل في 2022

مليون دولار أمريكي	سعر الفائدة	الأسهم	الصرف الأجنبي	الإجمالي
الحد الأقصى	0.0	7.8	0.0	7.8
الحد الأدنى	0.0	5.5	0.0	5.5
المتوسط	0.0	7.2	0.0	7.2
31 ديسمبر 2022	0.0	6.7	0.0	6.7
القيمة المعدلة بالمخاطر وفقاً لاختبار الضغط	0.0	19.6	0.0	19.6

7. مخاطر التشغيل

تتبنى المؤسسة حالياً الأسلوب القياسي الموحد في تقييم رأس المال الرقابي لدعم التعرض للمخاطر التشغيلية المحتملة.

ووفقاً لتوجيهات الاتفاقية، يقرر الدخل الإجمالي من كل خط أعمال باستخدام أسلوب تسعير التحويل المستخدم من قبل المؤسسة. ويبين الجدول 13 مجال الأعمال المحددة وقطاعات أعمالها الرئيسية.

الجدول رقم 13: مجالات النشاط لأغراض احتساب مخاطر التشغيل :

مجالات النشاط	الشرائح الرئيسية للنشاط	مجموعات الأنشطة
الاستثمارات الرئيسية	استثمارات ومساهمات رأسمالية	رأس المال المخاطر، استثمارات وليدة عمليات الدمج والتملك، عمليات الخصخصة، المساهمات الرأسمالية، عروض الاكتتاب العامة الأولية، الاكتتاب الخاصة الثانوية
أسواق الدين الرأسمالية	الاستثمارات في أوراق الدين	أوراق مالية لشركات دولية، ديون سيادية، إصدارات سندات في دول مجلس التعاون، سندات قابلة للتحويل، سندات إسلامية، سندات بسعر فائدة متغير، أدوات استثمار مركبة، أدوات تمويل مركبة، صناديق ائتمانية، ديون الأسواق الناشئة، الدين ذات العائد المرتفع، سندات التداول والمشتقات
الاستثمارات في الأسهم	محفظة الاستثمارات في صناديق الأسهم والصناديق الخاصة بالمؤسسة	أسهم خليجية، محافظ أسهم، صناديق إسلامية
الاستثمارات البديلة	محفظة الاستثمارات في مجموعة مختلفة من فئات الموجودات والصناديق المدارة	صناديق التحوط، العقار، الصناديق المدارة، أسهم الشركات الخاصة، الأسهم العالمية
الخزينة	المبيعات	أدوات الدخل الثابت، أسهم المتاجرة بالعملة الأجنبية، السلع، الائتمان، التمويل مراكز التعامل بأوراق مالية لحساب المؤسسة، الاقتراض واتفاقيات إعادة الشراء، المشتقات المالية
	صنع الأسواق	
	مراكز تعامل لحساب المؤسسة	
	الخدمات الاستشارية	
المقر الرئيسي للمؤسسة	يتم تصنيف الإيرادات بالنسبة للمقر الرئيسي للمؤسسة حسب طريقة تسعير تحويلات الأموال الداخلية، في حين أن الإيرادات الأخرى لا يمكن تصنيفها في أي مجال من مجالات النشاط	الإيرادات من رأس المال الحر، إيرادات الإيجارات، إيرادات أخرى.... إلخ

يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر لكل قسم أعمال ورفع تقرير به كل ثلاثة أشهر. يتضمن الجدول 14 متطلبات رأس المال لكل خط أعمال القيد الرأسمالي الخاص به.

الجدول رقم 14: مخاطر التشغيل المحملة على رأس المال

31 ديسمبر 2022			
رأس المال المحمل لمخاطر التشغيل	معامل بيتا	متوسط إجمالي الدخل لمدة 3 سنوات	مليون دولار أمريكي
20.44	18%	113.5	الاستثمارات الرئيسية
1.13	18%	6.3	أسواق الدين الرأسمالية
0.42	18%	2.3	الاستثمارات في الأسهم
2.36	18%	13.1	الاستثمارات البديلة
0.98	18%	5.5	الخزينة
0.92	18%	5.1	المقر الرئيسي للمؤسسة
26.25		145.8	الإجمالي
328.10			الانكشاف المرجح بالمخاطر

وتطبق المؤسسة أعلى مستوى لمعامل بيتا والذي يبلغ 18% على كافة مجالات النشاط حسبما أوصت اتفاقية بازل الجديدة حول معيار كفاية رأس المال.

وتدرك المؤسسة أن الاتفاقية الجديدة تعرض سلسلة الأساليب بدءاً من أسلوب المؤشر الأساسي الأبسط إلى أساليب القياس الأكثر تطوراً. وفي إطار سعيها لتبني أسلوب أكثر حصافة وحساسية بشأن استشعار ورصد المخاطر وإدارة مخاطر رأس المال التشغيلي، تعتمد المؤسسة تطبيق طريقة أكثر انضباطاً، هي طريقة "من القاعدة حتى القمة" والتي تعتمد على بيانات موضوعية عن الخسائر. ولتطبيق مثل هذا الأسلوب، سيتم إتباع برنامج من أربع مراحل كما يلي:

(1) إطار عمل التقدير الذاتي للمخاطر والرقابة.

(2) إطار عمل حالات الخسارة.

(3) إطار عمل خطط العمل التصحيحي.

(4) إطار عمل تقارير المخاطر التشغيلية.

8. مخاطر أسعار الأسهم في المحفظة المصرفية

تصنف الاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية لدى تملكها كأوراق مالية لغرض تحقيق مكاسب رأسمالية أو أوراق مالية مشتركة كاستثمارات استراتيجية، ويتم التوصل إلى القرار بشأن تصنيف هذه الاستثمارات بعد دراسة عوامل هامة من ضمنها المزايا الاستراتيجية التي تحققها هذه الأوراق المالية للمؤسسة، ومبلغ الاستثمارات المخططة، وتتطلب كل القرارات الاستثمارية موافقة لجنة الاستثمار، أو اللجنة التنفيذية، اعتماداً على مبلغ هذه الاستثمارات. فالاستثمارات التي تملكها بغرض تحقيق إيرادات وأرباح من ارتفاع قيمة رأس المال تتم مراجعتها بصورة دورية وتباع عندما تحين الظروف المناسبة. وفي الوقت ذاته، تتم مراجعة محافظ الاستثمارات الاستراتيجية استناداً إلى التطورات في قطاع السوق وإلى التطورات الاقتصادية، حيث تقرر المؤسسة ما إذا كانت ستقوم بتصنيف هذه الاستثمارات أو زيادتها. ويتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بصورة دورية، كما يتم اعتبار أرباح أو خسائر إعادة التقييم على أنها تغيرات تراكمية في القيمة العادلة للورقة المالية.

وقد ورد مزيد من التفاصيل حول المعالجة الحسابية للاستثمارات في الأسهم تحت بند "السياسات المحاسبية الهامة" في الجزء الخاص بالإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة.

إن الاستثمارات المطروحة للتداول العام تمثل أسهم مدرجة يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية المحلية والدولية أما الاستثمارات المملوكة ملكية خاصة تمثل استثمارات في كيانات ومشاريع غير مدرجة. وبنهاية شهر ديسمبر 2022، بلغ إجمالي قيمة استثمارات الأسهم في الدفتر المصري 50 مليون دولار بالصافي بعد المخصصات (انظر الجدول 15)، بلغ إجمالي الخسائر الغير محقق المسجل في حقوق الملكية 4 مليون دولار.

جدول 15: المساهمات ضمن المحفظة المصرفية

31 ديسمبر 2022			
الإجمالي	ملكية خاصة	مطروحة للتداول	مليون دولار أمريكي
50	50		القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم
(4)	(4)		خسارة غير محققة مسجلة في حقوق الملكية
(4)	(4)		خسائر أو أرباح غير محققة مسجلة في رأس المال المساند الفئة 2

9. مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية

تقوم إدارة الخزينة بإدارة الفجوات قصيرة الأجل لأسعار الفائدة على مدى 24 شهراً قادمة، كما هي مقاسة بما يعادلها بالعقود الآجلة باليورو والدولار. ولا يسمح للخزينة بتباين مراكز التعامل لمدة تزيد عن سنتين ما لم يتم الحصول على موافقة مناسبة من إدارة المؤسسة. فأي تمويل أو توظيفات أو عمليات اقتراض لها استحقاق أو سجل إعادة تسعير يزيد عن سنتين يستدعى إما مطابقتها أو التحوط لها بأدوات حماية. والسعر المحتسب من العقود الآجلة قصيرة الأجل باليورو والدولار (لغاية سنتين) هو فعلياً سعر الفائدة الآجل للودائع ذات العلاقة، أي الودائع باليورو والدولار. ويتم فرز إجمالي التوظيفات بالدولار الأمريكي والعقود التي أبرمتها الخزينة ضمن فترات زمنية بدءاً من أسبوع واحد إلى شهر ومن ثم لغاية 24 شهراً. ويتم تطبيق نفس الأجراء بالنسبة للعملاء الرئيسية الأخرى غير الدولار الأمريكي، بحيث تتم ترجمة الفجوات في مراكز هذه العملات إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي وذلك للتحقق من الرقم المعادل للعقود الآجلة باليورو والدولار لكل عملة من العملات الرئيسية على حدة.

ويتم حالياً تطبيق حد أقصى قدره 3500 عقد باليورو ودولار بالحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) والذي يبلغ 3.08 مليون دولار أمريكي. ويتم التوصل إلى احتساب المعادل للقيمة المعرضة للمخاطر من متوسط الثلاثين يوماً من التقلب المفترض لأسعار العقود الآجلة باليورو ودولار والتي يبلغ أجل استحقاقها ثلاثة أشهر. وتم تعديل العائد الحالي بمتوسط درجة التقلب قبل تطبيقه على قيمة مركز التعامل، ثم رفع الرقم الناتج بنسبة تصاعدية إلى معدل ثقة 95%.

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغت قيمة مركز العقود الآجلة باليورو دولار 1,023 عقداً بقيمة تقديرية معدلة بالمخاطر قدرها 1.2 مليون دولار. وعلى الرغم من أن العدد العقود زاد بشكل طفيف عن السنة السابقة إلا القيمة التقديرية المعدلة بالمخاطر زادت بشكل ملحوظ (بلغ العدد كما في نهاية ديسمبر 2021 992 عقد بقيمة تقديرية معدلة بالمخاطر بلغت 0.1 مليون دولار، وذلك بعد استبعاد تأثير إصدار السندات الأوروبية متوسطة الأجل (EMTN)).

10. تقييم تمويل السيولة

قامت لجنة بازل في عام 2008 بإصدار "المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها". وتوفر المبادئ السليمة تفاصيل استرشادية فيما يتعلق بإدارة المخاطر والإشراف على مخاطر سيولة التمويل والتي من شأنها تعزيز أداء إدارة المخاطر بصورة أفضل في هذا المجال الرئيسي وذلك في حال وجود تطبيق تام من قبل البنوك والمشرفين. ويعتبر إدخال نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقرة (NSFR) أحد التحسينات المهمة في سبيل تطوير القطاع المصرفي وجعله أكثر مرونة.

نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio LCR)

ويتمثل الهدف من نسبة تغطية السيولة (LCR) تعزيز صلادة بنود المخاطر لدى البنك في المدى القصير، وذلك من خلال ضمان تمتع البنك بمخزون كاف من الموجودات السائلة وغير المرهونة أو المقيدة (HQLA)، والتي يمكن تسيلها في الأسواق بصورة سهلة وسريعة وذلك لمواجهة أي احتياجات في السيولة ولمدة ثلاثين يوم من سيناريو ضغط السيولة (liquidity stress scenario).

وبمقابل حد أدنى مقرر بقيمة 100%، فقد بلغت نسبة تغطية السيولة لمؤسسة الخليج للاستثمار 143% كما في 31 ديسمبر 2022.

جدول 16: نسبة تغطية السيولة

31 ديسمبر 2022	مليون دولار أمريكي
552.5	قيمة الموجودات السائلة وغير المرهونة أو المقيدة العالية الجودة (HQLA)
385.3	إجمالي صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم
143%	نسبة تغطية السيولة (LCR)

نسبة صافي التمويل المستقرة (Net Stable Funding Ratio NSFR)

ويتمثل الهدف من نسبة صافي التمويل المستقرة (NSFR) الحد من التوسع السريع في الميزانية العمومية من خلال الاعتماد على وسائل تمويل قصيرة الأجل والتي تعد قليلة التكلفة نسبياً و المحافظة على هيكل تمويل مستقر.

جدول 17: نسبة صافي التمويل المستقرة

31 ديسمبر 2022	مليون دولار أمريكي
2,839.5	إجمالي التمويل المستقر المتاح (ASF)
1,737.7	إجمالي التمويل المطلوب (RSF)
162.5%	نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

الصفحة

المحتويات

70	تقرير مراقب الحسابات المستقل
72	بيان المركز المالي المجمع
73	بيان الدخل المجمع
74	بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
75	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
76	بيان التدفقات النقدية المجمع
112-77	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

هاتف: +965 2295 5000
فاكس: +965 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
ey.com/mena

العيان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
صندوق بريد رقم 74 الصفاة، ساحة الصفاة
برج بيتك، الطابق 18-20
شارع أحمد الجابر



السادة المساهمين المحترمين
مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لمؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. («المؤسسة») وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2022 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم «مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة». ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) («الميثاق»). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمر آخر

لقد تم تدقيق البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 من قبل مراقب حسابات آخر والذي أبدى رأي تدقيق غير معدل حول تلك البيانات المالية في 20 أبريل 2022.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2022

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2022، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة الشركة الأم، قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أية نتيجة تأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

• تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

• تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهري في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

نبين أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها عقد التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة. في رأينا، احتفظت المؤسسة بدفاتر محاسبية منتظمة وتم إجراء الجرد وفقاً للأصول المرعية، وأن المعلومات المحاسبية التي قدمها مجلس الإدارة تتفق مع الدفاتر المحاسبية للمؤسسة. وحسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم تقع مخالفات لعقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجهه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي المجموع.



شيخه عدنان الفليج

سجل مراقبي الحسابات رقم 289 فئة أ

إرنست ويونغ

العيان والعصيمي وشركاهم

بيان المركز المالي المجموع

كما في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

1 يناير 2021	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	إيضاحات	
(معدلة)	(معدلة)			
(إيضاح 2.6)	(إيضاح 2.6)			
				الموجودات
9	52	49		النقد والنقد المعادل
334	290	242	3	ودائع لدى البنوك
1,359	1,107	1,069	4	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
127	249	191	5	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
1,366	1,398	1,685	6	استثمارات في شركات زميلة
90	93	95	7	موجودات أخرى
3,285	3,189	3,331		مجموع الموجودات
				المطلوبات وحقوق الملكية
				المطلوبات
418	314	431	8	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
392	174	126	9	تمويل محدد الأجل
108	93	86	10	مطلوبات أخرى
918	581	643		إجمالي المطلوبات
				حقوق الملكية
2,100	2,100	2,100	11	رأس المال
(287)	(176)	(122)		احتياطيات إعادة التقييم
561	574	578	11	احتياطيات أخرى
(7)	110	132		أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)
2,367	2,608	2,688		إجمالي حقوق الملكية
3,285	3,189	3,331		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.


إبراهيم علي القاضي
الرئيس التنفيذي

مازن إبراهيم عبد الكريم
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

2021	2022	إيضاحات	
24	17	12	إيرادات فوائد
61	(112)	13	صافي (الخسارة) / الربح من الاستثمارات
11	7	14	إيرادات توزيعات أرباح
72	254	6	حصة في نتائج شركات زميلة
21	6	15	أرباح وإيرادات أخرى
189	172		إجمالي الإيرادات
(8)	(12)	16	مصروفات فوائد
2	9	17	إيرادات تشغيل أخرى
183	169		صافي إيرادات التشغيل
(36)	(35)		تكاليف موظفين
(1)	(1)		تكاليف مبان
(10)	(11)		مصروفات تشغيل أخرى
(6)	9	18	رد / (مخصص) خسائر انخفاض القيمة وخسائر الائتمان المتوقعة
130	131		ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل الآخر المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

2021	2022	
130	131	ربح السنة
		إيرادات شاملة أخرى:
		بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع
16	112	حصة في الإيرادات الشاملة الأخرى لشركات زميلة
22	-	إعادة تصنيف احتياطي تحوط التدفقات النقدية نتيجة فقد التأثير المموس
		بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع
73	(58)	التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
111	54	الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة
241	185	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

رأس المال	احتياطات إعادة التقييم			احتياطات أخرى		أرباح مرحلة إجمالي حقوق الملكية / (خسائر متراكمة)	إجمالي
	احتياطي إعادة تقييم استثمارات	احتياطي تحويل التدفقات النقدية	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري		
الرصيد كما في 1 يناير 2022	(24)	(71)	(81)	449	125	110	2,608
ربح السنة	-	-	-	-	-	131	131
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة	(58)	110	2	-	-	-	54
إجمالي (الخسائر) / الإيرادات الشاملة للسنة	(58)	110	2	-	-	131	185
اقتطاع إلى الاحتياطات (إيضاح 11)	-	-	-	13	-	(13)	-
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 11)	-	-	-	-	(9)	(96)	(105)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	(82)	39	(79)	462	116	132	2,688
الرصيد كما في 1 يناير 2021	(97)	(115)	(75)	436	125	(21)	2,353
تأثير التعديل (إيضاح 2.6)	-	-	-	-	-	14	14
في 1 يناير 2021 (معدلة)	(97)	(115)	(75)	436	125	(7)	2,367
ربح السنة	-	-	-	-	-	130	130
إيرادات / (خسائر) شاملة أخرى للسنة	73	44	(6)	-	-	-	111
إجمالي الإيرادات / (الخسائر) الشاملة للسنة	73	44	(6)	-	-	130	241
اقتطاع إلى الاحتياطات (إيضاح 11)	-	-	-	13	-	(13)	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021 (معدلة)	(24)	(71)	(81)	449	125	110	2,608

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

2021	2022	إيضاحات	
الأنشطة التشغيلية			
130	131		ربح السنة
تعديلات لـ:			
6	(9)	18	(رد) / مخصص خسائر انخفاض القيمة وخسائر الائتمان المتوقعة
(15)	-	13	ربح محقق من بيع شركة زميلة
(19)	72	13	خسارة / (ربح) غير محقق من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(4)	-	13	صافي الربح من إعادة تصنيف استثمار
(72)	(254)	6	حصة في نتائج شركات زميلة
26	(60)		
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
44	48		ودائع لدى البنوك
271	(34)		موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(104)	117		ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(33)	(16)		الحركة في الموجودات الأخرى والمطلوبات الأخرى
204	55		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية			
31	-		متحصلات من بيع شركة زميلة
28	87		توزيعات أرباح من شركات زميلة
(11)	(1)		استثمارات إضافية في شركات زميلة
48	86		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
(209)	(39)		تمويل محدد الأجل مسدد
-	(105)	11	توزيعات أرباح مدفوعة
(209)	(144)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
43	(3)		صافي (النقص) / الزيادة في النقد والنقد المعادل
9	52		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
52	49		النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالملين دولار أمريكي)

1 معلومات حول الشركة والأنشطة

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. («المؤسسة») هي شركة استثمارية مسجلة في دولة الكويت كشركة مساهمة خليجية في 15 نوفمبر 1983. إن المؤسسة مملوكة بالتساوي من قبل حكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. تتمثل أغراض المؤسسة في مختلف أنشطة الاستثمار والتمويل.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو شارع جابر المبارك، شرق - الكويت.

تمت الموافقة على البيانات المالية المجمعة للمؤسسة وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ «المجموعة») للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 19 مارس 2023. يجوز للمجموعة العمومية السنوية للمساهمين تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

إن اتفاقية تأسيس المؤسسة ونظامها الأساسي يمنحها وضعاً قومياً خاصاً. ولا سيما المادة رقم 8 من اتفاقية التأسيس التي تنص على أن القوانين المحلية في كل دولة خليجية تكمل أحكام اتفاقية تأسيس المؤسسة ونظامها الأساسي، شريطة عدم تعارض هذه القوانين مع اتفاقية التأسيس والنظام الأساسي. ويصل ذلك إلى حد أنه في حالة وجود مثل هذا التعارض، تكون الأسبقية لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي على تلك القوانين المحلية، بما في ذلك قانون الشركات في الكويت رقم 1 لسنة 2016، وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

2 السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتفسيرات الصادرة عن اللجنة الدولية للتقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي، مقرب إلى أقرب مليون، الذي يمثل أيضاً العملة الرئيسية وعملة العرض للمجموعة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للمؤسسة وشركاتها التابعة بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة. بصورة محددة، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط عندما يكون لدى المجموعة:

• السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها)؛

• التعرض لمخاطر أو حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛ و

• القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في التأثير على عائداتها.

وعندما تحتفظ المجموعة بأقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك:

• الترتيب التعاقدى القائم مع حاملي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها

• الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى

• حقوق التصويت لدى المجموعة وحقوق التصويت المحتملة

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى وجود تغييرات في عامل واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة للسيطرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.1 أساس الإعداد (تتمة)

أساس التجميع (تتمة)

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف هذه السيطرة عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بالشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى بمساهمي المؤسسة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة. ويتم إجراء تعديلات عند الضرورة على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركات التابعة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات فيما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في شركة تابعة، دون فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- تعمل على تسجيل القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تعمل على تسجيل القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تعمل على تسجيل أي فائض أو عجز في بيان الدخل المجموع.
- تعيد تصنيف البنود المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة، إذا كان ذلك مناسباً ومتى اقتضت الضرورة ذلك إذا قامت المجموعة ببيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة مباشرة.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة، باستثناء ما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات

فيما يلي طبيعة وتأثير كل معيار جديد وتعديل:

تسري العديد من التعديلات والتفسيرات لأول مرة في سنة 2022 ولكن ليس لها تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات صدرت ولكن لم تسر بعد.

إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3

تستبدل التعديلات الإشارة المرجعية إلى إصدار سابق من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية بإشارة مرجعية إلى الإصدار الحالي الصادر في مارس 2018 دون تغيير متطلباتها بشكل كبير.

تضيف التعديلات استثناءً إلى مبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي للتقارير المالية 3 «دمج الأعمال» لتجنب إصدار الأرباح أو الخسائر المحتملة في «اليوم الثاني» والتي تنشأ عن الالتزامات والمطلوبات المحتملة التي ستتحقق ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21: الضرائب، إذا تم تكبدها بشكل منفصل. يتطلب الاستثناء من الكيانات تطبيق المعايير الواردة في معيار المحاسبة الدولي 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21، على التوالي، بدلاً من الإطار المفاهيمي، لتحديد ما إذا كان التزام حالي قائم في تاريخ الحيازة. تضيف التعديلات أيضاً فقرة جديدة إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 3 لتوضيح أن الموجودات المحتملة غير مؤهلة للاعتراف بها في تاريخ الحيازة.

وفقاً للأحكام الانتقالية، تطبق المجموعة التعديلات بأثر رجعي؛ أي على عمليات دمج الأعمال التي تتم بعد بداية فترة البيانات المالية المجمعة السنوية التي تقوم فيها المجموعة بتطبيق التعديلات لأول مرة (تاريخ التطبيق المبدئي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات (تتمة)

إشارة مرجعية إلى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 (تتمة)

لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة حيث لم يكن هناك موجودات محتملة أو التزامات أو مطلوبات محتملة ضمن نطاق هذه التعديلات التي نشأت خلال السنة.

الممتلكات والمنشآت والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 عقود التأجير

يحظر التعديل على المنشآت أن تخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات، أي متحصلات من بيع الأصناف المنتجة أثناء الوصول بذلك الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة ليكون قادراً على التشغيل بالطريقة التي تقصدها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بالمتحصلات من بيع هذه البنود، وتكاليف إنتاج تلك البنود، في الأرباح أو الخسائر.

وفقاً للأحكام الانتقالية، تطبق المجموعة التعديلات بأثر رجعي فقط على بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية أقرب فترة معروضة في حالة قيام المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة (تاريخ التطبيق المبدئي).

لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة حيث لم تكن هناك مبيعات لبنود منتجة من خلال الممتلكات والمنشآت والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 1 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة - قيام الشركة التابعة بالتطبيق لأول مرة

يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة المتعلقة الإفصاحات رقم (د) 16 (أ) من المعيار الدولي للتقارير المالية 1 بقياس فروق تحويل العملات الأجنبية المترجمة بواسطة المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة للشركة الأم استناداً إلى تاريخ انتقال الشركة الأم إلى استخدام المعيار الدولي للتقارير المالية في حالة عدم إدراج أي تعديلات مرتبطة بإجراءات التجميع أو بما يتوافق مع تأثيرات دمج الأعمال التي قامت خلالها الشركة الأم بعبارة الشركة التابعة. يسري هذا التعديل أيضاً على الشركة الزميلة أو شركة المحاصة التي تختار تطبيق الفقرة المتعلقة الإفصاحات رقم (د) 16 (أ) من المعيار الدولي للتقارير المالية 1. لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة حيث إنها لم تقم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية - الرسوم ضمن اختبار نسبة 10%، في حالة إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يتضمن التعديل توضيحات حول الرسوم التي تدرجها المنشأة ضمن التقييم الذي تجريه حول مدى اختلاف شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل بصورة جوهرية عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المبالغ المسددة أو المستلمة فيما بين المقترض والمقرض مشتملة على الرسوم المسددة أو المستلمة إما من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الطرف الآخر. ليس هناك تعديل مماثل مقترح فيما يتعلق بمعيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

وفقاً للأحكام الانتقالية، تقوم المجموعة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي تم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة البيانات المالية المجمعة السنوية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة (تاريخ التطبيق المبدئي). لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة حيث لم يكن هناك تعديلات على الأدوات المالية للمجموعة خلال السنة.

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الصادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن هذه القائمة هي المعايير والتفسيرات الصادرة. تعتمزم المجموعة تطبيق تلك المعايير والتفسيرات عند سريان مفعولها، متى كان ذلك ممكناً.

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2017 المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين، وهو معيار محاسبي جديد شامل لعقود التأمين يغطي الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. وما أن يسري، يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4 عقود التأمين الصادر في سنة 2005. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على كافة أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة والتأمين العام والتأمين المباشر وإعادة التأمين) بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدر هذه العقود وكذلك بما يخضع لبعض الضمانات والأدوات المالية ذات مزايا المشاركة التقديرية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين (تتمة)

تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. والهدف العام للمعيار الدولي للتقارير المالية 17 هو تقديم نموذج محاسبي لعقود التأمين يتميز بأنه الأكثر إفادة وتناسقاً لشركات التأمين. على النقيض من المتطلبات الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 4 والتي تستند بصورة كبيرة إلى عدم التطبيق بأثر رجعي للسياسات المحاسبية المحلية السابقة، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 17 نموذجاً شاملاً لعقود التأمين يغطي كافة جوانب المحاسبة ذات الصلة. يعتمد أساس المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على النموذج العام والذي يساوده:

- تعديل محدد للعقود ذات مزايا المشاركة المباشرة (طريقة الأتعاب المتغيرة).
- طريقة مبسطة (طريقة توزيع الأقساط) وتطبق بصورة رئيسية على العقود قصيرة الأجل.
- يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على فترات البيانات المالية المجمعة للمجموعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع ضرورة إدراج المبالغ المقارنة. ويسمح بالتطبيق المبكر ولكن شريطة أن تقوم المنشأة أيضاً بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في أو قبل تاريخ قيامها بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 لأول مرة. ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات تأثير مادي على المجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020 تعديلات على الفقرات رقم 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي 1 لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. وتوضح التعديلات ما يلي:

- ما المقصود بحق تأجيل التسوية
- لا بد أن يتحقق حق التأجيل في نهاية فترة البيانات المالية المجمعة
- لن يتأثر ذلك التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحق التأجيل
- يتحقق ذلك فقط إذا تمثلت الأداة المشتقة المضمنة في التزام قابل للتحويل في أداة حقوق ملكية وذلك في حالة ألا يؤثر الالتزام على تصنيفها.
- تسري التعديلات على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات على تصنيف المطلوبات المالية تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في فبراير 2021 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8 والتي قدم فيها تعريف «التقديرات المحاسبية». توضح التعديلات التمييز بين التغيرات في التقديرات والتغيرات المحاسبية في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما توضح التعديلات كيف تستخدم المنشآت أساليب القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

تسري التعديلات على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 وتطبق على التغيرات في السياسات والتغيرات المحاسبية في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية الفترة. ويسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن تلك الحقيقة. ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير مادي على المجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان الممارسة 2 لإطار المعايير الدولية للتقارير المالية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في فبراير 2021 تعديلات على معيار المحاسبة الدولية 1 وبيان الممارسة 2 لإطار المعايير الدولية للتقارير المالية وضع أحكام المعلومات الجوهرية والتي يقدم فيها إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام المعلومات الجوهرية على إفصاحات السياسات المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسات المحاسبية التي تكون أكثر نفعاً عن طريق استبدال متطلبات المنشآت في الإفصاح عن سياساتها المحاسبية المرتبطة «الملحوظة» بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية «الجوهرية» وإضافة الإرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت مفهوم المعلومات الجوهرية في صنع القرارات بشأن إفصاحات السياسات المحاسبية.

تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. نظراً لأن التعديلات على بيان الممارسة 2 تقدم إرشادات غير إلزامية بشأن تطبيق تعريف المعلومات الجوهرية على معلومات السياسات المحاسبية، فإن تاريخ سريان مفعول هذه التعديلات ليس ضرورياً. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذه التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسات المحاسبية للمجموعة.

إن المعايير الجديدة أو المعدلة الأخرى الصادرة ولكن لم تسر بعد ليست ذات صلة بالمجموعة وليس لها أي تأثير على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الشراء المحاسبية. تقاس تكلفة الحيازة وفقاً لمجموع المقابل المحول، ويقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، يقوم المشتري بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشتراة. يتم تحميل تكاليف الحيازة كمصروف وتدرج ضمن بيان الدخل المجموع.

عندما تقوم المجموعة بحيازة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المقدرة لغرض تحديد التصنيف المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الحيازة. ويتضمن هذا فصل المشتقات المجمعة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المشتراة.

عند تحقيق دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة من خلال بيان الدخل المجموع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري سوف يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة. إن التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل الذي من المقدر أن يكون أصل أو التزام، سوف يتم إدراجها إما في بيان الدخل المجموع أو كتغير في الإيرادات الشاملة الأخرى. عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، لا يعاد قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل زيادة تكلفة دمج الأعمال عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والمطلوبات المحتملة للشركة المشتراة. إذا كانت تكاليف الحيازة أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يدرج الفرق مباشرة في بيان الدخل المجموع.

بعد الاعتراف المبدئي، تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ الحيازة، إلى كل وحدة من وحدات إنتاج النقد التي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بصرف النظر عن تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة التي تم حيازتها إلى الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من وحدة إنتاج النقد (مجموعة وحدات إنتاج النقد) ويتم استبعاد جزء من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة الدفترية للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

الأدوات المالية

الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة؛ و
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالدين والأسهم، على التوالي)؛ أو
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجموع.

يتم الاعتراف مبدئياً بالموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع تسجيل تكاليف المعاملة في بيان الدخل المجموع. ويتم الاعتراف مبدئياً بالموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بحيازتها أو إصدارها.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي وفقاً للتكلفة المطفأة في حالة استيفائه كلا الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها للموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. أي إذا كان هدف المجموعة يقتصر على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كان يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال «البيع» ويتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج «السيناريو الأسوأ» أو «سيناريو حالات الضغط» في الاعتبار. في حالة تسجيل التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات المستقبلية.

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

وكخطوة ثانية في عملية التصنيف، تقوم الشركة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تفي باختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للربح في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط، تقوم الشركة بتطبيق أحكام، وتراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي والفترة المحدد لها معدل الفائدة.

على النقيض، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من حالة مخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على المبلغ القائم فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، يتم قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل سعر الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالإيرادات وأرباح تحويل العملات الأجنبية والخسائر والانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف في بيان الدخل المجمع.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والموجودات الأخرى على أنها موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ويتألف النقد والنقد المعادل من النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال سبعة أيام.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

(أ) أدوات حقوق الملكية

عند الاعتراف المبدئي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في أسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. يتم لاحقاً قياس الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقاً للقيمة العادلة. تسجل التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضها في احتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المرحلة عند إلغاء الاعتراف ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

ب) أدوات الدين

تسجل المجموعة أدوات الدين في القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما يتم استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال، يتم تحقيق ذلك الهدف عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- استيفاء الشروط التعاقدية لمتطلبات اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط.

يتم لاحقاً قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى مع إدراج الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى بيان الدخل المجموع.

ليس لدى المجموعة أدوات دين من فئة القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس كافة الموجودات المالية غير المصنفة كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقاً للموضح أعلاه وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة على نحو غير قابل للإلغاء تصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا أدى ذلك إلى استبعاد الفروق المحاسبية التي قد تنشأ أو الحد منها بصورة جوهرية.

ويتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الدخل المجموع وفقاً لشروط العقد، أو عندما يثبت الحق في السداد.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً للاعتراف المبدئي، ما لم تتم المجموعة بتغيير نموذج أعمالها المختص بإدارة الموجودات المالية؛ وفي هذه الحالة، يعاد تصنيف كافة الموجودات المالية المتأثرة بالتغيير في اليوم الأول لفترة البيانات المالية المجمعة التالي للتغيير في نموذج الأعمال.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا تعترف المجموعة بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة تم فيها تحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل المالي أو لم تتم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المدرجة في بيان المركز المالي المجموع ولكنها تحتفظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للموجودات المحولة. وفي هذه الحالات، لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تتحرك الموجودات خلال المراحل الثلاث التالية بناءً على التغيير في جدارة الائتمان منذ تاريخ الاعتراف المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً

بالنسبة لحالات التعرض للمخاطر التي لا يحدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الـ 12 شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - دون أي انخفاض ائتماني

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

بالنسبة لحالات التعرض للمخاطر الائتمانية التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تنخفض قيمتها الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - مع التعرض للانخفاض الائتماني

يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية في الموجودات المالية منخفضة القيمة ائتمانياً. تعتبر الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل.

وفي كل تاريخ بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. وتتضمن الأدلة على أن أصلاً مالياً منخفض في قيمته الائتمانية البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو جهة الإصدار.
- مخالفة العقد مثل العجز أو التأخر عن السداد.
- إعادة هيكلة الأدوات من قبل المجموعة وفقاً لشروط لا تنظر المجموعة بغيرها.
- أن يصبح من المحتمل أن يتعرض للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
- تلاشي سوق نشط للأوراق المالية بسبب صعوبات مالية.

تقيم المجموعة احتمال التعثر في السداد بالنظر إلى فترة تأخر سداد المبالغ مستحقة القبض. غير أنه في بعض الحالات، قد تعتبر المجموعة أيضاً أن الأصل المالي متعثر السداد عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المرجح أن تستلم المجموعة المبالغ التعاقدية غير المسددة بالكامل قبل مراعاة أي تحسينات ائتمانية تحتفظ بها المجموعة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

وعند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأصل مالي قد زادت زيادة ملحوظة منذ الاعتراف المبدئي، وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، تأخذ المجموعة في اعتبارها المعلومات المعقولة والقابلة للدعم ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد لا داعي لهما. ويشمل ذلك المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية على حد سواء، استناداً إلى الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان القائم على المعلومات، بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بيان المركز المالي المجموع

يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وتصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا صنفت على أنها محتفظ بها للمتاجرة، أو كانت مشتقة أو تم تسجيلها على هذا النحو عند الاعتراف المبدئي. يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصروفات فوائد، في بيان الدخل المجموع. تقاس المطلوبات المالية الأخرى فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بمصروفات الفوائد الأرباح والخسائر من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع كما يتم أيضاً الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف في بيان الدخل المجموع.

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كالاتي:

ودائع من البنوك والمؤسسات المالية

تدرج الودائع من البنوك والمؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

تمويل محدد الأجل

يتم تسجيل التمويلات محددة الأجل مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ناقصاً التكاليف المتعلقة مباشرةً بالمعاملة. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس التمويل محدد الأجل لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

مطلوبات أخرى

يتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع أو خدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أو لم تصدر.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

لا تعترف المجموعة بالتزام مالي عندما يتم الإلغاء من الالتزامات التعاقدية المرتبطة به أو إلغاءها أو انتهاء صلاحية سريانها. لا تعترف المجموعة أيضاً بالتزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية للالتزام المعدل بصورة جوهرية، وفي هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد استناداً إلى الشروط المعدلة وفقاً للقيمة العادلة.

عند إلغاء الاعتراف بالتزام مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة) في بيان الدخل المجموع.

مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويُدْرَج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجموع إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تقيس المجموعة الأدوات المالية، مثل الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والموجودات غير المالية مثل العقارات الاستثمارية، بالقيمة العادلة في كل تاريخ بيان للمركز المالي المجموع.

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو النقل في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام.

يجب وجود إمكانية وصول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة من قبل المجموعة. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام افتراضات من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لمصلحتهم الاقتصادية المثلى.

يراعي قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على إنتاج مزايا اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تستخدم المجموعة أساليب تقييم ملائمة للظروف والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
- المستوى 2: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون بها أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا.
- بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين المستويات في الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استنادًا إلى أقل مستوى من المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة.
- وتحدد الإدارة السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر، مثل العقارات الاستثمارية والموجودات المالية غير المسعرة المتاحة للبيع، والقياس غير المتكرر، مثل الموجودات المحتفظ بها للتوزيع في العمليات المتوقعة.
- بالنسبة للاستثمارات المتاجر بها في أسواق مالية منظمة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة في سوق الأوراق المالية وفقًا لآخر أمر شراء بتاريخ البيانات المالية المجمعة.
- وبالنسبة للاستثمارات التي لا تتوفر لها أسعار سوقية معروفة، يتم وضع تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى المعاملات الأساسية أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو مضاعف الأرباح، أو إلى السعر المرتبط بالقطاع إلى مضاعف الأرباح أو مضاعف الأرباح الخاص بالقطاع أو استنادًا إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار مخصصة بالمعدلات الحالية المطبقة على البنود ذات الشروط وخصائص المخاطر المماثلة. تأخذ تقديرات القيمة العادلة في الاعتبار قيود السيولة وتقييم أي انخفاض في القيمة.
- بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوقة منها وليس بالإمكان الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة فإنها تدرج بتكلفتها المبدئية ناقصًا انخفاض القيمة.
- يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة استنادًا إلى التدفقات النقدية مخصصة باستخدام معدلات فائدة للبنود ذات سمات وشروط مخاطر مماثلة.
- يوجد تحليل للقيمة العادلة للأدوات المالية وتفاصيل أخرى حول كيفية قياسها في إيضاح 24.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن قيمة الأصل غير المالي قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند طلب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصًا تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدها لكل أصل على أساس إفرادي ما لم يكن الأصل منتجًا لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

تدرج خسائر انخفاض القيمة من العمليات المستمرة في بيان الدخل المجموع ضمن فئات المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الأصل الذي انخفضت قيمته. يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقًا لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من قبل المجموعة. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقًا فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الممكن استردادها. إن مبلغ الزيادة لا يمكن أن يتجاوز القيمة الممكن استردادها أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا الرد في بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالملين دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي منشأة يكون لدى المجموعة تأثير ملموس عليها. والتأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على السياسات ويتضح ذلك عادة من خلال حيازة من 20% إلى 50% من قوة التصويت في الشركة المستثمر فيها. ويتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة بطريقة حقوق الملكية المحاسبية. عندما يتم الحيازة والاحتفاظ بالشركة الزميلة بصورة حصرية بغرض إعادة البيع، يتم المحاسبة عنها كأصل غير متداول محتفظ به للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركة الزميلة بالتكلفة مع تعديلها لاحقاً بالتغيرات بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة المستثمر فيها. تدرج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفائها أو اختبارها لتحديد انخفاض قيمتها بشكل منفصل. تسجل المجموعة حصتها في نتائج عمليات الشركات الزميلة اعتباراً من تاريخ البدء الفعلي للتأثير أو الملكية في بيان الدخل المجموع. عندما يتم تسجيل تغير مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بتسجيل حصتها من التغيرات والإفصاح عنها في بيان الدخل الشامل، متى كان ملائماً.

تخضع التوزيعات المستلمة من شركة زميلة القيمة الدفترية للاستثمار.

تستبعد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركة الزميلة بما يتناسب مع حصة المجموعة في الشركة الزميلة. كما تستبعد الخسائر غير المحققة ما لم تتضمن المعاملات دليلاً على الانخفاض في قيمة الموجودات المحولة.

إن تاريخ البيانات المالية للشركة الزميلة مماثل لتاريخ البيانات المالية للمجموعة وفي حالة أي اختلاف في تاريخ البيانات المالية للشركة الزميلة، والذي لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة، يتم إجراء تعديلات لتعكس أثر المعاملات الهامة أو الأحداث الأخرى التي وقعت بين هذا التاريخ وتاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية للشركة الزميلة مماثلة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة للمعاملات المشابهة والأحداث في الظروف المماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسارة انخفاض قيمة إضافية من استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في شركات زميلة قد انخفضت قيمته. وفي هذه الحالة، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجموع.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة الزميلة، تقيس المجموعة وتسجل أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم احتساب الربح أو الخسارة في هذه المعاملة بمقارنة القيمة الدفترية للشركة الزميلة في توقيت فقد التأثير الملموس بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في ذلك التاريخ. وتسجل هذه الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل المجموع.

إن الشركات الزميلة للمجموعة مدرجة في إيضاح 27.

مخصصات أخرى

تسجل المخصصات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع للمجموعة عندما يكون على المجموعة التزام (قانوني أو استدلالي) نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل ومن الممكن قياسه أن يتطلب ذلك تدفقات صادرة للمنافع الاقتصادية وذلك لتسوية هذا الالتزام.

ممتلكات والآلات ومعدات

تدرج الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة التاريخية الإنفاق المتعلق مباشرة بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم الاعتراف بها كأصل منفصل، متى كان ذلك مناسباً، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المزايا الاقتصادية المستقبلية الخاصة بالبنود إلى المجموعة وعندما يمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوقة منها. تحمل كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى على بيان الدخل المجموع خلال السنة المالية التي تكبدت فيها.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. إذا وجد ذلك المؤشر وعندما تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ المقدّر الممكن استرداده، ويتم تخفيض الموجودات إلى مبلغها الممكن استرداده.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ممتلكات وآلات ومعدات (تتمة)

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدار 3-20 سنة وهو العمر الإنتاجي المقدر للموجودات.

إن بند الممتلكات والآلات والمعدات المسجل مبدئياً لا يتم الاعتراف به عند البيع أو عند عدم توقع الحصول على مزايا اقتصادية من استخدامه أو بيعه. تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إلغاء الاعتراف بالموجودات (يحتسب من خلال الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجموع في السنة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف بالأصل.

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات في نهاية كل سنة مالية وتعديلها متى كان ذلك ملائماً.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

تمتلك المجموعة أدوات مالية مشتقة للتحوط من التعرض لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة.

يتم قياس المشتقات مبدئياً بالقيمة العادلة. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات فيها بشكل عام في بيان الدخل المجموع.

يتم الإبلاغ عن القيم العادلة الموجبة والسلبية كموجودات ومطلوبات على التوالي ويتم مقاصتها عندما تكون هناك نية للتسوية بالصافي ويوجد حق قانوني للمقاصة.

وفي بداية علاقات التحوط المحددة، توثق المجموعة هدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط. وتوثق المجموعة أيضاً العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن يتم مقاصة التغيرات في التدفقات النقدية للبند المتحوط له وأداة التحوط بعضها ببعض.

بالنسبة لمعاملات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط المحاسبة عنها كمعاملة تحوط، فإن أي أرباح أو خسائر نتيجة إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة يتم تسجيلها على الفور في بيان الدخل المجموع. يعدل أي ربح أو خسارة على البند المتحوط له الذي يتعلق بالمخاطر المتحوط له مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط وتفيد في بيان الدخل المجموع.

أما بالنسبة لمعاملات التحوط التي لا تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كتحوط، فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل المجموع.

عندما لا تعد معاملات التحوط مستوفية لشروط المحاسبة عنها كمعاملة تحوط أو عند بيع أداة التحوط أو انتهاء صلاحيتها أو إلغاؤها، فإن محاسبة التغطية يتم إيقافها. عندما يتم إيقاف محاسبة التحوط للتدفقات النقدية، فإن المبالغ المتراكمة في احتياطي التحوط تبقى في حقوق الملكية إلى وقت حدوث المعاملة المتوقعة. من أجل تحوط معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم إدراجها في تكلفة البند غير المالي عند الاعتراف المبدئي به أو، بالنسبة لعمليات التحوط الأخرى للتدفقات النقدية، فإنه يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل المجموع في نفس الفترة أو الفترات حيث أن التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل تؤثر على بيان الدخل المجموع.

أما عندما لا يعود من المتوقع حدوث تدفقات نقدية مستقبلية، فإنه يعاد على الفور تصنيف المبالغ المتراكمة في احتياطي التحوط وتكلفة احتياطي التحوط إلى بيان الدخل المجموع.

الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

يجب الوفاء بمعايير الاعتراف المحددة التالية قبل تسجيل الإيرادات:

إيرادات ومصروفات الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل المجموع لجميع الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلية هو المعدل الذي يخصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصل المالي أو الالتزام المالي أو فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

إيرادات الرسوم والعمولات

تتحقق إيرادات الرسوم المستحقة من تقديم الخدمات على مدى فترة الخدمات. وتتحقق الرسوم الناتجة من تقديم خدمات المعاملات عند إتمام المعاملة ذات الصلة. تتحقق إيرادات رسوم الأداء بعد عند اكتسابها، أو عندما تصبح مخاطر عدم تحقق هذه الرسوم غير موجودة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاعتراف بالإيرادات والمصروفات (تتمة)

صافي الأرباح من إيرادات الاستثمار

تمثل إيرادات الاستثمار النتائج الناشئة من أنشطة المتاجرة بما في ذلك كافة الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيرادات توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.

مكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين وفقاً لقانون العمل الكويتي وعقود الموظفين وقوانين العمل المطبقة في الدول التي تعمل فيها الشركات التابعة. يمثل الالتزام المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لإنهاء الخدمات الإجباري بتاريخ البيانات المالية المجمعة. ويتم سداد الالتزامات ضمن خطة يتم إدارتها من قبل أمين مستقل.

إعداد التقارير عن القطاعات

القطاع هو عنصر مميز في المجموعة والذي يعمل إما على توفير المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو توفير المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة (قطاع جغرافي)، والتي تخضع لمخاطر ومزايا تختلف عن تلك الخاصة بقطاعات أخرى.

العملات الأجنبية

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي وهو يمثل أيضاً العملة الرئيسية وعملة العرض للمؤسسة. تقوم كل شركة من شركات المجموعة بتحديد عملتها الرئيسية ويتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية المجمعة باستخدام هذه العملة الرئيسية.

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية.

إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والمدرجة بالقيمة العادلة تحول إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. وتدرج جميع الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية للبنود غير النقدية ضمن بيان الدخل المجموع ضمن صافي التغير في القيمة العادلة. إن أي شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية وأي تعديلات بالقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناتجة من الحيازة يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات متعلقة بالعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

يتم بتاريخ البيانات المالية المجمعة تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة الأجنبية والقيمة الدفترية للشركات الزميلة الأجنبية إلى العملة الرئيسية للمؤسسة بسعر التحويل السائد في تاريخ البيانات المالية المجمعة، ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بهذه الشركات بالمتوسط المرجح لأسعار التحويل للسنة. يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من عمليات تحويل العملات الأجنبية مباشرة في تعديلات تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية. عند بيع شركة أجنبية، يتم تسجيل المبلغ المتراكم في حقوق الملكية والمتعلق بالعملية الأجنبية ذات الصلة ضمن بيان الدخل المجموع.

المطلوبات والموجودات المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة في بيان المركز المالي المجموع، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى خارج المجموعة أمراً مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة في بيان المركز المالي المجموع بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق منافع اقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات الخاصة بالمطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. إلا أن عدم التأكد من الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في الفترات المستقبلية.

الأحكام

في إطار عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، أصدرت الإدارة الأحكام التالية، التي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة.

تصنيف الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم ضمنه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي ترتبط بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم أم لا.

قياس القيمة العادلة

في حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجموع استناداً إلى أسعار معلنة في أسواق نشطة، يتم تحديد قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تشمل نموذج التدفقات النقدية المخصومة وطريقة المقارنة بالسوق وما إلى ذلك. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من أسواق ملحوظة إن أمكن. وإذا تعذر ذلك، يلزم استخدام درجة من الأحكام عند تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وتقلبات السوق. يمكن أن تؤثر أي تغييرات في هذه التقديرات واستخدام تقديرات مختلفة لكن متساوية على قيمتها الدفترية.

هناك حاجة إلى قدر كبير من أحكام الإدارة لتقدير القيمة العادلة للموجودات التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة نتيجة لدمج الأعمال بما في ذلك الموجودات غير الملموسة والمطلوبات المحتملة.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية المجمعة والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

انخفاض قيمة استثمارات في شركات زميلة

تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين المبلغ القابل للاسترداد وقيمتها الدفترية إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركات الزميلة قد انخفض في قيمته. ويتطلب تقدير المبلغ القابل للاسترداد من المجموعة إجراء تقدير للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل واختيار المدخلات المناسبة للتقييم.

تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة

يستند تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة عادةً إلى واحدة مما يلي:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية متكافئة.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- تدفقات نقدية مخصومة؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المسعرة تقديراً جوهرياً.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 إعادة إدراج خطأ عن السنوات السابقة

خلال 2022، اكتشفت إحدى الشركات الزميلة أن تعديلات التجميع المتعلقة بتكلفة الاقتراض المرسلة خلال مرحلة بناء المحطة قد تم استبعادها عن طريق الخطأ. ولقد تم تصحيح الخطأ عن طريق إعادة إدراج كل بند من بنود البيانات المالية التي تأثرت للفترة السابقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 1 «عرض البيانات المالية» ومعيار المحاسبة الدولي 8 «السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء».

1 يناير 2021			31 ديسمبر 2021			
تصحيح الخطأ	تصحيح الخطأ	كما سبق تسجيلها	كما تم إعادة إدراجها	تصحيح الخطأ	كما سبق تسجيلها	
1,366	14	1,352	1,398	14	1,384	الموجودات
						استثمار في شركات زميلة
(7)	14	(21)	110	14	96	حقوق الملكية
						أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)

لم يكن لتصحيح الخطأ السابق ذكره تأثير على بيان الدخل المجموع أو بيان الدخل الشامل الآخر المجموع أو بيان التدفقات المالية المجموع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

3 ودائع لدى البنوك

2021	2022	
60	1	بنوك محلية
230	241	بنوك في دول خليجية أخرى و بنوك دولية
290	242	

تحمل الودائع لدى البنوك متوسط معدل فائدة فعلي بنسبة 1.82% سنوياً (2021: 0.54% سنوياً).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

4 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2021	2022	
		أدوات دين
123	200	سندات دولية
408	154	سندات خليجية وسندات إسلامية
8	1	أدوات دين مهيكلية
539	355	
		أسهم وصناديق إدارة
195	300	استثمارات في أسهم مسعرة
242	308	التحوط وصناديق بديلة أخرى غير مسعرة
437	608	
		مساهمات حقوق الملكية
64	50	استثمارات في أسهم غير مسعرة
		صناديق أسهم خاصة
59	52	محفظة صناديق إدارة
8	4	محفظة صناديق عقارية
67	56	
1,107	1,069	

تحمل أدوات الدين معدل فائدة فعلية يتراوح من 1.37% إلى 8.50% سنوياً (2021: 0.13% إلى 7.63% سنوياً).

تم الإفصاح عن تصنيف الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل حسب مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة في إيضاح 24.

5 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

2021	2022	
		مساهمات حقوق الملكية
249	191	استثمارات في أسهم غير مسعرة

تم الإفصاح عن تصنيف الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى حسب مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة في إيضاح 24.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

6 استثمار في شركات زميلة

إن استثمارات المجموعة في شركات زميلة مدرجة في سوق الأوراق المالية بقيمة دفترية بمبلغ 118 مليون دولار أمريكي (2021: 110 مليون دولار أمريكي) والقيمة السوقية بمبلغ 108 مليون دولار أمريكي (2021: 130 مليون دولار أمريكي).

يوضح الجدول التالي ملخص للمعلومات المالية الموجزة لاستثمارات المجموعة في شركات زميلة:

2021 (معدلة)	2022	
4,295	4,767	حصة في موجودات
(2,808)	(3,001)	حصة في مطلوبات
1,487	1,766	حصة في صافي الموجودات
67	68	شهرة
(156)	(149)	خسائر انخفاض القيمة المتراكمة
1,398	1,685	القيمة الدفترية
2,563	2,551	الحصة في الإيرادات
72	254	الحصة في نتائج السنة

تم الإفصاح عن الشركات الزميلة في إيضاح 27.

فيما يلي ملخص للمعلومات المالية للشركات الزميلة الجوهرية للمجموعة:

2022	شركة فولاذ القابضة ش.م.ب (م)	شركة تريستار القابضة المحدودة	الشركة الوطنية للاتصالات الجزائر	شركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.	شركة الدور القابضة المحدودة (معدلة)
الموجودات	2,798	1,583	1,010	1,220	1,823
المطلوبات	(997)	(917)	(535)	(967)	(1,094)
الحصص غير المسيطرة	(280)	(184)	-	-	-
صافي الموجودات	1,521	482	475	253	729
الإيرادات	3,102	854	610	261	361
نتائج السنة	468	66	23	(94)	27
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة	(7)	(1)	3	10	129
2021	شركة فولاذ القابضة ش.م.ب (م)	شركة تريستار القابضة المحدودة	الشركة الوطنية للاتصالات الجزائر	شركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.	شركة الدور القابضة المحدودة (معدلة)
الموجودات	2,404	1,004	988	4,294	1,831
المطلوبات	(1,000)	(571)	(487)	(3,372)	(1,233)
الحصص غير المسيطرة	(224)	(9)	-	-	-
صافي الموجودات	1,180	424	501	922	598
الإيرادات	3,142	540	625	323	377
نتائج السنة	114	44	13	(66)	27
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة	6	(14)	(26)	-	77

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

6 استثمار في شركات زميلة (تتمة)

فيما يلي المعلومات المالية المخصصة للشركات الزميلة غير الجوهرية للمجموعة بصورة فردية، قبل أي استبعادات:

2021	2022	
5,794	6,214	الموجودات
(4,325)	(4,516)	المطلوبات
1,469	1,698	صافي الموجودات
2,191	2,178	الإيرادات
(2)	21	نتائج السنة
(17)	230	الإيرادات / (الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة

أجرت الإدارة تقييماً لمؤشرات انخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة بالنظر إلى التغيرات السلبية الكبيرة في الاقتصاد أو عوامل السوق أو البيئة القانونية أو القطاع أو العوامل السياسية التي تؤثر على أعمال الشركات المستثمر فيها بما في ذلك مراعاة التغيرات في الوضع المالي للشركات المستثمر فيها.

وقد قدرت الإدارة المبلغ القابل للاسترداد من استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة من خلال تحديد القيمة أثناء الاستخدام، ونتيجة لذلك، تم تسجيل رد انخفاض القيمة بمبلغ 7 مليون دولار أمريكي (2021: لا شيء دولار أمريكي) في بيان الدخل المجمع (إيضاح 18).

7 موجودات أخرى

2021	2022	
39	35	موجودات أخرى، بما فيها المدينون التجاريون لشركات تابعة
(10)	(8)	ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة
29	27	
8	5	فوائد ورسوم وعمولات وتوزيعات أرباح مستحقة
-	8	القيمة العادلة الموجبة لأدوات مالية مشتقة
2	2	مدفوعات مقدماً
19	18	ممتلكات وآلات ومعدات
35	35	أموال هامشية مدفوعة لأدوات مالية مشتقة
93	95	

8 ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

2021	2022	
30	150	ودائع من بنوك مركزية في دول مجلس التعاون الخليجي
204	241	ودائع من مؤسسات مالية أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي
80	40	ودائع من مؤسسات مالية دولية أخرى
314	431	

تحمل الودائع من البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى متوسط معدل فائدة فعلية قدره 1.77% سنوياً (2021: 0.45% سنوياً).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالملين دولار أمريكي)

9 تمويل محدد الأجل

2021	2022	معدل الفائدة %	إصدار سندات متوسطة الأجل:
41	-	5.10% سنوياً (نصف سنوي)	سندات متوسطة الأجل للمؤسسة بالرينغيت المالي بمعدل ثابت تستحق في 2022
96	91	4.52% سنوياً (نصف سنوي)	سندات متوسطة الأجل للمؤسسة بالرينغيت المالي بمعدل ثابت تستحق في 2023
37	35	5.30% سنوياً (نصف سنوي)	سندات متوسطة الأجل للمؤسسة بالرينغيت المالي بمعدل ثابت تستحق في 2027
174	126		

10 مطلوبات أخرى

2021	2022	
3	6	فوائد مستحقة
52	48	القيمة العادلة السالبة للأدوات المالية المشتقة
38	32	مطلوبات أخرى بما فيها الدائنون التجاريون لشركات تابعة ومصرفيات مستحقة
93	86	

11 حقوق الملكية

- 11.1 يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 2.1 مليون سهم بقيمة 1,000 دولار أمريكي للسهم (2021: 2.1 مليون سهم بقيمة 1,000 دولار أمريكي للسهم).
- 11.2 وفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي اقتطاع 10% من ربح السنة الخاصة بمساهمي المؤسسة إلى الاحتياطي الإجمالي غير القابل للتوزيع ويتوقف هذا الاقتطاع عندما يبلغ هذا الاحتياطي 50% من رأسمال المؤسسة كحد أدنى.
- خلال السنة، اقتطعت المؤسسة نسبة 10% من صافي أرباح السنة الخاصة للاحتياطي الإجمالي.
- 11.3 ووفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي اقتطاع نسبة 10% من أرباح السنة الخاصة بمساهمي المؤسسة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز وقف هذا الاقتطاع بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين. إن هذا الرصيد متاح للتوزيع على المساهمين وفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة.
- كما هو موضح في إيضاح 28، أوصى مجلس الإدارة بعدم اقتطاع نسبة 10% من أرباح السنتين 2022 و2021 إلى الاحتياطي الاختياري.
- 11.4 أوصى اجتماع أعضاء مجلس الإدارة، الذي عقد في 17 مارس 2022 بتوزيع أرباح نقدية قدرها 50 دولار أمريكي للسهم الواحد بقيمة 105 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عقد في 17 أبريل 2022 على الأرباح النقدية وعلى استخدام مبلغ 9 مليون دولار أمريكي من الاحتياطي الاختياري ومبلغ 96 مليون دولار أمريكي من الأرباح المرحلة لتوزيع الأرباح النقدية والتي تم سدادها لاحقاً.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في ולلسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

12 إيرادات فوائد

2021	2022	
2	6	ودائع لدى البنوك
22	11	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
24	17	

13 صافي (الخسارة) / الربح من الاستثمارات

2021	2022	
15	-	ربح محقق من بيع شركة زميلة
23	(40)	(خسارة) / ربح محقق من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
19	(72)	(خسارة) / ربح غير محقق من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
4	-	صافي الربح من إعادة تصنيف الاستثمار
61	(112)	

14 إيرادات توزيعات أرباح

2021	2022	
3	1	أسهم وصناديق مدارة
8	6	مساهمات حقوق الملكية
11	7	

15 أتعاب وإيرادات أخرى

2021	2022	
17	-	أتعاب وعمولات
2	-	التغير في القيمة العادلة للمقابل المحتمل
2	6	إيرادات أخرى
21	6	

16 مصروفات فوائد

2021	2022	
(2)	(6)	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(6)	(6)	تمويل محدد الأجل
(8)	(12)	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

17 إيرادات تشغيل أخرى

2021	2022	
41	58	مبيعات
(35)	(49)	تكلفة المبيعات
6	9	مجموع الربح
-	5	إيرادات أخرى
(2)	(2)	مصروفات بيع وتوزيع
(2)	(3)	مصروفات إدارية
2	9	

تمثل إيرادات التشغيل الأخرى صافي الإيرادات من شركة تابعة عاملة في أنشطة التصنيع والخدمات.

18 رد / (مخصص) خسائر انخفاض القيمة وخسائر الائتمان المتوقعة

2021	2022	
-	7	رد خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة
(6)	2	رد / (مخصص) خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات الأخرى
(6)	9	

19 التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يوجد بالمؤسسة نظام اشتراك اختياري ونظام مكافأة نهاية الخدمة والتي تشمل جميع العاملين فيها. ويحدد الاشتراك في النظام الاختياري على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش ويتكون من اشتراك مسدد من قبل العاملين بالإضافة إلى اشتراك مماثل مسدد من قبل المجموعة بحد معين. ويحدد الاشتراك في نظام مكافأة نهاية الخدمة على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش وعدد سنوات الخدمة للعاملين. ويحدد المبلغ الذي يدفع كمكافأة نهاية الخدمة على أساس مبالغ الاشتراكات وأرباح الاستثمار من هذه الاشتراكات.

تقوم المؤسسة أيضاً بدفع اشتراكات في نظام المعاشات الحكومي لبعض العاملين طبقاً للمتطلبات القانونية في دولة الكويت كما تقوم بدفع الاشتراكات وفقاً لقانون العمل في البلدان التي تعمل فيها شركاتها التابعة.

يقدر إجمالي تكلفة مكافأة التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة الأخرى المتضمنة في تكاليف الموظفين بمبلغ 7 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (2021: 7 مليون دولار أمريكي).

20 التزامات ومطلوبات محتملة

ضمن النشاط العادي لتلبية متطلبات عمليات المجموعة، توجد لدى المجموعة التزامات لمنح تسهيلات ائتمانية وتقديم كفالات مالية وخطابات ائتمان لضمان أداء شركات المجموعة تجاه الأطراف الأخرى. إن مخاطر الائتمان الناتجة عن تلك المعاملات تعتبر بصفة عامة أقل من المبلغ التعاقدية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

20 التزامات ومطلوبات محتملة (تتمة)

يوضح الجدول التالي المبالغ الاسمية الأساسية للضمانات والالتزامات القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة:

2021	2022	مبالغ مخاطر الائتمان
		البند الطارئة المتعلقة بالمعاملات:
		- خطابات ضمان
347	353	

وتصدر المؤسسة بعض خطابات الضمان باسم الأطراف ذات الصلة (إيضاح 25).

وستنتهي صلاحية العديد من المطلوبات المحتملة والالتزامات دون أن يتم سدادها مقدماً كلياً أو جزئياً. وبالتالي لا تمثل المبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

كان لدى المجموعة الالتزامات غير الائتمانية التالية بتاريخ البيانات المالية المجمعة:

2021	2022	التزامات غير مسجوبة لاستثمارات في صناديق أسهم خاصة
22	16	التزامات أخرى
2	-	
24	16	

21 إدارة المخاطر

يمثل هذا الإيضاح المعلومات حول تعرض المجموعة للمخاطر الناتجة من استخدام الأدوات المالية. تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة المجموعة لكن هذه المخاطر تُدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه العملية في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

تتعرض المجموعة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان. تنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم.

تبدأ عملية إدارة المخاطر بلجنة إدارة المخاطر التي تتكون من أعضاء في مجلس إدارة المؤسسة والإدارة العليا، وتحدد اللجنة مدى استعداد المجموعة لتحمل المخاطر لمجلس الإدارة. يتحمل مجلس إدارة المؤسسة المسؤولية النهائية عن الأسلوب العام لإدارة المخاطر واعتماد استراتيجيات ومبادئ إدارة المخاطر.

21.1 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر أن يخفق أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه ويتسبب بذلك في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. وقد قام مجلس إدارة المؤسسة بوضع حدود للمقترضين الأفراد ومجموعات المقترضين وللقطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال. كما تقوم المجموعة أيضاً بمراقبة التعرض للمخاطر الائتمانية والتقييم المستمر لملاءة الأطراف المقابلة. إضافة إلى ذلك، تحصل المجموعة - عند اللزوم - على ضمانات وتدخل في اتفاقيات مقاصة واتفاقيات ضمانات مع الأطراف المقابلة وتقلل من فترة التعرض للمخاطر قدر الإمكان.

كما في 31 ديسمبر 2022 و 2021، لم تحصل المجموعة على أي ضمانات على أي من الموجودات المالية.

فيما يلي خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في بيان الدخل المجموع:

2021	2022	رد / (مخصص) خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات الأخرى
(6)	2	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في ולلسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

21.1.1 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة هو كما يلي:

2021	2022	
52	49	النقد والنقد المعادل
290	242	ودائع لدى البنوك
539	355	أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
74	77	موجودات أخرى
955	723	
347	353	التزامات ائتمانية
1,302	1,076	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة تقتصر على تلك الأدوات ذات القيمة العادلة الموجبة والتي تم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى.

تظهر التركزات عندما تتعامل مجموعة من الأطراف المتعاقبة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما قد يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مثلما تتأثر بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو أي تغيرات أخرى. وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

يبلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل فردي 105 مليون دولار أمريكي (2021: 95 مليون دولار أمريكي).

إن تركزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب المناطق الجغرافية هو كما يلي:

في 31 ديسمبر 2022	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا	آسيا/ أفريقيا	المجموع
40	6	3	-	49	النقد والنقد المعادل
212	30	-	-	242	ودائع لدى البنوك
154	2	199	-	355	أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
35	3	2	37	77	موجودات أخرى
441	41	204	37	723	
353	-	-	-	353	التزامات ائتمانية
794	41	204	37	1,076	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

في 31 ديسمبر 2021	دول مجلس التعاون الخليجي	أوروبا	أمريكا	آسيا/ أفريقيا	المجموع
52	-	-	-	52	النقد والنقد المعادل
270	-	-	20	290	ودائع لدى البنوك
408	12	119	-	539	أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
27	10	-	37	74	موجودات أخرى
757	22	119	57	955	
347	-	-	-	347	التزامات ائتمانية
1,104	22	119	57	1,302	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

21.1.1 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

إن تركيزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب قطاع الأعمال هو كما يلي:

بنوك ومؤسسات مالية	تجاري وصناعي	طاقة ومرافق	وكالات حكومية	أخرى	المجموع	في 31 ديسمبر 2022
49	-	-	-	-	49	النقد والنقد المعادل
242	-	-	-	-	242	ودائع لدى البنوك
75	3	36	138	103	355	أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
47	22	6	1	1	77	موجودات أخرى
413	25	42	139	104	723	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
-	-	353	-	-	353	التزامات ائتمانية
413	25	395	139	104	1,076	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان
بنوك ومؤسسات مالية	تجاري وصناعي	طاقة ومرافق	وكالات حكومية	أخرى	المجموع	في 31 ديسمبر 2021
52	-	-	-	-	52	النقد والنقد المعادل
290	-	-	-	-	290	ودائع لدى البنوك
143	-	82	289	25	539	أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
37	15	8	2	12	74	موجودات أخرى
522	15	90	291	37	955	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
-	-	347	-	-	347	التزامات ائتمانية
522	15	437	291	37	1,302	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

21.1.2 الجدارة الائتمانية للموجودات المالية

تستفيد المجموعة في إدارة المحفظة المالية من التصنيفات والقياسات والأساليب الأخرى التي تسعى إلى مراعاة جميع جوانب المخاطر. فيما يلي تقييم مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة «فئة الاستثمار» في التصنيف فهي تلك التي تكون فيها المخاطر النهائية لاحتمال تكبد خسارة مالية ناتجة من تخلف الطرف المتعهد عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تتراوح بين الدرجة الجيدة والممتازة. إن كافة ضمانات فئات الاستثمار مصنفة من قبل وكالات تصنيف معروفة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة «غير مصنفة»، فهي تشمل كافة أشكال التعرض للمخاطر الأخرى التي يلتزم السداد فيها بكافة الشروط التعاقدية ولا تتعرض «لأنخفاض القيمة»، ولكن لا تتحدد بأي تصنيفات معلنة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

21.1.2 الجدارة الائتمانية للموجودات المالية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الموجودات:

في 31 ديسمبر 2022			
المجموع	غير متأخرة أو منخفضة القيمة	فئة الاستثمار	
49	-	49	النقد والت نقد المعادل
242	-	242	ودائع لدى البنوك
355	-	355	أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
77	30	47	موجودات أخرى
723	30	693	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
353	-	353	التزامات ائتمانية
1,076	30	1,046	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

في 31 ديسمبر 2021			
المجموع	غير متأخرة أو منخفضة القيمة	فئة الاستثمار	
52	-	52	النقد والت نقد المعادل
290	-	290	ودائع لدى البنوك
539	-	539	أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
74	22	52	موجودات أخرى
955	22	933	التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات
347	-	347	التزامات ائتمانية
1,302	22	1,280	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

ويبين الجدول أدناه تعرض الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة على أساس التوزيع بين المراحل في نهاية السنة. والمبالغ المعروضة هي بالإجمالي بعد مخصص انخفاض القيمة.

2022				
المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
49	-	-	49	النقد والت نقد المعادل
242	-	-	242	ودائع لدى البنوك
85	8	6	71	موجودات أخرى
376	8	6	362	المجموع
2021				
المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
52	-	-	52	النقد والت نقد المعادل
290	-	-	290	ودائع لدى البنوك
84	10	9	65	موجودات أخرى
426	10	9	407	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. وللمحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي.

توضح قائمة السيولة للمطلوبات المالية التدفقات النقدية المتوقعة، استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية، والتي تشمل مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى عمر هذه المطلوبات المالية. إن قائمة السيولة للمطلوبات المالية غير المخصصة كما في 31 ديسمبر 2022 و2021 هي كما يلي:

31 ديسمبر 2022	خلال 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	325	107	-	-	432
تمويل محدد الأجل	91	2	42	-	135
إجمالي الأدوات المالية المشتقة التي تم تسويتها:					
- مبلغ تعاقدى دائن	328	65	49	-	442
- مبلغ تعاقدى مدين	(296)	(71)	(35)	-	(402)
مطلوبات أخرى	42	14	24	6	86
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصصة	490	117	80	6	693
التزامات	-	-	16	-	16
مطلوبات محتملة	3	105	224	21	353
31 ديسمبر 2021	خلال 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	212	102	-	-	314
تمويل محدد الأجل	-	48	104	38	190
إجمالي الأدوات المالية المشتقة التي تم تسويتها:					
- مبلغ تعاقدى دائن	239	54	123	49	465
- مبلغ تعاقدى مدين	(239)	(41)	(96)	(37)	(413)
مطلوبات أخرى	6	31	37	19	93
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصصة	218	194	168	69	649
التزامات	-	2	22	-	24
مطلوبات محتملة	6	13	224	104	347

تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات المبينة في الجدول أدناه إلى تقييم الإدارة لحق وقدرة المجموعة (وليس بالضرورة نية الإدارة) على تصفية هذه الأدوات استناداً إلى سمات السيولة الأساسية الخاصة بها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر السيولة (تتمة)

31 ديسمبر 2022	خلال 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
الموجودات					
النقد والت نقد المعادل	49	-	-	-	49
ودائع لدى البنوك	242	-	-	-	242
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	654	315	17	83	1,069
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	-	191	191
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	1,685	1,685
موجودات أخرى	44	15	16	20	95
مجموع الموجودات	989	330	33	1,979	3,331
المطلوبات					
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	324	107	-	-	431
تمويل محدد الأجل	91	-	35	-	126
مطلوبات أخرى	42	14	24	6	86
مجموع المطلوبات	457	121	59	6	643
صافي الفجوة	532	209	(26)	1,973	
31 ديسمبر 2021 (معدلة)					
الموجودات					
النقد والت نقد المعادل	52	-	-	-	52
ودائع لدى البنوك	290	-	-	-	290
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	726	256	18	107	1,107
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	-	249	249
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	1,398	1,398
موجودات أخرى	19	16	32	26	93
مجموع الموجودات	1,087	272	50	1,780	3,189
المطلوبات					
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	212	102	-	-	314
تمويل محدد الأجل	-	41	96	37	174
مطلوبات أخرى	6	31	37	19	93
مجموع المطلوبات	218	174	133	56	581
صافي الفجوة	869	98	(83)	1,724	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.3 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن طبيعة هذه المخاطر هي كما يلي:

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات. إن الحساسية ذات الصلة للتغيرات في أسعار الفائدة ليست جوهرياً لبيان الدخل المجموع.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي الحساسية للتغير المحتمل بصورة معقولة في سعر صرف الدرهم الإماراتي والريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة والإيرادات الشاملة الأخرى.

2021			2022			العملات
التأثير على الدخل الشامل الآخر	التأثير على الربح	التغير في سعر صرف العملات %	التأثير على الدخل الشامل الآخر	التأثير على الربح	التغير في سعر صرف العملات %	
-	6	+ 5%	-	6	+ 5%	درهم إماراتي
5	3	+ 5%	6	5	+ 5%	ريال سعودي

إن تعرض المجموعة لتغيرات العملة الأجنبية بالنسبة لكافة العملات الأخرى غير جوهرياً.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم.

إن مخاطر السوق المتعلقة بالاستثمارات حسب سوق رأسمال الدين والأسهم والاستثمارات البديلة وإدارة الخزينة يتم قياسها ومراقبتها وإدارتها على أساس القيمة الاسمية وباستخدام مفهوم القيمة السوقية في حالة المخاطر.

يوضح الجدول التالي إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر حسب عامل المخاطر. تستند قياسات القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى ثقة 95% وفترة احتفاظ 25 يوم واستخدام بيانات تاريخية.

2022	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	31 ديسمبر 2022
أسعار الفائدة	6	4	9	6
أسعار الأسهم	26	14	31	28
تحويل العملات الأجنبية	1	-	1	1
المجموع*	26	16	32	29
2021	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	31 ديسمبر 2021
أسعار الفائدة	10	7	17	9
أسعار الأسهم	21	14	29	14
تحويل العملات الأجنبية	-	-	1	-
المجموع*	21	16	26	16

* يتضمن إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر مزايا التوزيع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

22 الأدوات المالية المشتقة

تستخدم المجموعة المشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي كجزء من نشاط إدارة موجوداتها ومطلوباتها لتحوط تعرضها لمخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية.

في حالة معاملات المشتقات المالية، فإن القيمة الاسمية لا تنتقل بين الأطراف المتعاقدة بل هو فقط معيار لاحتساب المدفوعات. وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية تستخدم كمقياس لحجم المشتقات وأسواق الصرف الأجنبي، إلا أنه لا يعتبر مقياساً لمخاطر السوق ولا لمخاطر الائتمان. إن مقياس المجموعة لتعرضها للائتمان يتمثل في تكلفة استبدال العقود بالأسعار الجارية في السوق في حالة تخلف الطرف الآخر عن الدفع قبل التاريخ المحدد للتسوية. وتمثل مبالغ مبالغ الائتمان الأرباح الإجمالية غير المحققة من المعاملات قبل الأخذ بالاعتبار توفر أي ضمانات إضافية أو أية اتفاقيات مقاصة رئيسية.

تُستخدم مبادلات العملات المتعددة للتحوط من التمويل المحدد الأجل بغير عملة الدولار الأمريكي الصادر في قسيمة بسعر ثابت. في تاريخ البيانات المالية المجمعة، بلغ المبلغ الاسمي لمبادلات العملات 172 مليون دولار أمريكي (2021: 226 مليون دولار أمريكي) وكان صافي قيمتها العادية متمثل في خسارة مبادلة قدرها 46 مليون دولار أمريكي (2021: 52 مليون دولار أمريكي).

يلخص الجدول التالي إجمالي القيم الاسمية وصافي القيمة العادية لمشتقات الأدوات المالية.

2021			2022		
القيمة الاسمية	القيمة العادية السالبة	القيمة العادية الموجبة	القيمة الاسمية	القيمة العادية السالبة	القيمة العادية الموجبة
226	(52)	-	172	(46)	-
465	-	-	442	(2)	8
691	(52)	-	614	(48)	8

مشتقات محتفظ بها للتحوط

- مبادلات العملات الأجنبية

- عقود تحويل عملات أجنبية آجلة

تحليل الاستحقاقات

في 31 ديسمبر 2022

خلال سنة واحدة من سنة إلى 5 سنوات أكثر من خمس سنوات المجموع

القيم الاسمية				
123	49	-	172	
393	49	-	442	
516	98	-	614	

مبادلات العملات الأجنبية

عقود تحويل عملات أجنبية آجلة

في 31 ديسمبر 2021

خلال سنة واحدة من سنة إلى 5 سنوات أكثر من خمس سنوات المجموع

القيم الاسمية				
54	123	49	226	
293	123	49	465	
347	246	98	691	

مبادلات العملات الأجنبية

عقود تحويل عملات أجنبية آجلة

23 معلومات القطاعات

تنظم المجموعة وتدير عملياتها من خلال قطاعات الأعمال، وتنقسم بصورة أساسية إلى قطاعات الاستثمار الرئيسية وقطاع سوق السندات وقطاع الأسهم والاستثمارات البديلة وقطاع الخزينة وقطاع عمليات الشركات والعمليات الأخرى. تعامل الإدارة عمليات قطاعات الأعمال هذه بشكل منفصل لأغراض اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء قطاعات الأعمال استناداً إلى عائد استثمار القطاعات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

23 معلومات القطاعات (تمة)

يكون قطاع الاستثمارات المباشرة مسئولاً عن الاستثمار بصورة فعالة في مشروعات ومساهمات حقوق الملكية.

يوفر قطاع أسواق السندات إيرادات منتظمة في شكل عوائد / هامش الربح واحتياطي للسيولة الإضافية. تتكون الاستثمارات من أوراق دين مالية عالية الجودة قابلة للتسويق لها تنوع من خلال عدد كبير من القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال.

إن قطاع الأسهم والاستثمارات البديلة يدير مجموعة متنوعة من المحافظ في منظومة من فئات الموجودات المختلفة وأنماط الاستثمار التي تتضمن استثمارات تتراوح من الأسهم حتى التمويل المهيكل والأسهم الخاصة والصناديق الحياضية بالسوق وصناديق التحوط والموجودات البديلة الأخرى.

يدير قطاع الخزينة سيولة المجموعة ومعدل الفائدة قصير الأجل وأنشطة تحويل العملات الأجنبية باستخدام مجموعة من نظم الخزينة داخل وخارج بنود الميزانية العمومية. يقوم القطاع بالتجارة في عقود تحويل العملات الأجنبية الحالية والأجلة والخيارات من السوق النقدي وسندات بمعدلات متغيرة وعقود المبادلة لأسعار الفائدة المشتقات الأخرى. تقيد الفائدة لقطاعات الأعمال على أساس معدلات تقارب التكلفة الهامشية للأموال على القروض الخارجية مع اعتبار حقوق الملكية رأس مال حر.

يتضمن قطاع «عمليات الشركات والعمليات الأخرى» بنود لا تتعلق مباشرة بقطاع أعمال معين. تتكون العمليات الأخرى للمجموعة من العمليات وإدارة المخاطر والإدارة المالية.

31 ديسمبر 2022	الاستثمارات المباشرة	أسواق السندات	الأسهم والاستثمارات البديلة	الخزينة	عمليات الشركات والعمليات الأخرى	مستبعدات	المجموع
إيرادات فوائده	1	12	-	18	-	(14)	17
مصروفات فوائده	(9)	(2)	(3)	(12)	-	14	(12)
حصة في نتائج شركات زميلة	254	-	-	-	-	-	254
إيرادات / (خسائر) تشغيل أخرى	12	(46)	(62)	(1)	7	-	(90)
صافي إيرادات التشغيل	258	(36)	(65)	5	7	-	169
مصروفات تشغيل أخرى	(10)	(2)	(2)	(2)	(31)	-	(47)
رد انخفاض القيمة وخسائر الائتمان المتوقعة	8	-	-	1	-	-	9
ربح / (خسارة) السنة	256	(38)	(67)	4	(24)	-	131
موجودات القطاع	1,983	357	670	3,056	3	(2,738)	3,331
مطلوبات القطاع	1,636	389	728	611	17	(2,738)	643
حقوق الملكية							2,688
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية							3,331
استثمار في شركات زميلة	1,685	-	-	-	-	-	1,685

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

23 معلومات القطاعات (تتمة)

31 ديسمبر 2021	الاستثمارات المباشرة	أسواق السندات	الأسهم والاستثمارات البديلة	الخزينة	عمليات الشركات والعمليات الأخرى	مستبعدات	المجموع
إيرادات فوائد	2	22	1	13	-	(14)	24
مصروفات فوائد	(10)	(3)	(1)	(8)	-	14	(8)
حصة في نتائج شركات زميلة	72	-	-	-	-	-	72
إيرادات / (خسائر) تشغيل أخرى	42	(19)	72	-	-	-	95
صافي إيرادات التشغيل	106	-	72	5	-	-	183
مصروفات تشغيل أخرى	(9)	(2)	(2)	(3)	(31)	-	(47)
خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات الأخرى	(6)	-	-	-	-	-	(6)
ربح / (خسارة) السنة	91	(2)	70	2	(31)	-	130
موجودات القطاع	1,758	543	515	2,846	4	(2,477)	3,189
مطلوبات القطاع	1,521	526	443	543	25	(2,477)	581
حقوق الملكية							2,608
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية							3,189
استثمار في شركات زميلة	1,398	-	-	-	-	-	1,398

24 معلومات عن القيمة العادلة

يقوم تعريف القيمة العادلة على أنها السعر المستلم لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة من الأسعار المعروضة في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة التي يتوفر لها ذلك. عندما تكون سوق الأدوات المالية غير نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم. تتضمن أساليب التقييم درجة من التقدير والحد الذي يعتمد فيه على تعقد الأداة وتوفر بيانات السوق.

تدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة أو التكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة السوق في أسعار الفائدة.

تحديد القيمة العادلة والجدول الهرمي لها:

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى 1: أسعار معلنه في السوق النشط لنفس الأداة.

المستوى 2: أسعار معلنه في السوق النشط لأدوات مماثلة أو وسائل تقييم أخرى التي تكون جميع مدخلاتها الرئيسية قائمة على البيانات المعروضة في السوق؛ و

المستوى 3: أساليب تقييم لا تعتمد أي من مدخلاتها الأساسية على البيانات المعروضة في السوق بما في ذلك صافي قيمة موجودات صناديق الأسهم الخاصة حيث تكون الاستثمارات الأساسية هي شركات خاصة/موجودات عقارية غير مسعرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

24 معلومات عن القيمة العادلة (تتمة)

يوضح الجدول الآتي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة على أساس مستوى القيمة العادلة الهرمي.

2022	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات دين	354	-	1	355
تحوط وصناديق غير مسعرة بديلة أخرى	-	308	-	308
استثمارات في أسهم مسعرة	300	-	-	300
مساهمات حقوق الملكية	-	-	50	50
صناديق أسهم خاصة	-	-	56	56
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
مساهمات حقوق الملكية	-	-	191	191
موجودات أخرى - القيمة العادلة لأدوات مالية مشتقة				
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	-	8	-	8
	654	316	298	1,268
مطلوبات أخرى - القيمة العادلة لأدوات مالية مشتقة				
مبادلات العملات الأجنبية	-	46	-	46
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	-	2	-	2
	-	48	-	48
2021	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات دين	516	15	8	539
تحوط وصناديق غير مسعرة بديلة أخرى	-	242	-	242
استثمارات في أسهم مسعرة	195	-	-	195
مساهمات حقوق الملكية	-	-	64	64
صناديق أسهم خاصة	-	-	67	67
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
مساهمات حقوق الملكية	-	-	249	249
موجودات أخرى - القيمة العادلة لأدوات مالية مشتقة				
مبادلات العملات الأجنبية	-	-	-	-
	711	257	388	1,356
مطلوبات أخرى - القيمة العادلة لأدوات مالية مشتقة				
مبادلات العملات الأجنبية	-	52	-	52
	-	52	-	52

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالميون دولار أمريكي)

24 معلومات عن القيمة العادلة (تتمة)

يوضح الجدول الآتي مطابقة الأرصدة الافتتاحية والختامية للأدوات المالية في المستوى 3 من الجدول الهرمي القيمة العادلة:

في يناير 2022	الخسارة المسجلة في بيان الدخل المجموع	الخسارة المسجلة في حقوق الملكية	صافي المشتريات والمبيعات والتحويلات والتسويات	في 31 ديسمبر 2022
8	-	-	(7)	1
64	(4)	-	(10)	50
67	(2)	-	(9)	56
249	-	(58)	-	191
388	(6)	(58)	(26)	298

موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من
خلال بيان الدخل

أدوات دين

مساهمات حقوق الملكية

صناديق أسهم خاصة

موجودات مالية بالقيمة العادلة من
خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

مساهمات حقوق الملكية

في 1 يناير 2021	(الخسارة) / الربح المسجل في بيان الدخل المجموع	الربح المسجل في حقوق الملكية	صافي المشتريات والمبيعات والتحويلات والتسويات	في 31 ديسمبر 2021
9	-	-	(1)	8
78	(8)	-	(6)	64
71	14	-	(18)	67
127	-	73	49	249
285	6	73	24	388

موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من
خلال بيان الدخل

أدوات دين

مساهمات حقوق الملكية

صناديق أسهم خاصة

موجودات مالية بالقيمة العادلة من
خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

مساهمات حقوق الملكية

تم تحديد القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة في صناديق الأسهم الخاصة المصنفة وفقا للمستوى 3 من الجدول الهرمي للقيمة العادلة بناءً على صافي قيم الموجودات التي أدرجها مديرو الصناديق بالنظر إلى طبيعة الموجودات الأساسية والموقع الجغرافي والظروف الاقتصادية المتوقعة المتعلقة بالموجودات الأساسية.

فيما يتعلق بمساهمة حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى المصنفة وفقا للمستوى 3 من الجدول الهرمي للقيمة العادلة، تقدر القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم المناسبة مثل التدفقات النقدية المخصومة ومضاعفات السوق للشركات المماثلة ومعاملات على أسس متكافئة والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية للموجودات المماثلة وأساليب التقييم الأخرى.

إن المدخلات الجوهرية غير القابلة للقياس التي تستخدمها الإدارة في تحديد القيمة العادلة لمساهمات حقوق الملكية تمثل معدلات الخصم المستخدمة في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. فيما يلي تحليل الحساسية الكمية كما في 31 ديسمبر :

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

24 معلومات عن القيمة العادلة (تمة)

المدخلات الجوهرية غير الملحوظة	النسبة	حساسية المدخلات إلى القيمة العادلة
معدلات الخصم المستخدمة لتحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	5.5% إلى 14%	إن الزيادة بنسبة 5% (2021: 5%) في معدل الخصم ستخفض من القيمة العادلة بمبلغ 3 مليون دولار أمريكي (2021: 3 مليون دولار أمريكي)
قياس الأدوات المالية الأخرى وفقا للمستوى 3	21% (2021: 6.1% إلى 21%)	

أدوات الدين: تعتمد القيم العادلة على عروض الوسطاء والأسعار المعروضة في بلومبرغ ورويترز.

25 معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والمدراء وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات الخاضعة للسيطرة أو الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة أو التي يمارسون عليها تأثيراً ملموساً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المؤسسة.

فيما يلي الأرصدة القائمة لدى الشركات الزميلة خلال السنة:

2021	2022	
347	353	خطابات ضمان
2	-	التزامات
10	4	أرصدة مستحقة من الشركات الزميلة
		مكافآت موظفي الإدارة العليا
		فيما يلي مكافأة موظفي الإدارة العليا خلال السنة:
2021	2022	
8	10	رواتب ومزايا قصيرة الأجل للموظفين
2	2	مكافآت بعد التوظيف
10	12	

26 إدارة رأس المال

يمثل رأس المال المؤسسة استثمار المساهمين والموارد الاستراتيجية الرئيسية التي تدعم تحمل مخاطر أنشطة الأعمال للمؤسسة.

إن هدف المجموعة هو توسيع هذا المصدر بأسلوب كفاء ومربح من أجل اكتساب عائدات تنافسية.

تدير المؤسسة رأس المال لديها مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الرقابية والاقتصادية. لم يتم إجراء أي تغييرات على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات منذ السنة السابقة. وبما يتناسب مع المشاركين الآخرين في قطاع الأعمال، تقوم المجموعة بمراقبة رأس المال على أساس معدل الاقتراض. ويتم احتساب هذا المعدل بصافي الدين مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية كما يلي:

2021	2022	
488	557	ودائع تحمل فائدة وتمويل محدد الأجل وقروض أخرى
93	86	مطلوبات أخرى
(342)	(291)	ناقصاً: النقد والتقد المعادل والودائع لدى البنوك
239	352	صافي الدين
2,608	2,688	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي المؤسسة
0.1	0.1	معدل الاقتراض (صافي الدين / حقوق الملكية)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في ולلسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

27 الشركات التابعة والشركات الزميلة الرئيسية

فيما يلي بيان بأهم الشركات التابعة والشركات الزميلة للمؤسسة:

الشركات التابعة	بلد التأسيس	% حصة الملكية		تاريخ إصدار البيانات المالية	النشاط الأساسي
		2021	2022		
شركة المنتجات البيتومينية ذ.م.م. (بيتومات)	السعودية	100	100	31 ديسمبر 2022	تصنيع مواد بناء

الشركات الزميلة	بلد التأسيس	% حصة الملكية		تاريخ إصدار البيانات المالية	النشاط الأساسي
		2021	2022		
شركة الخليج لإعادة التأمين القابضة المحدودة	جزر القنال	50.0	50.0	31 ديسمبر 2022	إعادة التأمين
شركة الخليج المتحدة للحديد والصلب القابضة (فولاذ)	البحرين	50.0	50.0	31 ديسمبر 2022	شركة قابضة
شركة العزل للطاقة (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	45.0	45.0	31 ديسمبر 2022	مشروع طاقة ومياه
شركة تحالف المياه القابضة ذ.م.م.	السعودية	40.1	40.1	31 ديسمبر 2022	مشروع طاقة ومياه
شركة شمس الظاهرة لتوليد الكهرباء ش.م.ع.م.	عمان	40.0	40.0	31 ديسمبر 2022	مشروع طاقة ومياه
شركة الأفق للاستثمار ذ.م.م.	جزر الكايمان	35.0	35.0	31 أغسطس 2022	التعليم
شركة اس جي ايه مرافق القابضة ذ.م.م.	البحرين	33.3	33.3	31 ديسمبر 2022	مشروع طاقة ومياه
شركة التوريد والخدمات الفنية ذ.م.م.	الإمارات	30.7	30.7	31 ديسمبر 2022	خدمات تبريد
شركة أصول للدواجن ش.م.ع.م.	عمان	26.7	26.7	31 ديسمبر 2022	دواجن ومنتجات ألبان
شركة الدور القابضة المحدودة	الإمارات	25.0	25.0	31 ديسمبر 2022	مشروع طاقة ومياه
شركة كابلات جدة المحدودة ذ.م.م.	السعودية	25.0	25.0	31 ديسمبر 2022	تصنيع كابلات
شركة القمر للحديد والصلب ش.م.ع.م.	عمان	25.0	25.0	31 ديسمبر 2022	الحديد والصلب
شركة البحرين للغاز المسال ذ.م.م.	البحرين	24.0	24.0	31 ديسمبر 2022	النפט والغاز
شركة انتربلاست المحدودة ذ.م.م.	الإمارات	23.5	23.5	31 ديسمبر 2022	بلاستيك
شركة روابي الإمارات ش.م.خ.	الإمارات	22.5	22.5	31 ديسمبر 2022	منتجات ألبان
مركز دبي الصحي ذ.م.م.	الإمارات	21.6	21.6	31 ديسمبر 2022	خدمات صحية
شركة الوطنية للاتصالات الجزائر (شركة مساهمة مقفلة)	الجزائر	20.0	20.0	31 ديسمبر 2022	خدمات اتصالات
شركة محاجر الخليج ش.م.ع.ع.	عمان	20.0	20.0	31 ديسمبر 2022	مواد بناء
شركة الصفاء للأغذية ش.م.ع.ع.	عمان	20.0	20.0	31 ديسمبر 2022	دواجن ومنتجات ألبان
شركة ترايستار القابضة ذ.م.م.	الإمارات	19.6	19.6	31 ديسمبر 2022	اللوجستيات
شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.	الكويت	14.0	14.0	30 سبتمبر 2022	تأجير الطائرات

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالملليون دولار أمريكي)

28 أحداث لاحقة

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في 19 مارس 2023 توزيعات أرباح نقدية بواقع 50 دولار أمريكي للسهم الواحد بقيمة 105 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. تخضع الأرباح المقترحة توزيعها لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية. كما أوصى مجلس الإدارة بعدم تحويل نسبة 10% من الربح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 إلى الاحتياطي الاختياري.

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.
بيان المركز المالي المستقل
 كما في 31 ديسمبر 2022
 (جميع المبالغ بالmillions دولار أمريكي)

البيان التالي يمثل المركز المالي لمؤسسة الخليج للاستثمار بعد استبعاد موجودات ومطلوبات الشركات التابعة لها ، ولا يشكل جزءاً من القوائم المالية الموحدة للمؤسسة.

2021	2022	
		الموجودات
46	41	النقد والنقد المعادل
288	238	ودائع لدى البنوك
1,107	1,069	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
249	191	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,394	1,680	استثمارات في شركات زميلة
31	40	استثمار في شركات تابعة
61	57	موجودات أخرى
<u>3,176</u>	<u>3,316</u>	إجمالي الموجودات
		المطلوبات وحقوق الملكية
		المطلوبات
314	431	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
174	126	تمويل لأجل
80	71	مطلوبات أخرى
<u>568</u>	<u>628</u>	إجمالي المطلوبات
		حقوق الملكية
2,100	2,100	رأس المال
(176)	(122)	احتياطيات إعادة تقييم
574	578	احتياطيات أخرى
110	132	أرباح مرحلة
<u>2,608</u>	<u>2,688</u>	إجمالي حقوق الملكية
<u>3,176</u>	<u>3,316</u>	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

الاستثمارات المباشرة

المشاريع الرئيسية والمشاركة في رأس المال

في 31 ديسمبر 2022

إسم الشركة	دولة المقر	نسبة الملكية	نوع الملكية
الشركات التابعة والشركات الزميلة - مؤسسة الخليج للاستثمار			
1 شركة المنتجات البتومينية ذ.م.م. (بيتومات)	السعودية	100.00%	مباشر
2 شركة الخليج المتحدة للحديد والصلب القابضة (فولاذ) (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	50.00%	مباشر
3 شركة العزل للطاقة (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	45.00%	مباشر
4 شركة جزله لتحلية المياه (شركة مساهمة مقفلة)	السعودية	40.00%	غير مباشر
5 شركة شمس الظاهرة لتوليد الكهرباء ش.م.ع.م.	عمان	40.00%	مباشر
6 شركة الأفق للإستثمار ذ.م.م.	جزر كايمان	35.00%	مباشر
7 شركة التوريد والخدمات الفنية ذ.م.م.	الإمارات	30.67%	مباشر
8 شركة أصول للدواجن ش.م.ع.م.	عمان	26.68%	مباشر
9 شركة كابلات جدة المحدودة ذ.م.م.	السعودية	25.00%	مباشر
10 شركة الدور للطاقة والمياه (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	25.00%	غير مباشر
11 شركة البحرين للغاز المسال ذ.م.م.	البحرين	24.00%	مباشر
12 شركة انتربلست المحدودة ذ.م.م.	الإمارات	23.50%	مباشر
13 شركة روابي الإمارات ش.م.خ.	الإمارات	22.54%	مباشر
14 شركة الصفاء للأغذية ش.م.ع.ع.	عمان	20.01%	مباشر
15 شركة الوطنية للاتصالات الجزائر (شركة مساهمة مقفلة)	الجزائر	20.00%	غير مباشر
16 شركة الجبيل للمياه والطاقة (شركة مساهمة مقفلة)	السعودية	20.00%	غير مباشر
17 شركة ترايستار القابضة ذ.م.م.	الإمارات	19.61%	مباشر
18 شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.	الكويت	14.00%	مباشر

إسم الشركة	دولة المقر	نسبة الملكية	نوع الملكية
مساهمات حقوق الملكية			
1 الشركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم ذ.م.م. (كريستال)	السعودية	20.00%	مباشر
2 شركة الشقيق للمياه والكهرباء (شركة مساهمة مقفلة)	السعودية	20.00%	غير مباشر
3 شعاع للطاقة 3 (شركة مساهمة خاصة)	الإمارات	16.00%	غير مباشر
4 مصنع الخليج الدولي للأنايب ش.م.م.	عمان	14.20%	مباشر
5 شركة رأس لفان للكهرباء المحدودة (شركة مساهمة قطرية)	قطر	10.00%	مباشر

الدليل الإداري للمؤسسة 2022

الإدارة العليا

السيد إبراهيم علي القاضي
الرئيس التنفيذي

السيد مشاري الجديمي
رئيس مجموعة الاستثمارات المباشرة

السيد طلال الطواري
رئيس مجموعة الأسواق العالمية

السيد هاني الشخص
رئيس مجموعة الخدمات المساندة

مجموعة الأسواق العالمية

السيد أسامة المسلم
رئيس إدارة الخزينة

السيد رافائيل برتوني
رئيس إدارة أسواق الدين

السيد عبدالله الدرياس
رئيس إدارة الأسهم

د. محمد العمر
رئيس إدارة البحوث

مجموعة الاستثمارات المباشرة

السيد فيصل الرومي
رئيس إدارة الصناعات التحويلية

السيد محمد الفارس
رئيس إدارة المشاريع المتنوعة

السيد مشاري البدر
رئيس إدارة تحليل الاستثمارات المباشرة

السيد فهد النصف
رئيس إدارة الخدمات المالية والمرافق

السيد فادي تويني
رئيس إدارة مشاريع الصناعات الخفيفة

مجموعة الخدمات المساندة

السيد طلال الزمامي
رئيس إدارة العمليات

السيد محمد الجلال
رئيس إدارة الموارد البشرية

السيد عامر الدخيل
رئيس إدارة تقنية المعلومات

السيد خالد السريع
رئيس قسم العلاقات العامة

السيد حازم الرافي
رئيس الإدارة المالية

المكتب التنفيذي

د. فيصل الفهد
رئيس الإدارة القانونية والالتزام

د. يعقوب العبدالله
رئيس إدارة المخاطر

السيد محمد الراشد
رئيس إدارة التدقيق الداخلي

السيدة مريم الكوهجي
أمين سر مجلس الإدارة

العنوان

العنوان البريدي
ص. ب 3402، الصفاة 13035، الكويت

عنوان المراسلات
شرق. شارع جابر المبارك. الكويت

الموقع الإلكتروني
www.gic.com.kw

البريد الإلكتروني
gic@gic.com.kw

سويقت
GCOR KWKW

هاتف
(+965) 2222 5000

تليفاكس
(+965) 2222 5010